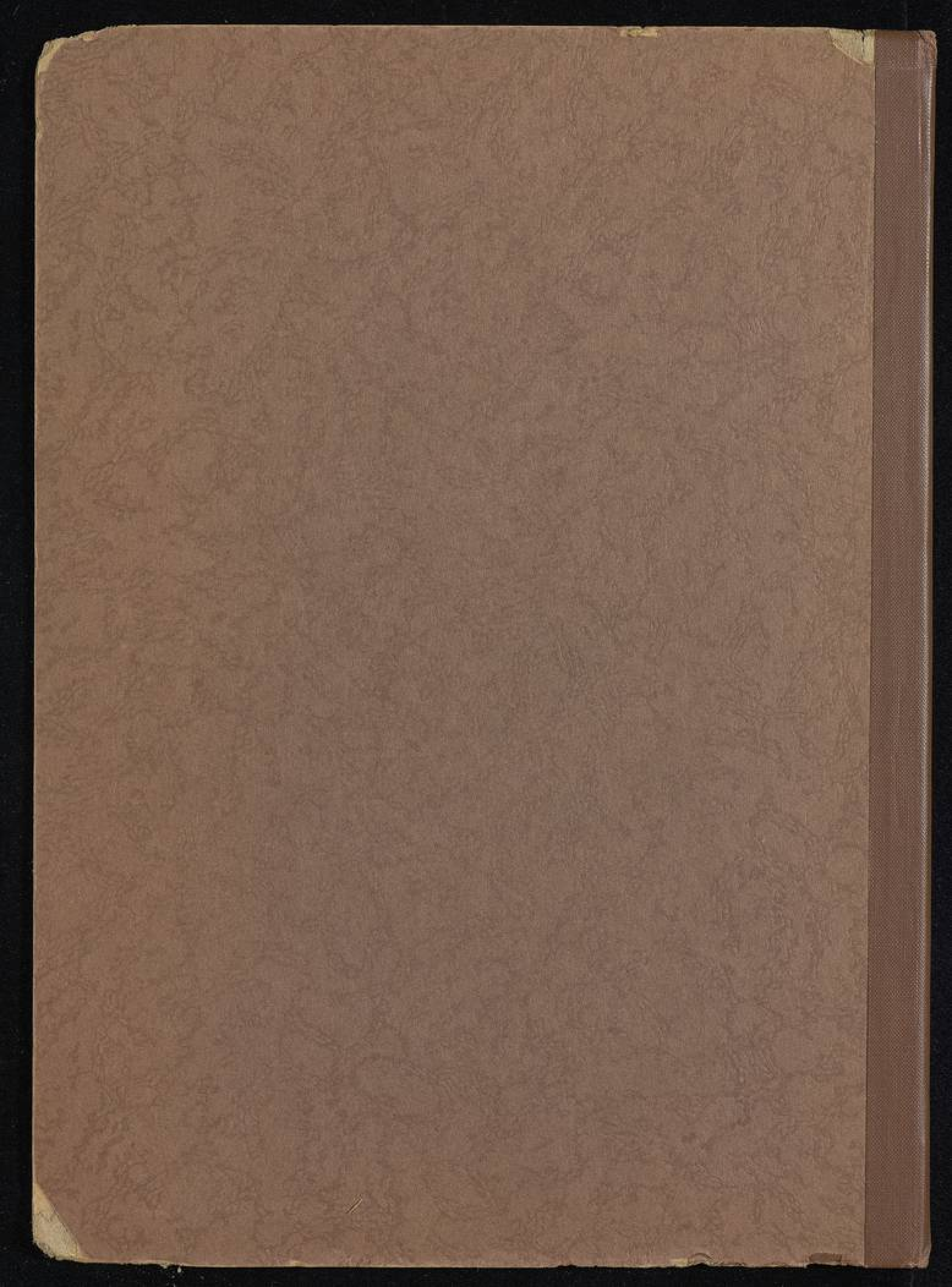
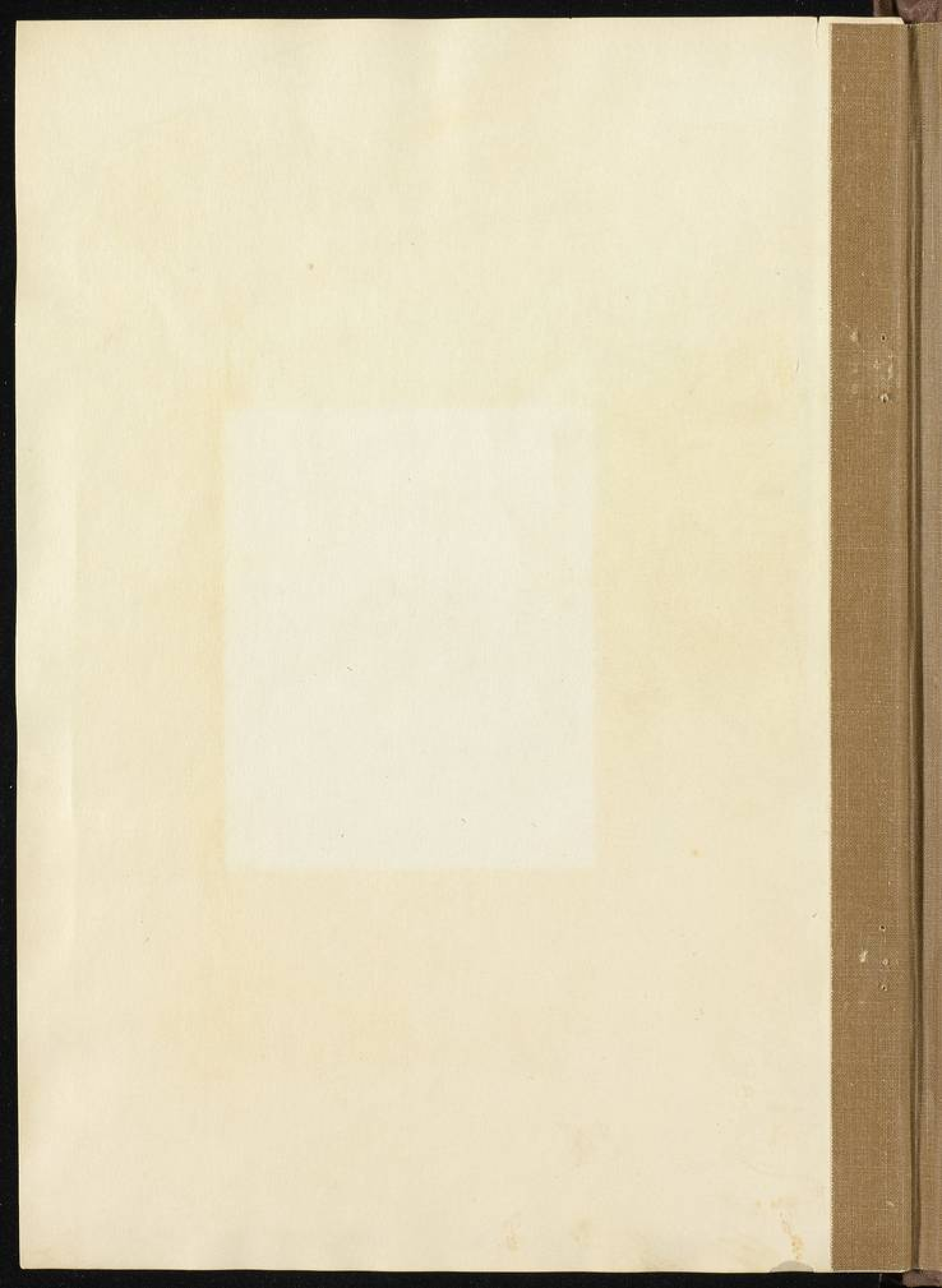
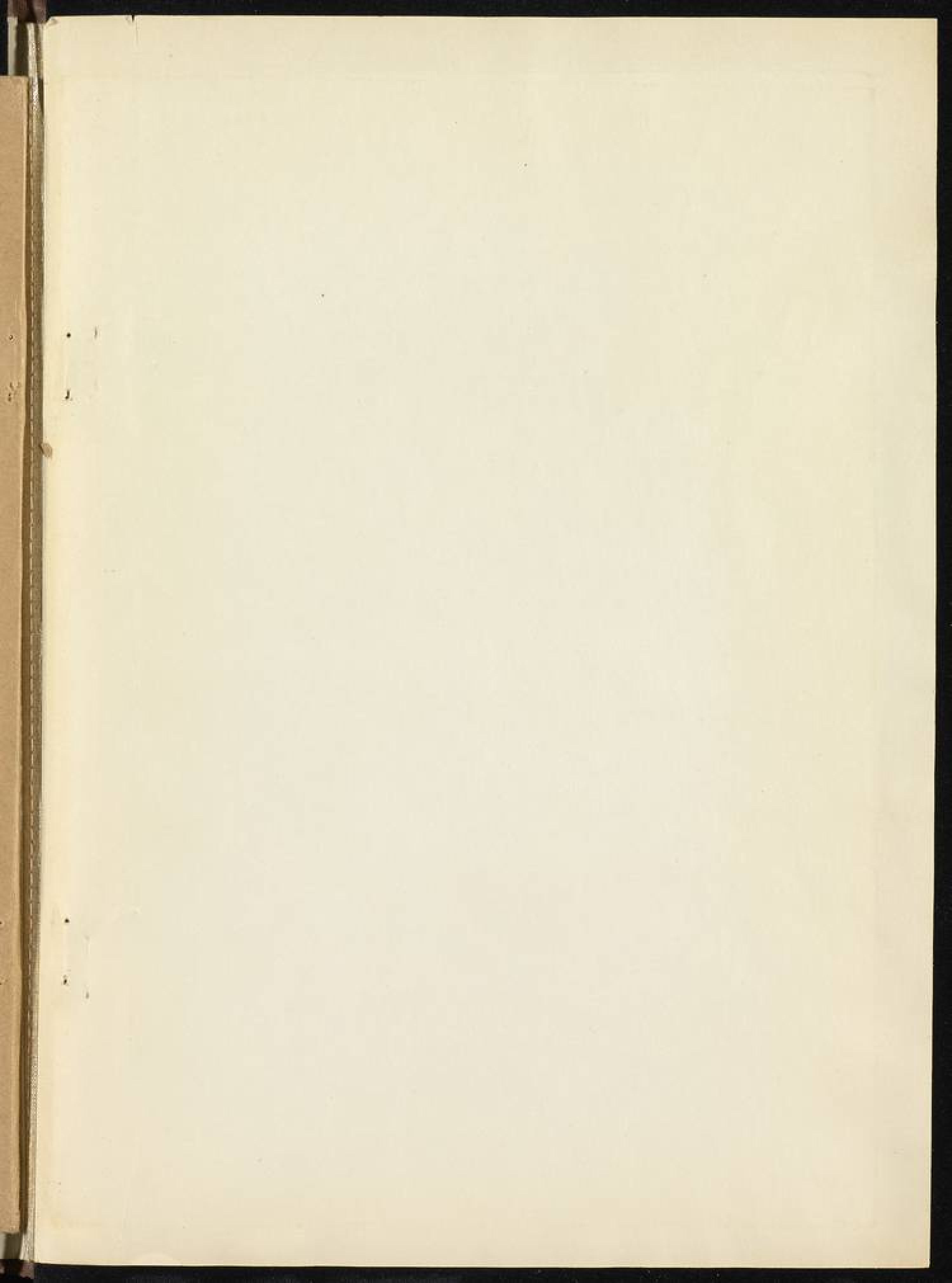



Gaylord
PAMPHLET BINDER
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.







قضية الاسكندرونة

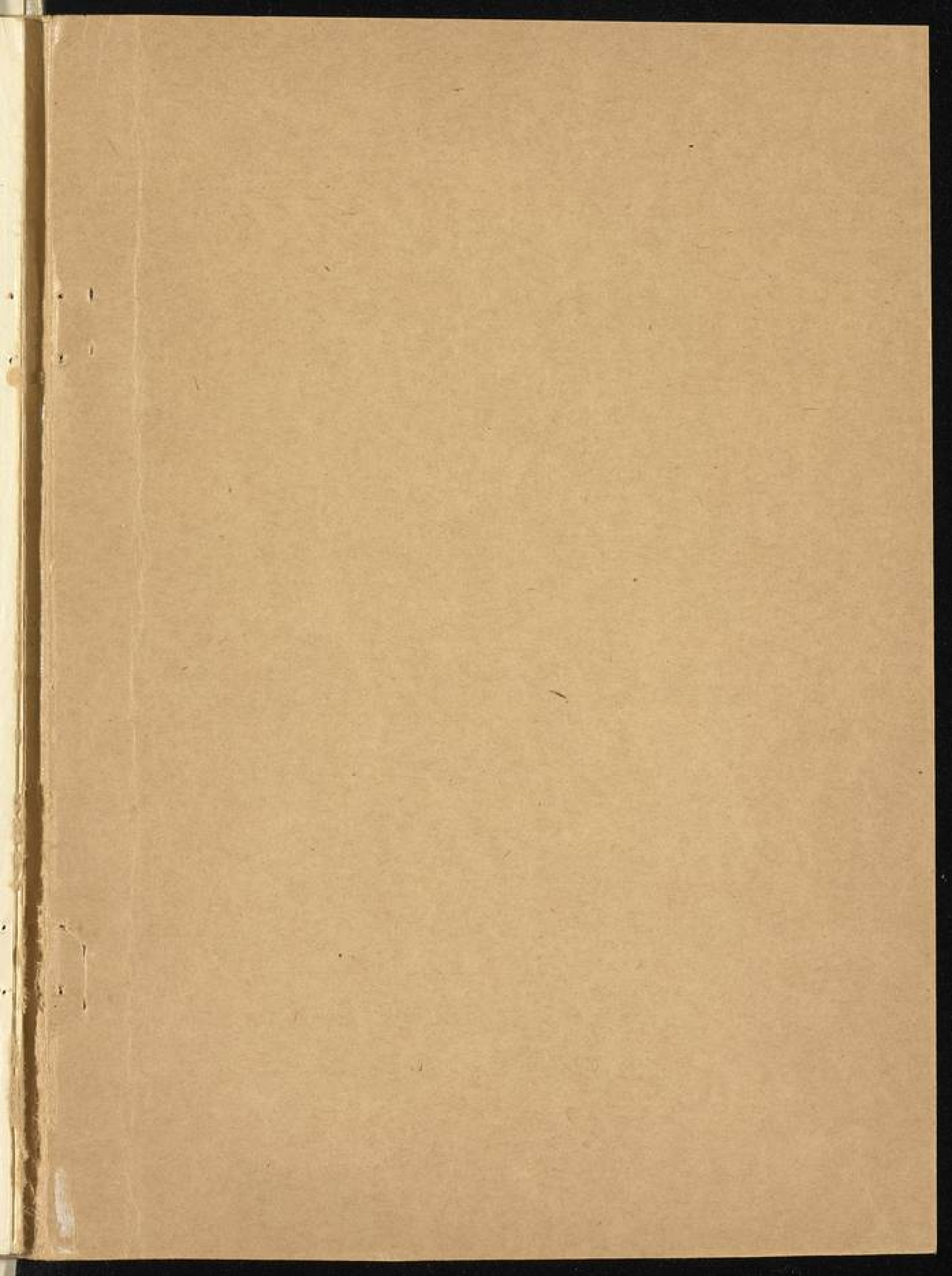
تأليف

الدكتور
مجيد خدوري

استاذ العلوم السياسية في المعهد العالي
للدراسات الدولية - جامعة جون هبكنز
الولايات المتحدة

مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر بدمشق

هاتف ١٤٥٥٩



قضية الاسكندرونة

تأليف

الدكتور

مجيد خدوري

استاذ العلوم السياسية في المعهد العالي
للدراسات الدولية — جامعة جون هبكنز
الولايات المتحدة

مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر بدمشق

هاتف ١٤٥٥٩

ملاحظة :

وقع خطأ في ترقيم الصفحات فجاء الرقم ٩٩ بدلاً من ٨٩ من دون نقص في المادة .

مقدمة الكتاب

لقد بدأت في التفكير بوضع هذا الكتاب في اواخر السنة ١٩٣٩ على اثر ضم الجمهورية التركية للواء الاسكندرونة ، فقد استرعى نظري ان كثيراً من الشباب العربي المثقف لم يكن ملماً إلماماً كافياً بمقدمات هذا الحادث الخطير ولا بما جرى في ندوة العصبة من مباحثات ومساومات على حساب العرب . وكنت آنئذ قد تعينت استاذاً في دار المعلمين العالية ببغداد ، بعد تخرجي من جامعة شيكاغو ، فوجدت في هذا المعهد بعض عرب الاسكندرونة النابهين الذين هاجروا الى العراق للدراسة والاقامة . وقد اثار فيّ حزنهم لفقدان وطنهم رغبة اكيدة للمضي في ما اعتزمت عليه من وضع كتاب عن قضية الاسكندرونة .

وحدث في اواخر السنة ١٩٤٠ أن قدم الى العراق بعض الساسة السوريين ، على اثر حوادث الاضطراب في الشام ، منهم المغفور له سعد الله الجابري ودولة السيد جميل مردم وغيرهما ، فانتهزت هذه الفرصة لاتحدث إليهم بخصوص الاسكندرونة ، وقد تكرم كل من مردم والجابري ، ولاسيا الاول منهما ، بالاجابة عن كل ماوجهت إليهما من اسئلة . ولقد زودني مردم بك بكل ما كان لديه من الوثائق والاوراق الرسمية المتعلقة بالاسكندرونة ، اذ كان ينوي دولته حينئذ تدوين مذكراته السياسية اثناء اقامته في العراق فاصطحب معه وثائقه الرسمية .

واقد انتهزت ايضاً فرصة رجوع فخامة السيد ناجي شوكة الى العراق بمناسبة اشتراكه في الوزارة ، وكان حينئذ في تركية وزيراً مفوضاً للعراق ، فاتصلت به لنفس الغاية . ولقد زودني فخامته بما لديه من المعلومات والوثائق لاسيا تلك التي تتعلق بمشروع التقسيم الذي عرضه العراق على تركية ، كما اتصلت بفخامة السيد توفيق السويدي ، وكان وزيراً للخارجية العراقية في الادوار الاخيرة لقضية الاسكندرونة ، وتداولت معه في بعض النقاط المتعلقة بوساطة العراق .

اما الوثائق الفرنسية والتركية المتعلقة بقضية الاسكندرونة فقد رجعت إليها في منشورات عصبة الامم ، اذ نشرتها العصبة كاملة في مجلتها الرسمية وفي محاضر لجنة الانتدابات الدائمة .

ولا يسعني الآن الا أن اشكر شكراً جزيلاً اولئك الذين زودوني بهذه المعلومات القيمة ، كما يسرني ان اشكر طلابي من عرب الاسكندرونة الذين درسوا في العراق ولاسيما السيد محمد علي الزرقا فقد اصطحب معه مجموعة قيمة من المطبوعات العربية والتركية ،من جرائد ونشرات ، التي اتيح لي الاستفادة منها في وضع هذا الكتاب .

ومع اني انتهيت من وضع هذا الكتاب في اواخر السنة ١٩٤٢ فقد حالت ظروف الحرب دون نشره ، ولكني آثرت نشر خلاصته اولاً في مقال باللغة الانكليزية ظهر في مجلة القانون الدولي الاميركية لشهر تموز سنة ١٩٤٥ (المجلد ٣٩ في الصفحات ٤٠٦ الى ٤٢٥) .

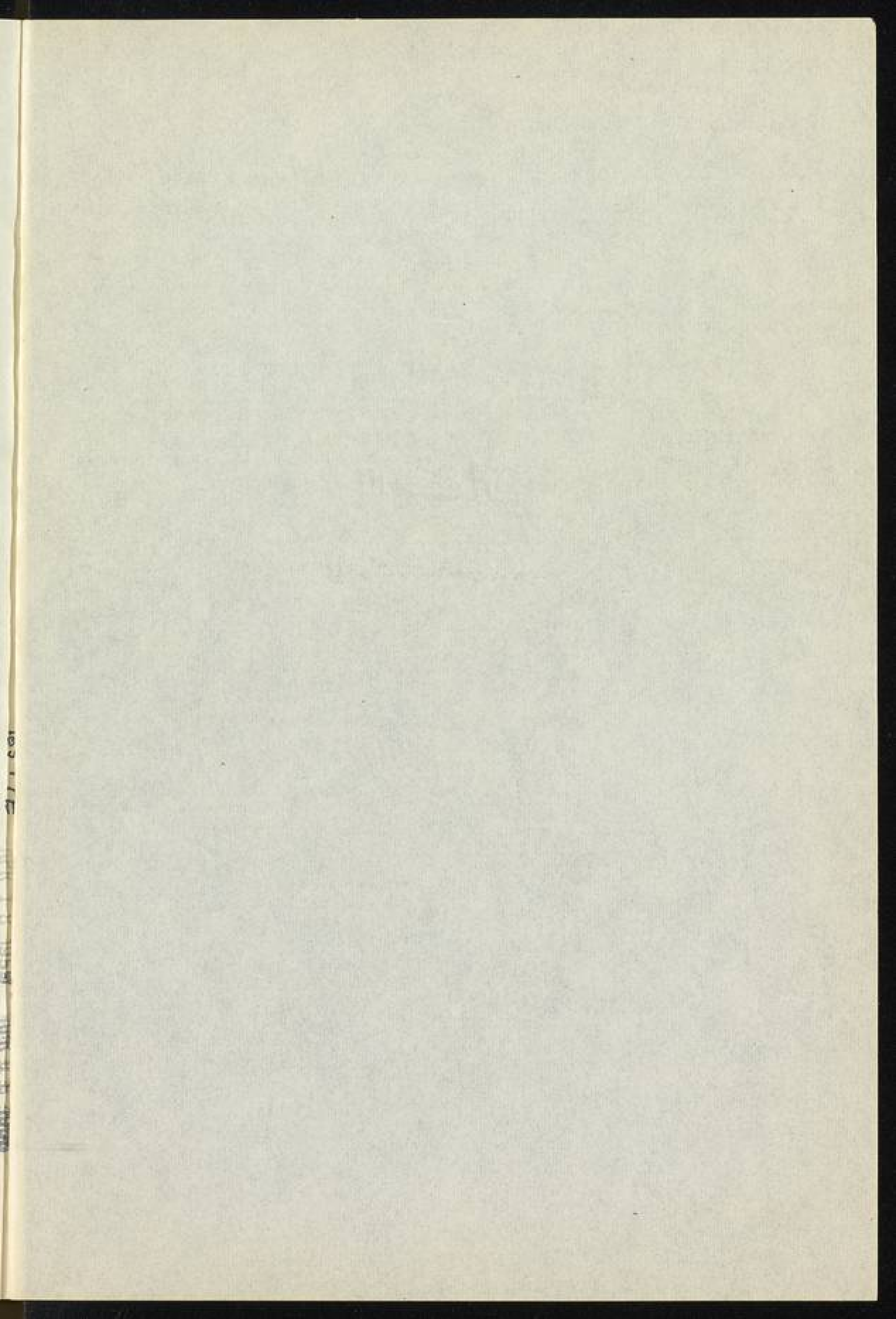
ونظراً لسفري الى الولايات المتحدة بدعوة من احدى جامعاتها للتدريس فيها فقد تأخر نشر الكتاب الى هذا اليوم ،ولذلك فاني اود ان اشكر اخواني الذين ساعدوا على نشره والقيام بمهام طبعه .

واشنطن
٤ حزيران ١٩٥٣

مجيد خدوري

الإهداء

الى الدكتور قسطنطين زريق



الفصل الأول

توطئة

ان قضية الاسكندرونة تقدم مثالاً واضحاً للنتائج المحزنة التي تنجم عن اجراء تسوية غير تامة لمعاهدات الصلح التي تعقد بين دولتين او اكثر فيؤدي ذلك بعدئذٍ الى نزاع غير محمود قد تكون نتيجته خسارة فادحة لأحد الجانبين الخاضعين لاحكام تلك المعاهدات . فقد عقد الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى معاهدة الصلح مع تركية في لوزان (٢٤ تموز ١٩٢٣) فنشأ من جراء ذلك مشاكل خطيرة أدت في النهاية الى خسران سورية لواء الاسكندرونة بكامله .

واذا رجعنا الى محاضر مؤتمر لوزان نجد أن قضيتين مهمتين قد تركتا بدون تسوية حاسمة في لوزان وهما : قضية النزاع حول ولاية الموصل ، وهي التي تشمل القسم الشمالي من العراق ، والتي انبرت تركية للمطالبة بها فخاصمت من أجل ذلك حكومتي العراق وانكلترة وبقي النزاع حولها قائماً حتى حسم آخر الأمر من قبل عصبة الامم فأعطيت للعراق بقرار مجلس العصبة في ١٦ كانون أول ١٩٢٥ .

ولقد انبرت تركية للمرة الثانية ، بعد مضي عشر سنوات على قضية الموصل ، للنزاع مع فرنسة وسورية في المطالبة بلواء الاسكندرونة ، متمسكة بأهداب النفوذ الذي منحتها اياه فرنسة في اتفاقية أنقرة (٢٠ تشرين أول ١٩٢١) التي اقرتها معاهدة لوزان دون حسم القضية بصورة نهائية . ولقد ساء الوضع الدولي في هذه الآونة وضعف مركز عصبة الامم الامر الذي دفع بتركية الى الاصرار على وجهة نظرها في المطالبة بلواء الاسكندرونة . وحدث أيضاً أن مركز فرنسة ، كدولة منتدبة على سورية ، قد وهن في البحر المتوسط من جراء

منافسة ايطالية لها ، فاصبحت بحاجة ماسة الى الصداقة التركية لتقوية مركزها في البحر المتوسط الشرقي . ولقد ساعدت كل هذه الظروف تركية فتمسكت بمطالبتها لضم الاسكندرونة وربحت في الاخير قضيتها فاصبح اليوم ولاية من ولاياتها .

ولا ريب في ان كلاً من العراق وانكلترة ، وسورية وفرنسة ، كانت في غنى عن اثارة تركية لقضيتي الموصل والاسكندرونة لو ادركت الدول المفاوضة ما سيجنيه لها المستقبل من جراء ترك هاتين القضيتين معلقتين أثناء البحث فيهما في مؤتمر لوزان . أجل ان هذه المشاكل قد اعتبرت ثانوية بنظر الحلفاء بالنسبة لمشاكل التسوية الاوروبية في مؤتمر الصلح بباريز ، الا أنه يجب ألا يغرب عن البال أيضاً أن دول الحلفاء لم تكن متفقة في ما بينها في الامور المتعلقة بتركية فأدى ذلك الاختلاف الى اهمال المشاكل معلقة على امل حسمها بالمفاوضة بعد الانتهاء من عقد معاهدة الصلح في لوزان . ولقد ساعد ذلك الاختلاف وهذا الاهمال تركية على استغلالها لمصلحتها . فولاية الموصل مثلاً ، التي أصرت تركية على المطالبة بها ، قد تركت للنظر فيها وحسمها بالمفاوضة المباشرة بين انكلترة وتركية في خلال تسعة أشهر بعد التوقيع على معاهدة لوزان على أن تحال الى مجلس عصبة الامم اذا فشلت المفاوضات لحلها في خلال تلك المدة المذكورة . ولقد كان اهمال قضية الموصل في مؤتمر لوزان على تلك الصورة سبب نزاع شديد نشب بين تركية من جهة والعراق وانكلترة من الجهة الثانية .

أما أصل قضية الاسكندرونة فيرجع الى موقف فرنسة الموالي من تركية قبيل مؤتمر لوزان ، عداء لانكلترة ، فتنازلت لتركية في اتفاقية انقرة (٢٠ تشرين أول ١٩٢١) عن امتيازات خاصة للعناصر التركية الساكنة في الاسكندرونة ووعدت بوضع لواء الاسكندرونة بكامله في مركز خاص من الوجهة الادارية ضمن الادارة الفرنسية على سورية . وقد أقرت معاهدة لوزان اتفاقية أنقرة فاصبح لتركية مجال مهم للتدخل في شؤون اللواء ومن ثم المطالبة بضمه اليها .

يظهر مما بسطناه أعلاه أن دراسة قضية الاسكندرونة تتطلب أولاً دراسة

وتحليل اتفاقية أنقرة بشيء من التفصيل وبيان الامور التي تذرعت بها تركية في ما بعد للتدخل في شؤون لواء الاسكندرونة ، ثم نعرض دراسة المناقشات السياسية والقانونية التي دارت بين تركية وفرنسة والظروف الدولية التي احاطت بالقضية حين عرضت على بساط البحث حتى حسمت بتنازل فرنسة ارضاء لتركية على حساب سورية .



الفصل الثاني

اتفاقية أنقرة

(٢٠ تشرين أول ١٩٢١)

وضع لواء الاسكندرونة قبل اتفاقية أنقرة

أشار المغفور له الشريف حسين في الكتاب الذي أرسله إلى السر هنري مكماهون في ١٤ تموز ١٩١٥ – أثناء المفاوضات التي جرت بينه وبين الانكليز لفصل البلاد العربية عن جسم الدولة العثمانية – إلى أن الحدود الشمالية للبلاد العربية يجب أن تمتد إلى مرسين وأدنة ، إلى خط عرض ٣٧ شمالاً ، فتغدو منطقة الاسكندرونة وأنطاكية جزءاً من الدولة العربية المنشودة [١] . أما السر هنري مكماهون فاقترح فصل هذه المنطقة في الكتاب الذي أرسله الى الشريف حسين في ٢٤ تشرين أول ١٩١٥ زاعماً أن سكانها ليسوا عرباً خلصاً [٢] . فرفض الشريف حسين هذا الاقتراح ، وأصر على رأيه في الكتاب الذي بعثه الى السر هنري مكماهون في ٥ تشرين ثان ١٩١٥ ، في أن سكان هذه المنطقة عرب ، لكنه رضي أخيراً بالتنازل عن مرسين وأدنة فقط [٣] .

---

(١) راجع نص المراسلات بين الشريف حسين والانكليز . ان النص الرسمي لهذه المراسلات كما يلي :

Correspondance Between Sir Henry Macmahon, and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915 - March 1916 , Miscellaneous No.3 (1939), cmd. 5957 London: H. M. Stationery Office, 1939), P. 3.

(٢) المصدر السابق ص ٨

(٣) » » ص ٩

ونجد ذكر وجوب إبقاء لواء الاسكندرونة ضمن البلاد العربية قد تردد في مراسلات ومذكرات أخرى . فقد ذكر ذلك الشريف علي في رسالة كتبها قبيل الثورة العربية ، في ٢٦ أيار ١٩١٦ [١] ، وأشار اليها الأمير فيصل في مذكرته التي قدمها إلى مؤتمر الصلح في ٢٩ كانون الثاني ١٩١٩ [٢] . فلما عقد الحلفاء معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية (معاهدة سفر) في ١٠ آب ١٩٢٠ تنازلت الدولة العثمانية عن منطقتي الاسكندرونة وكيليكية معاً واعتبرتا جزءاً متمماً للبلاد العربية المنسلخة عنها [٣] .

على أن معاهـــدة سفر أثارت ثائر الوطنيين الأتراك فالتف بعض أعضاء البرلمان العثماني حول مصطفى كمال الذي قاد الحركة الوطنية في شرقي الأناضول ورفض الاعتراف بمعاهدة سفر . وقد وضع مصطفى كمال وأتباعه برنامجهم الوطني المعروف بـ « ميثاق المجلس الوطني الكبير » ، وأعلنوا بموجبه تكوين تركية جديدة مؤلفة من جميع أجزاء الدولة العثمانية التي تسود فيها أغلبية تركية .

وقد ساعدت الظروف الدولية هذه الحركة الوطنية . فقد دبّ الخلاف بين الحلفاء ، ولا سيما بين انكلترة وفرنسة وايطالية ، من جراء السياسة التي انتهجتها انكلترة في الشرق الأدنى ، وذلك بافساحها المجال لليونان لمحاربة تركية والتوغل في آسيا الصغرى ، فانتهز الكماليون هذا الخلاف واستثمروه إلى أبعد حد ممكن بعقد معاهدات صلح منفردة مع الدول ذوات المصالح المتناقضة في الشرق الأدنى .

---

(١) راجع مذكرات لويد جورج عن معاهدات الصلح في كتابه التالي :
David Lloyd George, The Truth About The Peace Treaties (London : Victor Gollancz, 1938) , vol. 2, p. 1021

(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ١٠٣٩

(٣) راجع المادة ٢٧ من معاهدة سفر ، في النص الرسمي التالي :
Treaty of Peace With Turkey, signed at Sèvers, August 10 1920 , Treaty Series No. 11 (1920) , cmd. 964 (London : H. M. Stationery Office, 1920) , art. 27 .

لقد بدأ الاتراك الكماليون بهذه الحركة الدبلمية الموفقة بعقد اتفاقية مع حكومة الاتحاد السوفياتي في ١٦ آذار ١٩٢١ اعترف بموجبها الاتحاد السوفياتي بحكومة المجلس الوطني الكبير وبمساعدته بمعدات عسكرية وعدم الاعتراف باحكام معاهدة سفر . وحدثت مفاوضات سرية بين الكماليين وفرنسة وايطالية عُقد على اثرها اتفاقيات وعدت بموجبها كل من فرنسة وايطالية بالاعتراف بحكومة المجلس الوطني الكبير وبمساعدته بمعدات عسكرية .

عقد اتفاقية أنقرة

اما المفاوضات بين فرنسة والكماليين فقد بدأت على أثر زيارة المسيو فرانكلان بوّيون (Franklin - Bouillon) ، أحد أعضاء البرلمان الفرنسي ، الذي بدأ زياراته لتركية منذ السنة ١٩٢٠ بصورة شبه رسمية [١] . فلما سمع بذلك اللورد كرزن (Lord Curzon) ، وزير خارجية انكلترة ، أرسل الى المسيو بريان (M. Briand) ، وزير خارجية فرنسة ، يستفهم منه عن مهمة المسيو فرانكلان - بوّيون في تركية . فأجاب المسيو بريان أن رحلة فرانكلان - بويون هي صحفية وشخصية ، وأكد له في مذكرة بعث بها إليه بأن فرنسة لاتفكر في مفاوضة خاصة تتعلق بأمر قضية الصلح العامة . على أن الأخبار وصلت اللورد كرزن ثانية بأن المسيو فرانكلان - بويون شخص مرة أخرى الى تركية ، فوجه اللورد كرزن سؤالاً إلى المسيو بريان عن غرض

---

(١) المسيو فرانكلان - بويون سياسي فرنسي ، ولد في ١٨٧٢ ، ودرس في جامعة اكسفورد بانكلترة ، وهو من الفرنسيين القلائل الذين يتقنون اللغة الانكليزية ويخطبون فيها ارتجالاً . امتاز باستقلاله وصراحته وجرأته . بدأ حياته السياسية في ١٩٠٤ وصار وزيراً للدعاية في ١٩١٧ . وكان في البرلمان الفرنسي من أشد الذين انتقدوا سياسة كليمنصو ومعاهدة فرساي ، وكان ذلك سبب فشله في الانتخابات التي تلت عقد المعاهدة . وربما كان هذا الاندحار أحد العوامل التي دفعته الى المغامرة في السياسة الخارجية ، فلعب دوراً ملؤه الجرأة والمغامرة في الاتفاق مع الكماليين وتقريب وجهة نظرهم من فرنسة على حساب الانكليز .

الرحلة ، فأجاب المسيو بريان في مذكرة رسمية (١٤ تموز ١٩٢١) قائلاً : إن الغرض منها هو عقد اتفاقية محلية (Tractation locale) ، وأن ذلك لا يتعلق بمفاوضات الحلفاء مع تركية وتوسطهم في النزاع القائم بين تركية واليونان .

على أنه وصلت أخيراً أخبار التوقيع على « اتفاقية أنقرة » في ٢٠ تشرين أول ١٩٢١ وفيها تمّ عقد الصلح بين فرنسة وتركية بعد مفاوضات استمرت منذ آذار ١٩٢١ .

تنص اتفاقية أنقرة على انتهاء حالة الحرب بين فرنسة وتركية (المادة ١) ، وأن الحدود بين تركية والبلاد السورية تتحوّل الى الجنوب على أن يكون الحد الفاصل بينهما خطاً يبتدىء من خليج اسكندرونة (على أن يعين موقعه في مابعد بالاتفاق) من جنوب ضاحية باياس ويمتد شرقاً الى ميدان أكبس (على أن تبقى محطة سكة الحديد ضمن البلاد السورية في هذه الناحية) ، ثم يمتد شرقاً ثم جنوباً حتى تبقى مدينة كلس ضمن الحدود التركية ويبقى الخط الحديد (المسمى بسكة حديد بغداد) داخل الحدود التركية ، ثم يمتد الخط شرقاً حتى يتصل بدجلة عند جزيرة ابن عمر (المادة ٨) ، وهكذا تنازلت فرنسة لتركية عن نحو ١٨٠٠٠ كيلو متراً مربعاً من الاراضي السورية (بما في ذلك كيليكية) بالنسبة للحدود التي وضعت لسورية بموجب معاهدة سفر .

ومنحت اتفاقية أنقرة أيضاً امتيازات خاصة بالسكان الاتراك في لواء الاسكندرونة وأنطاكية بموجب المادة ٧ التي تنص :

« يتالف نظام اداري خاص في منطقة الاسكندرونة ، ويتمتع السكان الاتراك في هذه المنطقة بكافة التسهيلات لنماء ثقافتهم ، وأن يكون للغة التركية هناك مركز رسمي ... »

وقد حصلت الحكومة الفرنسية لقاء ذلك على تصريح من الحكومة التركية بمنح امتيازات اقتصادية لشركات فرنسية بقصد استخراج معادن الحديد والكروم والفضة من وادي خرشوط مدة تسع وتسعين سنة على أن يساهم

الاتراك في رأسمال هذه الشركة الى حد ٥٠ ٪ من الرأسمال المستثمر [١].

لقد اعتبرت هـــذه الاتفاقية ضربة قاسية للسياسة الانكليزية في الشرق الأدنى ، فأثارت مساجلة دبلمية عنيفة بين اللورد كرزن والمسيو بريان ؛ وزيري الخارجية الانكليزية والفرنسية ، ولكنها لم تحسم الخلاف بينها اذ استمر حتى ٢٠ أيلول ١٩٢٢ حين ذهب اللورد كرزن نفسه الى باريز للتفاهم مع المسيو بوانكاريه ، رئيس الوزارة الفرنسية ، لايقاف التقدم التركي في تراقية وانهاء الحرب بين تركية واليونان [٢].

أما فرنسة فقد اعتبرت اتفاقية أنقرة ظفراً دبلمياً لها اذ احبطت السياسة الانكليزية في الشرق الادنى بتأييدها الحركة الكمالية وإيقاف الجيوش اليونانية عند حدها ، وهـذا معناه تقلص النفوذ البريطـاني ، وفي الوقت نفسه انتقمت الحكومة الفرنسية لنفسها من عدم تعاون الحكومة الانكليزية معها ووقوفها

---

(١) راجع نص كتاب يوسف كمال بك ، وزير الخارجية التركية ، الى المسيو فرانكلان بويون ، وكذلك المراسلات التي تبودلت بين الحكومتين التركية والفرنسية في الكتاب التالي :

Comte R. de Gontant — Biron ef L. le. Révérend, D' angora à Lausanne (Paris, 1924), PP. 208 — 219.

(٢) كان اللورد كرزن قد أرسل مذكرة رسمية الى المسيو بريان في ٥ تشرين ثان ١٩٢١ يعترض فيها على عقد صلح منفرد مع تركية ويذكر المسيو بريان بأنه سبق أن أكد له بأن ذهاب المسيو فرانكلان – بويون الى تركية لم يكن للمفاوضة في عقد صلح مع تركية ، لأن عقد مثل هذا الصلح يخالف المعاهدة الفرنسية الانكليزية المنعقدة في ٤ أيلول ١٩١٤ وميثاق لندن المنعقد في تشرين ثان ١٩١٥ اللذين ينصان على وجوب عقد صلح مشترك . فأجابت الحكومة الفرنسية على مذكرة كرزن في ١٧ تشرين ثان ١٩٢١ في مذكرة مهمة لاتنازل فيها ، ولكنها كتبت بلهجة لطيفة ، أكدت فيها أن فرنسة كانت بحاجة ماسة لانهـــاء الحركات العسكرية على الحدود السورية الشمالية ، وهي وضعية تختلف عن الحـــدود العراقية التركية اذ ان عامل البعد جعل الانكليز في غنى عن النزاع مع تركية ، كما أن اتفاقية أنقرة انما هي ترتيب محلي ولم يقصد منها معاهدة صلح لأن الاتفاقية لم تعرض على البرلمان الفرنسي ولذا فهي (بموجب القانون الفرنسي) اتفاقية وليست بمعاهدة صلح . وهكذا أرادت الحكومة الفرنسية أن تتخلص من المسئولية بالتفريق بين الاتفاقية والمعاهدة كأن الاتفاقية لاتكفي لعقد الصلح مع تركية !

موقف المنتقد تجـــاه السياسة الفرنسية في حوض الرين حيث تركت انكلترة فرنسة وحدها لمجابهة الصعـاب أمام المانية . كما انتقمت لنفسها أيضاً من موقف انكلترا الموالي للأمير فيصل في الشام بينما كانت فرنسة ترمي إلى السيطرة على البلاد السورية كافة .

فالاتفاق الفرنسي التركي إذن ساعد مبدئياً على تقوية مركز فرنسة في الشرق الأدنى بمعاضـــدتها الحركة الكمالية واضعاف مركز انكلترة في آسية الصغرى ، واستطاعت أن تتفرغ لمقاومة الأمير فيصل في الشام وكانت ترمي من وراء ذلك أن يخضع للسياسة الفرنسية وإلا فالحرب بينها وبينه .

على أن هـذا الظفر الظاهري للسياسة الفرنسية كان له أبعد الأثر في إحراج موقف فرنسة في ما بعد في البلاد السورية . فان التنازل عن كيليكية قد أضعف كثيراً من هيبة فرنسة في سورية[1] ، وان تفرغها للقضاء على الحكومة العربية التي أنشأها الأمير فيصل في الشام قد أثار عليها ثائر الوطنيين في الشـــام والبلاد السورية كافة فلم تهدأ ولم تثبط عزيمة السوريين عن مقاومة فرنسة منذ أن خرج فيصل من الشام حتى جلاء الجيوش الفرنسية عنها[2] .

وضع لواء الاسكندرونة الخاص

على أثر عقد اتفاقية أنقرة شرع المفوض السامي الفرنسي بتطبيق أحكام المادة (٧) فيما يتعلق بادارة لواء الاسكندرونة . والمادة السـابعة ، كما اسلفنا ، تنص على إنشاء نظام إداري خاص باللواء وعلى مساعـدة الاتراك لنماء ثقافتهم واعتبار ان اللغة التركية مقاماً رسمياً في اللواء . ولا يخفى أن منح هذه الامتيازات يتفق مع سياسة فرنسة الادارية حيث تميل فرنسة الى تطبيق سياســـة إدارية

١) راجع حنا خباز : فرنسة وسورية (مصر : السنة ١٩٢٨)، ج ١ ، ص ٥٥ – ٨٠ .
٢) راجع مجيد خدوري : المسألة السورية (الموصل : السنة ١٩٣٤) ص ٩١ – ٩٢ .

لامركزية في البلاد المشمولة بانتدابها في الشرق الأدنى[1] فأصدر المفوض السامي قراراً (Arrété) لتطبيق النظام الخاص في ٨ آب ١٩٢١ ، ثم ألحقه بقرار آخر في ٤ آذار ١٩٢٣ . وتقرر بذلك أن تطبق في لواء الاسكندرونة جميع القوانين المرعية في دولة حلب ،على ان يُمثل اللواء بنواب في مجلس دولة حلب التمثيلي[2] ويعين في لواء الاسكندرونة متصرف لادارة اللواء وإلى جانبه مندوب المفوض السامي الذي يمارس في الواقع صلاحيات الحاكم السياسي كافة . وللواء ميزانية خاصة يحضرها المتصرف ويعرضها على مجلس اللواء ، وبعد الموافقة عليها يعرضها على مندوب المفوض السامي قبل عرضها على مجلس الدولة التمثيلي في حلب[3] .

ولما حل الجنرال فيكان (Weygand) الاتحاد السوري في ٥ كانون أول ١٩٢٤ ، وضم دولة حلب إلى الشام لتكوين دولة سورية واحدة ، انفصل لواء الاسكندرونة عن حلب واتصل بحكومة الشام مع الاحتفاظ بنظامه الخاص . ثم أصدر الجنرال سراي(Sarrail) ،المفوض السامي الذي عقب الجنرال فيكان، قراراً في كانون الثاني ١٩٢٥ ،أيد بموجبه نظام اللواء الخاص في الادارة والمالية ولاسيما في جعل اللغتين : العربية والتركية متساويتين في المقام الرسمي .

١) راجع المادة الاولى من صك الانتداب لسورية ولبنان التي تنص : « . . . ويجب على الدولة المنتدبة ان تنشط الاستقلال المحلي بقدر ماتسمح به الاحوال . » . راجع عن سياسة فرنسة الادارية في سورية وأسباب اتباعها سياسة لامركزية كتابنا «المسألة السورية» ص ٩٥-٩٦.

(٢) كان المفوض السامي قد اصدر بضعة قرارات في ايلول ١٩٢٠ بموجبها تألفت اربع دول مستقلة ادارياً بشؤونها الداخلية وهي : دولة الشام ،ودولة لبنان الكبير ، ودولة حلب، ودولة العلويين . ثم منح جبل الدروز في ٤ آذار ١٩٢١ استقلالاً داخلياً فاصبح هناك خمس حكومات في البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي . ولما لقيت سياسة التقسيم هذه مقاومة عنيفة من السوريين عدل عنها الجنرال كورو (Gouraud) ، المفوض السامي الفرنسي الاول في سورية، واعلن في ٢٠ حزيران ١٩٢١ دمج دولة حلب والشام والعلويين وتكوين اتحاد منها . ثم اصدر الجنرال كورو نظاماً للاتحاد وانتخب السيد صبحي بركات(من انطاكية) رئيساً للاتحاد . راجع كتابنا « المسألة السورية » ص ٩٧ – ٩٨ .

(٣) راجع تقرير ممثل فرنسة امام لجنة الانتدابات الدائمة في اجتماعها الخامس :
Permanent Mandates Commission , Minutes of The Fifth Session, P . 101 .

ولا ريب في أن موقف المفوضية الفرنسية هذا وإرضاء العنصر التركي بسياستها الادارية اللامركزية قد شجع الحركة الانفصالية في لواء الاسكندرونة، حتى إن نواب اللواء الذين انتخبوا عن أقضية اسكندرونة وانطاكية وقرقخان، في الانتخابات النيابية لكانون الثاني لسنة ١٩٢٦ ، رفعوا كتاباً إلى المفوض السامي يطلبون اليه فيه فصل اللواء نهائياً عن حكومة الشام وربطه مباشرة بالمفوض السامي في بيروت[١] .

وقد اجتمع هؤلاء النواب بالفعل بهيأة مجلس تمثيلي مستقل في ٢٢ شباط ١٩٢٦ ، وفي آذار وضع هـذا المجلس (معتبراً نفسه مجلساً تأسيسياً) قراراً لاعلان استقلال اللواء وانفصاله عن حكومة الشام ، ثم وضع دستوراً خاصاً به وطلب إلى المفوض السامي رسمياً تعيين المسيو دوريو(Durieux) ، مندوب المفوض السامي في الاسكندرونة ، رئيساً لهذه الدولة . وقد أثار هـذا الطلب حكومة الشام فأرسلت وزيري العدلية والمالية إلى الاسكندرونة لحمل المجلس على العدول عن رأيه ، وتمكنا من اقناع المجلس بسحب قراره السابق على أن يبقى اللواء بادارته الخاصة ضمن الدولة السورية .

وإذا فحصنا موقف الموظفين الفرنسيين في مختلف دوائر لواء الاسكندرونة نجد نزعة تشجيع الادارة الخاصة فيهم ، وقد سعوا لتطبيقها بشكل ضمن مصالح العنصر التركي ولكنه أثار تذمر العرب حتى ظهر لهم أن المفوضية الفرنسية قد ناصرت في سياستها الادارية الاتراك على العرب ، وحتى فسر كثير من عرب اللواء هذا التشجيع انه مقدمة لفصل اللواء تدريجاً وتسليمه لتركية[٢] . فكان المسيو دوريو، الذي شغل منصب مندوب المفوض السامي في الاسكندرونة (١٩٢٣ -

---

(١) راجع كتاب :

A . J Toynbee, Surveyof International Affairs 1925 , Vol . 1 . ,The Islamic world Since The Peace Settlement'(London1927,P .459

(٢) هـذا ماصرح به بعض عرب اللواء للمؤلف في حديث معهم عن تطور الادارة الفرنسية في لواء الاسكندرونة .

١٩٣٧) ، والمسيو كارو (Garreau) الذي خلفه (١٩٣٧ — ١٩٣٨) ، يتبعان سياسة لامركزية استفاد منها العنصر التركي وتذمر منها العرب. أما الكومندان كوليه (Collet) الذي خلف كارو وبقي في اللواء بعد انفصاله (١٩٣٨ — ١٩٣٩)، فكانت ميوله مماثلة لاتراك اللواء. والواقع ان الجانب العربي لم ينل من عطف الموظفين الفرنسيين ماحظي به العنصر التركي، فكان المسيو بزانتين (Bazantayn) مفتش المعارف يشجع العنصر التركي للاقبال على التعليم ويسهل له السبل بينما كان يثبط عزائم الشباب العرب ويصرفهم إلى مزاولة الحرف. كما أن بعثات اللواء العلمية التي ارسلت إلى دمشق كانت مؤلفة على الاكثر من الطلاب الاتراك، وكان العرب يشعرون بالغبن في هذه المعاملة. اما المسيو دلبس (Delbes) ، مفتش الزراعة، فكان يفسح المكان للموظفين الاتراك دون العرب. أضف الى ذلك ان الحكام السياسيين[١]، امثال الليوتنان كاكون (Gacon) والليوتنان فييه (Fillet) في انطاكية، والكابتن كيرو (Kerrou) في اسكندرونة، كانوا يمالئون الاتراك ايضاً. وهكذا اصبح للاتراك حظ اوفر في الوظائف الادارية والتعليمية. ويظهر ان هذه النزعة في توظيف الاتراك كانت متجلية على الأخص في ادرة المعارف[٢]. وكان العرب يتذمرون ايضاً مما يلاقونه من الصعوبات في وجه حركاتهم الاجتماعية والرياضية، فكانت السلطة الفرنسية تغلق نواديهم اذا ظهرت فيها نزعة سياسية، بينما كانت النوادي التركية تترك وشأنها اذا نزعت

---

(١) ويسمون بضباط الاستخبارات او المصالح الخاصة.

(٢) كان في مدينة انطاكية العام ١٩٢١ مدرسة اعدادية تسمى « المكتب السلطاني » وهي المدرسة الاعدادية الوحيدة في اللواء، وكانت هذه المدرسة تركية صرفة الى السنة ١٩٢٧ حيث خصص قسم من المدرسة لتعليم الطلاب العرب. على ان اكثرية مدرسي هذا المعهد — حتى في القسم العربي — كانوا من الاتراك. وكان الطلاب العرب يتذمرون مما يلقاه الطلاب الاتراك من التسهيلات التي حرموا منها. ولا شك في ان هناك صعوبة ادارية كبرى امام السلطة الفرنسية في سبيل ارضاء عنصرين متنافسين، وان الموظف الاداري معرض لنقد الجهتين وقد لايتوفق في ارضائها حتى اذا كان محايداً. ويظهر ان النقد والتذمر كانا على اشدهما من الجانب العربي.

نحو العمل السياسي . وهكذا قل عن الصحافة العربية التي كانت تعاني ماتعاني بينما كانت الصحف التركية تجد أمامها مجالاً أوسع للعمل . ولا ريب في أن ثروة العنصر التركي في الاواء وغناه عامل مهم ساعده في الاستئثار بالنفوذ ، فكان اكثر الملاكين من الترك بينما كانت الاكثرية الساحقة من العرب الفلاحين فقراء مرتبطين بملاكيهم الأغوات من الاتراك .

اتفاقية دي جوفنيل (٣٠ أيار ١٩٢٦)

يتبين مما سبق أن الحكومة الفرنسية قامت بتعداتها تجاه الاتراك في مايتعلق بتنفيذ اتفاقية انقرة . على اننا لانجد الجانب التركي قد نفذ التعهدات كافة . ذلك لأن بعض الحركات العسكرية كانت تقوم بها عصابات تركية (جتا) فتغير على الحدود السورية ، رغم أن المادة الأولى من الاتفاقية تنص على انتهاء حالة الحرب من يوم التوقيع على الاتفاقية بين الجانبين ، وقد عقب ذلك الهدنة العامة مع تركية في مودانية (Mudania) في ١١ تشرين أول ١٩٢٢ ، ثم عقد الصلح نهائياً مع الحلفاء بموجب معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ . وقد ازدادت هذه الحركات وغارات العصابات على الأخص في اوائل سنة ١٩٢٤ .

ولذلك فقد تألفت لجنة تعيين الحدود المختلطة التي نصت عليها اتفاقية أنقرة (المادة ٨) لوضع الحدود بين الطرفين . واجتمعت اللجنة للعمل في أيلول ١٩٢٥[1] ، وطالب الأتراك ببضعة مراكز جنوب خط فرانكلان - بويون (المقرر في الاتفاقية) كمحطة سكة حديد باياس وبعض القرى العربية التابعة لمدينة كلّس التركية وبعض الاقسام في البقعة الواقعة على الحدود الشرقية . وقد عرقلت هذه المطالب أعمال اللجنة وأوقفت اعمالها حتى وصول المسيو دي جوفنيل (M. de Jouvenel) المفوض السامي الفرنسي الجديد لسورية . وقد أدرك

---

(١) وقد حصل ذلك بعد بضعة اشهر من القضاء على الثورة الكردية في تركية وبعد قيام الثورة السورية على فرنسة ، وهذا يوضح امر اهتمام فرنسة لحسم قضية الحدود .

هـذا خطورة الوضع في وقت تشتعل فيه في سورية ثورة قومية عنيفة (الثورة السورية ١٩٢٥ — ١٩٢٧) ،فرأى ضرورة حسم القضية وذهب بنفسه إلى أنقرة في شباط ١٩٢٦ لانهاء الخلاف .وقد تمّ الاتفاق مبدئياً بينه وبين وزير خارجية تركية الدكتور توفيق رشدي (توفيق رشدي آراس الآن) في ١٨ شبـــاط وضمن ذلك في اتفاقية وخمس بروتوكولات[1] .

لقد عدلت اتفاقية دي جوفنيل بعض أحـكام اتفاقية أنقرة ، وذلك باجابة مطالب الاتراك في باياس وقري كليس .إلا انه تمكن من حمل الاتراك لقاءذلك على وضع مادة خاصة (المادة ١٤) بوجوب الالتجاء الى التحكيم (Arbitration) في أي نزاع ينشأ بين فرنسة (بصفتها دولة منتدبة على سورية) وتركية . واتفق الطرفان على الوقوف موقف « حياد ودي » (Benevolent Neutrality) تجاه أي اعتداء من دولة ثالثة على أحد الجانبين المتعاقدين(كما جاء في المعاهدة المنعقدة بين تركية وروسية في ١٧ كانون أول ١٩٢٥) . كذلك تمّ الاتفـــاق على التعاون بين الحكومتين لمكافحة العصابات في منطقة على الحدود تقع على مسافة ٥٠ كيلو متراً من كل جانب من الحدود التركية السورية . أما البروتوكولات فقد تضمنت إحداها اتفاقية تبادل المجرمين ،والاخرى تنظيم النقليات العسكرية في بعض اقسام سكة حديد بغداد ، وتضمنت بقية البرتوكولات كافة الأمور المعلقة بين الجانبين المتعاقدين .

بيد أن اتفاقية دي جوفنيل التي جرت المفاوضات من أجلها في أنقرة بينـه وبين الدكتور توفيق رشدي لم يتم التوقيع عليها نهائياً فقد وضعت فيها الأحرف الاولى فقط(Initials)من تواقيع المفاوضين في ١٨ شباط ١٩٢٦ . وقد اثيرت بعض الاعتراضات القانونية التي أخرت التوقيع عليها نهائياً .

---

(١) راجع نصوص الاتفاقية والبروتوكولات في مجلة عصبة الامم :
Journal Officiel - Out 27, 1926 - pP . 9706 ff

إن اول هذه الاعتراضات جاءت من لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم التي وجهت نظر فرنسة إلى أن تعديل الحدود والتنازل عن محطة باباس وبعض قرى كليس لتركية مناقض للمادة الرابعة من صك الانتداب لسورية ولبنان التي تنص على ان « الدولة المنتدبة مسئولة عن اي تنـــازل أو تأجير من الاراضي السورية واللبنانية بأي شيء ليوضع تحت تصرف دولة أجنبية »، وان هذه الاتفاقية التي عقدتها فرنسة (كدولة منتدبة على سورية ولبنان) تؤثر في وحدة الأراضي المشمولة بانتدابها[1]. ثم وافقت لجنة الانتدابات الدائمة حين صرح المسيو روبير دي كه (M. Robert de Caix)، ممثل فرنسة امام لجنة الانتــدابات الدائمة، بأن اتفاقية دي جوفنيل ستعرض على العصبة للموافقـــة في ما يتعلق بالقسم الخاص بتعديل الحدود قبل تنفيذ الاتفاقية. الا ان المسيو روبير دي كه نفى ماجاء في تقرير لجنة الانتدابات الدائمة الذي رفع الى مجلس العصبة في مايتعلق بتصريحه لتقديم الاتفاقية الى المجلس والحصول على الموافقة منه عليهـا، مدعياً بأن ذلك غير مطلوب من الدولة المنتدبة بموجب المـادة الثالثة من صك الانتداب لسورية ولبنان[2]، وقال بأن فرنسة سترسلها الى العصبة للتسجيل فقط عملاً بالمادة ١٨ من ميثاق العصبة. وقد لفت مقرر مجلس العصبة في ١٧ آذار ١٩٢٦ نظر اعضـاء المجلس الى التناقض بين ماعرضه المسيو روبير دي كه وبين ماجاء في تقرير لجنة الانتدابات الدائمة، واشار الى ان اتفاقية دي جوفنيل مناقضة للمادة الرابعة من صك الانتداب لسورية ولبنان التي تنص على منع الدولة المنتدبة عن أي تنازل او تأجير للبـــلاد السورية. وقد أثارت ملاحظة المقرر المسيو بول – بونكور (M. Paul - Boncour)، ممثـــلَ فرنسة في مجلس العصبة ووزير خارجيتها،

---

(١) راجع
League Of Nations, Permanent mandates Commission, minutes of the Eighth Session, PP 203 - 204.

(٢) الواقع انه لايوجد في المادة الثالثة مايتعلق بهذا الموضوع من حيث عرضها او عـــدم عرضه على مجلس عصبة الامم. راجع المادة الثالثة من صك الانتداب لسورية ولبنان.

فأكد الملجس بأن الاتفاقية التي تفاوض فرنسة تركية من أجلها لاتتناول أي تنازل او تأجير بموجب حكم المادة الرابعة من صك الانتداب لسورية ولبنان ، وانما تتعلق بالتسوية النهائية للحدود بين سورية وتركية التي عينتها اتفاقية ١٩٣١ والتي اقرتها معاهدة لوزان . وصرح بأنه متى تمّ عقد الاتفاقية فان فرنسة سترسلها إلى العصبة للتسجيل ، واذا تأخر ارسالها الى الآن فما ذلك إلا لأن الاتفاقية لاتزال في طور المفاوضة بين فرنسة وتركية .

أما الاعتراض الآخر الذي وجه الى الاتفاقية فقدعرضته الحكومة الفرنسية نفسها ، فان اتفاقية دي جوفنيل تنص على وجوب وقوف أحد الجانبين المتعاقدين موقف حياد ودي تجاه الآخر في حالة تعرضه لهجوم دولة ثالثة . وقد أظهرت الحكومة الفرنسية للحكومة التركية ان هذا القيد يؤثر في تنفيذ الاتفاقية لانه يناقض تعهداتها كعضو في عصبة الامم ، وبينت ان هذا الامر جدّ مهم من الوجهة العملية اذ ان خطر وقوع الحرب بين تركية وانكلترة أمر متوقع من أجل النزاع على ولاية الموصل ، فاذا نشبت الحرب نتيجة رفض تركية لقرار مجلس عصبة الامم فان فرنسة ستكون مضطرة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع تركيه بحكم المادة (١٦) من ميثاق العصبة ، وهذا مناقض لموقف الحياد الذي تتطلبه اتفاقية دي جوفنيل . اضف الى ذلك قضية استعمال سكة حديد بغداد في المناطق العائدة لسورية ، فاذا اشتعلت نيران الحرب بين تركية وانكلترة فان ساحتها ستكون في الاقسام الشمالية لولاية الموصل ، وهذا معناه أن تركية ستكون بحاجة ماسة إلى نقل الجنود والذخائر الحربية بواسطة سكة حديد بغداد . على ان المادة (١٠) من اتفاقية انقرة ، التي لاتسمح لكلا الجانبين المتعاقدين باستعمال الخط لاغراض عسكرية ، سبق لفرنسة ان فسرتها (ولاسيما اثناء الثورة الكردية في تركية السنة ١٩٢٥) بألا تعني اكثر من نقل قوات عسكرية عادية أو اسعاف الجنود الكائنة في المناطق الخاصة على السكة . وقد اصرت فرنسة على هذا التفسير لئلا تنتهز تركية الفرصة فتحشد جنودها في المناطق

الشرقية لغايات عسكرية طالما كانت تتوقع الحرب مع انكلترة . وقد اكد المسيوروبيردي كه أمام لجنة الانتدابات الدائمة في ٢٣ شباط ١٩٢٦ تمسك فرنسة بهذا التفسير ، وأصر على أن فرنسة سترفض السماح لتركية باستعمال سكة الحديد التي تمر بالمناطق السورية لنقل الجنود في حالة حرب مع انكلترة[١] . اما الحكومة التركية فقد اعترضت على هذا التفسير مدعية بأنه لايتفق والاتفاقية التي تنص على موقف الحياد دون قيد أو شرط .

لقد كانت هذه الاعتراضات سبب تأخير التوقيع على اتفاقية دي جوفنيل مدة تزيد على ثلاثة اشهر ونصف الشهر ، كانت الحكومتان الفرنسية والتركية في خلالها تتبادلان الرسائل للوصول إلى الاتفاق . فلما كادت قضية الموصل ان تحسم وزال شبح الحرب بين انكلترة وتركية زالت الاحتمالات التي توجب على فرنسة عدم التقيد بموقف الحياد من الوجهة العملية ، وزالت أيضاً الظروف التي دعت تركية إلى الاصرار على تفسير اتفاقية دي جوفنيل بوجوب وقوف فرنسة موقف حياد ودي . ولذلك تم الاتفاق في ٣٠ آذار على التوقيع نهائياً على اتفاقية دي جوفنيل[٢] . وقد ابرم المجلس الوطني الكبير التركي هذه الاتفاقية في اواخر حزيران وتم تبادل رسائل الابرام في ١٢ آب ١٩٢٦ .

تعيين الحدود بين سورية وتركية

تنص المادة الثامنة من اتفاقية انقرة (٢٠ تشرين أول ١٩٢١) على تعيين الحدود بين تركية وسورية . وتنص المادة الثانية من اتفاقية دي جوفنيل (٣٠ أيار ١٩٢٦) على تأليف لجنة فرنسية - تركية في خلال مدة شهرين من تاريخ تنفيذ الاتفاقية لتعيين الحدود . وبناءً على ذلك عينت اللجنة واتمت تخطيط الحدود ماعدا البقعة بين (نصيبين) و (جزيرة ابن عمر) .

أما الحدود بين نصيبين وجزيرة ابن عمر فالمطلوب تحديدها وفقاً لطريق قديمة

(١) راجع مناقشات لجنة الانتدابات الدائمة (آنفة الذكر) ص ٧٣ .

(٢) وذلك بمدة ستة ايام فقط قبل عقد المعاهدة الثلاثية بين العراق وتركية وانكلترة .

بين البلدين تتصل بنهر دجلة . وكان على لجنة الحدود ايجاد هذه الطريق لتعيين الحدود . وقد عين رئيس لجنة الحدود من دولة ثالثة محايده وهو الجنرال ارنست (Genenal Ernest) الدانمركي . وبدأت اللجنة عملها في أواخر ١٩٢٦ واستمرت طول السنة التالية . على أن اللجنة وجدت صعوبة في ايجاد آثار الطريق القديمة ، التي عبدها الرومان وبقيت مهملة منذ سقوط الدولة العباسية ، فأدى ذلك إلى اختلاف وجهة نظر عضوي اللجنة التركي والفرنسي في موقع الطريق ، فالتركي ادعى وجوده إلى الجنوب والفرنسي ادعى وقوعه إلى الشمال . اما الجنرال ارنست فرأى ان الامر ينتهي إذا قدم اقتراحاً للحل ووافق عليه احدهما ، فوافق على هذا الرأي العضو الفرنسي . أما العضو التركي فرأى أن هذا معناه أن تحسم القضية بمجرد موافقة عضوي اللجنة دون موافقته فلما عرض الامر للتصويت في اللجنة (١٠ كانون ثاني ١٩٢٨) اتفق الرئيس والعضو الفرنسي ولكن العضو التركي رفض القرار ولم يتم الاتفاق في خلال السنة ١٩٢٨ . وحصلت اثناء ذلك بعض غارات العصابات الكردية على الحدود التركية[1] .

وبدأت مفاوضات مباشرة بين أنقرة وباريس حتى تم الاتفاق اخيراً بين سفير فرنسة في أنقرة والحكومة التركية ووقع على بروتوكول الحدود في ٢٢ حزيران ١٩٢٩ ، وسويت الحدود بتقسيم البقعة التي حصرت بين الخط الذي عرضه العضو التركي والخط الذي عرضه العضو الفرنسي ، فأخذت تركية خمس هذه البقعة واستبقت فرنسة لسورية الأخماس الاربعة الاخرى . وهذا معناه توفيق بين قرار اللجنة في ١٠ كانون ثاني ١٩٢٨ وبين ما ارادته الحكومة التركية . وهكذا استمرت لجنة الحدود في عملها وانجزت تعيين الحدود حتى دجلة . وفي حزيران ١٩٣٠ استعادت سورية البقعة التي احتلتها جنود تركية على اثر ادعائها اياها ، وهكذا خيل للجانبين بأن قضية الحدود بين سورية وتركية قد حسمت نهائياً !

---

(١) قام بهذه الغارات عثمان آغا حاجو الذي ناصر الاتراك اول الامر في الثورة الكردية السنة ١٩٢٥ ولكنه انقلب عليها واشترك مع الثوار لاعتقاده بان الاتراك ارادوا القضاء على العنصر الكردي ، ولذا فقد فر على اثر ذلك الى سورية ، ثم قام ببعض الغارات على الحدود التركية السنة ١٩٢٨ . راجع Toynbee ، المصدر السابق ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

الفصل الثالث

فتح قضية الاسكندرونة

الظروف التي بعثت القضية

إن الحكومة التركية كانت تنظر دوماً إلى ماوراء الحدود التركية وتسعى في استثمار كل فرصة سانحة لمدّ حدودها إلى الجنوب. وقد رأينا في الفصل السابق كيف استغلت قيام الثورة السورية فأصرت على تعديل الحدود السورية التركية فعُدلت في مصلحة تركية في اتفاقية دي جوفنيل السنة ١٩٢٦ . ولم تكتف بذلك بل عادت في السنة ١٩٢٩ ، حين كانت لجنة الحدود تعمل لكشف مواقع الطريق القديمة ، وطلبت ان تكون الحدود بين نصيبين وجزيرة ابن عمر الى الى الجنوب من الموقع الذي عينته اللجنة . وفي السنة ١٩٣٦ هيأت فرصة عقد المعاهدة السورية الفرنسية للحكومة التركية مجالا آخر للمطالبة بتعديل وضع لواء الاسكندرونة بحجة أن منح سورية استقلالاً يتطلب من فرنسة ان تعيد النظر في وضع اللواء وتمنح سكانه الاتراك (الذين يؤلفون في عرف الحكومة التركية الاكثرية) استقلالاً أيضاً .

اما اتراك اللواء فاكثرهم ميالون إلى الانفصال عن سورية وسبق ان طالبوا بذلك في مناسبات شتى[1] . وكانت الحكومة التركية تشجع روح الانفصال هذا وتحرص على استمراره ، كما تحرص على نماء الثقافة التركية سواء أكان

---

(١) راجع طلب ممثلي اللواء في المجلس السوري لتأليف مجلس خاص باللواء واعلان استقلاله السنة ١٩٢٦ (الفصل الثاني) . الا انه يجب ان نشير هنا الى التذبذب الذي اظهره زعماء اللواء ، فقد سبق ان ايدوا الامير فيصلاً في المؤتمر السوري السنة ١٩٢٠ ، وطالبوا بالانفصال السنة ١٩٢٦ ، ثم عادوا فأيدوا المجلس السوري الذي وضع دستور السنة ١٩٢٨ .

بقبول طلاب اتراك من اللواء للدراسة في تركية ام بنشر الصحف التركية بين السكان[1] . وربما كان لزيارة والي عينتاب التركي مدينة انطاكية (٢٧ نيسان ١٩٣٤) ، وبعض اقسام اللواء الاخرى ، اكبر الاثر في نفوس اتراك اللواء فاعتبروه عطفاً كبيراً من الحكومة التركية . وقد اقام اتراك اللواء المظاهرات ، وردد المتظاهرون عبارات « ليحي مصطفى كمال » و « وانقذونا » و « ليسقط العرب ! »[2] . وأدت هذه الحماسة الى اعتقاد بعض اتراك اللواء بأن زيارة والي عينتاب هذه ماهي الا مقدمة لفصل اللواء عن سورية وضمه الى تركية[3] .

ولما كان الوفد السوري في باريس منهمكاً في المفاوضة بين ٢٦ آذار و ٩ أيلول ١٩٣٦ قدّم اتراك اللواء عرائض الى المفوض السامي في بيروت يطلبون فيها فصل اللواء عن سورية . ويتبين من ذلك ان اتراك اللواء لم يتركوا فرصة ملائمة الا وطالبوا بفصل اللواء عن سورية وضمه الى تركية .

بيد ان الحكومة التركية لم تحرك ساكناً اثناء المفاوضات بين الوفد السوري والحكومة الفرنسية في باريس ، فلم يكن لمطالبة اتراك اللواء من اثر مباشر في المفاوضين في ما يخص وضع لواء اسكندرونة[4] . ولم ينشأ أيضاً أي خلاف بين وجهتي نظر الوفد السوري والحكومة الفرنسية في ما يخص مستقبل وضع اللواء ، فكان المفهوم ضمناً ان يحتفظ اللواء بوضعه الداخلي الخاص ، ضمن الدولة السورية ، بنفس الشروط التي قطعتها فرنسة على نفسها باتفاقياتها التي عقدتها مع

---

(١) راجع بول دي فيو : مأساة الاسكندرونة (باريس السنة ١٩٣٨)ص٧ ؛ وعنوانه:
Paul du Véou, Le Désastre d'Alexandrette - Paris,1938 - P . 47 .

(٢) راجع بول دي فيو ، المرجع السابق ، ص ٥٠ ، ويؤيد هذا الموقف من اتصلنا بهم من عرب لواء الاسكندرونة .

(٣) من حديث مع بعض عرب اللواء .

(٤) صرح السيد جميل مردم بك ، في حديث معه ، انه حاول ان يقنع المسيو سان كنتان (رئيس الوفد الفرنسي في المفاوضة مع الوفد السوري لعقد المعاهدة الفرنسية السورية والذي حضر مؤتمر منترو) ان تشترط الحكومة الفرنسية على الحكومة التركية مقابل موقفها الودي في مؤتمر منترو ألا تثير قضية الاسكندرونة امام سورية الا ان الحكومة الفرنسية لم تغتنم هذه الفرصة .

تركية في ما يتعلق بوضع اللواء[1] . فلما تمّ عقد المعاهدة الفرنسية السورية في ٩ أيلول ١٩٣٦ لم تكن هناك أية إشارة الى وضع اللواء لا في بنود المعاهدة ولا في ملحقاتها[2] ،لان وضعه سيكون مضموناً في المادةالثالثة من المعاهدة المذكورة، التي تنص على ان :

«يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان كل التدابير بقصد ان تنقل الى الحكومة السورية، يوم انتهاء الانتداب، كل الحقوق والواجبات الناجمةعن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتهـــا الحكومة الفرنسية في ما يخص سورية أو باسمها» .

وربما كان المحل الوحيد الذي ذكر فيه اسم لواء الاسكندرونة هو المراسلة رقم ٦التي جاء فيها ضرورة بقاء النظام الاداري والمالي في اللاذقية وجبل الدروز كما كان ثم أشير عرضاً في حـــاشية هذه المراسلة الى ان «من المفهوم ان النظام الخاص الاداري والمالي المشار اليه في المادة الثانية من المشروعين اعلاه سيكون النظام الذي يستفيد منه حالياً لواء الاسكندرونة » .

يتبين من ذلك ان الحكومة السورية استطاعت ان تحافظ على الوحـــدة السورية بمجرد تطبيق النظام الاداري والمالي اللامركزيين في بعض المناطق

---

(١) لاسيما وان قاعدة وجوب ارتباط القطر المشمول بالانتداب بعد استقلاله بالتعهدات التي قطعتها الدولة المنتدبة باسمه مضمونة في المادة السابعة من الضمانات السبعة التي اعـــدتها لجنة الانتدابات الدائمة يوم بحث قضية تحرر العراق من الانتداب . وقد أقر مجلس العصبة هـــذه الضمانات واعتبرها تعهدات لامناص من قبولها من كل قطر مشمول بالانتداب اذا مارفع الانتداب عنه . راجع نص هذه الضمانات في كتابنا «تحرر العراق من الانتداب» (بغداد ، السنة١٩٣٥)، ص ٣٠ – ٣١ .

(٢) ذكر المسيو فينو Vénot (ممثل الحكومة الفرنسية في مجلس عصبة الامم في جلسته المنعقدة في ١٠ كانون أول ١٩٣٦) ان الحكومة الفرنسية لم تشر الى قضية اللواء في المعاهدة حرصاً منها على بقائه بوضعه الخاص وحتى تأخذ الحكومة السورية على عاتقها تنفيذ الاتفاقياتالتي عقدتها فرنسة مع تركية ، راجع :

Leagueof Nations , Official Journal - January 1937 - PP.24 - 29 .

السورية بينما تؤلف كافة أقسام سورية وحـــدة سياسية بموجب احكام المعاهدة الفرنسية السورية لسنة ١٩٣٦ . ولا ريب في ان الوفد السوري قد سرّ بالوصول الى هذه الخطوة الموفقة ، اذ ضمنت هذه المعاهدة لسورية غايتين اساسيتين هما الوحدة والاستقلال[1] .

مفاتحة الاتراك الوفد السوري

بقضية الاسكندرونة

اما تركية فلم يكن سكوتها الموقت عن رضا بمصير اللواء . فلما تمّ عقـــد المعاهدة الفرنسية السورية في ٩ أيلول ١٩٣٦ بـدأ الاتراك يظهرون رغبتهم في فتح قضية الاسكندرونة .

فلما مرّ السيد نوري السعيد ، وزير خارجيـة العراق ، بالاستانة في طريقه الى جنيف اوائل ايلول ١٩٣٦ ، دعاه عصمة اينونو ، رئيس الوزارة التركية حينئذ ، الى حفلة غداء اعـدها له وقد حضر الدعوة وزير العراق المفوض السيد ناجي شوكة ، والدكتور توفيق رشدي آراس ، وزير خارجيـــة تركية . وقد استعرضت امور عامة تتصل بوضع الشرق الادنى ، ثم دار الحديث عن قضيـة الاسكندرونة ، فقال عصمة ماملخصه :

سرنا ان الحكومتين الفرنسية والسورية قد وصلتا اخيراً الى حل للقضية السورية ، ويسرنا جداً ان تنال سورية استقلالها كما نال العراق استقلاله . ولكنني اود ان ألفت نظركم الى قضيـــة الاسكندرونة ، فانّا نرى من مصلحتنا ومصلحة سورية حلها بصورة تؤمن حقوق الطرفين . واننا لم نثر هذه القضيـة اثناء المفاوضات لعقد المعاهدة الفرنسية السورية لئـــلا تخلق مشكلة قد تؤثر في

---

(١) راجع للتفصيل في موضوع المعاهدة الفرنسية السورية محاضرة الاستاذ فارس الخوري التي القاها في الجامعة السورية في ١٠ تشرين ثان ١٩٣٦ ، في كتاب « مجموعة المعاهـــدات والوثائق التاريخية في حياة الامم العربية » لناشره محمد توفيق جانا (دمشق ، السنة ١٩٣٧) ص ٢٢٦ - ٢٧٦ .

سير هذه المفاوضات . ونحن نرتئي حل المسألة بيننا وبين سورية مباشرة[1] ، ثم طلب عصمة الى السيدنوري السعيد ان يبين وجهة نظره هذه الى الوفد السوري، وسأله ان يبلغ الوفد دعوة منه المرور بالاستانة اذا ما عاد من جنيف في طريقه الى سورية .

ولما حلّ السيد نوري السعيد بجنيف كان الوفد السوري قد وصل هذه المدينة راجعاً من باريز في طريقه الى سورية عبر تركيه . وهكذا تمّ مرور الوفد باستنبول من غير دعوة الاتراك . لانه قد تقرر الذهاب والاياب الى باريز بطريق البر . وقد اشار السيد نوري السعيد للوفد السوري الى ان الاتراك يرغبون في حفظ مصالحهم في الاسكندرونة ولا سيا حماية العنصر التركي فيها ، ثم ابرق الى السيد ناجي شوكة يخبره بمرور الوفد بالاستانة ، فاخبر السيد ناجي الحكومةالتركية بذلك . ويظهر انه حدث التباس في فهم الغرض من هذه الزيارة اذ فكر الاتراك ان الوفد السوري قدم للمفاوضة من اجل لواء الاسكندرونة بينما الوفدالسوري لم يكن يفكر بشيء من هذا وانما مرّ بالاستانة لسلوكه طريق البر اثناء رجوعه الى سورية[2] .

وفي ٢٢ ايلول ١٩٣٦ وصل الوفد السوري استانبول وقد خفّ السيد ناجي شوكة الى استقباله ، ثم اعد في نفس الوقت حفلة غداء على شرف الوفد دعا اليها سراج اوغلو ، وزير العدلية ووكيل وزير خارجية تركية[3] ، وقد دار

---

(١) رواية السيد ناجي شوكة (وزير العراق المفوض في تركية حينئذ) للمؤلف .

(٢) ان سوء التفاهم من الزيارة ظهر على أثر مغادرة الوفد السوري لتركية اذ حملت عليه الصحف التركية حملة شعواء ، والصحف التركية بلا ريب تحت تأثير حكومتها . ويقول السيد ناجي شوكة ان الاتراك انتظروا من الوفد ان يفاوضهم في القضية ، بينما كان الوفد يتجنب المفاوضة . على ان السيدين : جميل مردم وسعد الله الجابري يؤكدان بان الوفد السوري لم يكن عنده علم بقصد الاتراك من هذه الزيارة . هذا ماادلى به للمؤلف كل من السادة . جميل مردم وسعد الله الجابري وناجي شوكة .

(٣) كان وزير خارجية تركية ، الدكتور توفيق رشدي آراس ، قد ذهب الى جنيف لحضور اجتماع العصبة .

كلام عام اثناء الحفلة اظهر فيه الوفد السوري حسن نية سورية تجاه تركية . إلا ان سراج اوغلو لم يأنس من الوفد استعداده للدخول في مفاوضات تتعلق بوضع لواء الاسكندرونة . ويظهر ان الوفد لم ينتظر ان تكون زيارته لتركية بقصد الدخول في مفاوضات تتعلق باللواء، بل حصل عنده انطباع ، من كلام السيدين: نوري السعيد وناجي شوكة ، ان الاتراك يكتفون بتصريح من الوفـــد لحفظ مصالح اتراك اللواء فقط[1] . ولذلك فقد اعرب السيد سعد الله الجابري ، اثناء حفلة وزير العراق المفوض هذه ، لسراج اوغلو بأن سورية تقف موقف صداقة ودية لتركية وان الحكومة السورية ستحـــافظ على مصلحة الاتراك في لواء اسكندرونة[2] . الا ان هذا التصريح لم يكن كل مارغب ان يحصل عليه الاتراك وظهر لهم ان الوفد السوري كان يتجنب الدخول في اية مفاوضة من اجل اللواء. وتبين موقف الوفد هذا اثناء دعوتين اخريين ، اعدت الاولى السفارة الفرنسية للوفد السوري في اليوم الثاني وقد حضرها سراج اوغلو وفالح رفقي[3] . والمسيو ليكويية (Lescuyer) القائم باعمال فرنسة في تركية ، واقام الثانية سراج اوغلو مساء ذلك اليوم . وقد اعرب الوفـــد السوري عن رغبته في النظر في قضية الاسكندرونة بعد تولية زمام الحكم في الشام . الا ان حديث هاتين الحفلتين اظهر لسراج اوغلو ان الوفد السوري لم يكن مستعداً للدخول في مفـاوضات وكان ينجنب المذاكرة في قضية الاسكندرونة او ان يرتبط بأي وعد لتغيير الوضع الراهن في اللواء . وربما كان تصريح السيد هاشم الاتاسي ، رئيس الوفـد السوري ، لمراسلي الصحف التركية اشد غموضاً حين قال : « ان الاتراك في سورية (وقصد بذلك في لواء الاسكندرونة) لهم مالنا وعليهم ماعلينا » ، بل

---

(١) يقول السيد جميل مردم بك ان بقاء الوفد في استانبول يومين كان مجاملة للحكومة التركية وليس بناء على دعوة منها .

(٢) رواية السيد سعد الله الجابري للمؤلف .

(٣) صحفي وسياسي تركي واحد اعضاء المجلس الوطني الكبير .

ومقلقاً وقد اثار سخط الصحافة التركية بقوله : « ان لواء الاسكندرونة هو جزء من سورية » .

وقد ادى تجنب الوفد السوري البحث في قضية الاسكندرونة الى امتعاض الحكومة التركية ففسرت ذلك بعدم رغبة الوفد في اجابة مطالبها . ولما مرّ الوفد بانقرة لم يمكث فيها بل واصل السفر فلم يتح لعصمة اينونو الاجتماع به ويظهر أنه كان يود المذاكرة معه في قضية اللواء[1] . ولا ريب في ان موقف الوفد هذا لم يرتح له رجال الحكومة التركية لانهم علقوا آمالاً في الحصول منه على وعد بحل قضية الاسكندرونة[2] .

والذي نراه ان الوفد لم يكن في وسعه الدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة التركية ، واذا كان رجال الحكومة التركية قد قصدوا حل قضية الاسكندرونة بالمذاكرة مع الوفدفان المحاولة لامبرر لها ،وذلك للأسباب التالية :

الاول ـ ان الوفد كان مؤلفاً من رجال انتدبتهم الحكومة السورية لاجل المفاوضة مع الحكومة الفرنسية لعقد معاهدة تحالف بين فرنسة وسورية وكانت صلاحياته الرسمية مقيدة فقط بهذه المهمة . ولم يكن للوفد أية صلاحية للدخول في مفاوضات أو اعطاء اي تعهد يتعلق بوضع لواء الاسكندرونة . اجل انرجال الوفد ، وهم نخبة الكتلة الوطنية ، هم الذين الفوا الحكومة في ما بعد لابرام المعاهدة السورية الفرنسية ، ولكنهم حين ذهبوا للمفاوضة وعادوا الى سورية لم يكونوا بعد قد أخذوا على عاتقهم مسئوليات الحكم . فهم والحالة هذه لم يكونوا مسئولين عن موقف الحكومة السورية ولا مخوّلين بأن يتعهدوا باسمها ، وانما

(١) رواية السيد ناجي شوكة للمؤلف .

(٢) يرى السيد ناجي شوكة انه كان في وسع الوفد السوري ان يتفاهم مع الحكومة التركية وان يتوصل الى حل يرضي الطرفين . اما السيد سعد الله الجابري فلا يؤيد هذا الموقف ويذهب الى ان مطالب الاتراك كانت اوسع مما كان الوفد مستعداً ان يعد به .

كانت مهمتهم الرسمية الوحيدة ـ التي انتدبوا لأجلها ـ هي فقط المفاوضة والتوقيع على المعاهدة الفرنسية السورية .

الثاني ـ ان سورية لم تكن حينئذ في وضع دولي يخولها الدخول في مفاوضات مستقلة مع دولة اخرى لعقد او تعديل اتفاقيات دولية عقدت باسمها ؛ لأن ذلك يعود الى فرنسة باعتبارها دولة منتدبة على سورية وهي المسؤولة فقط عن الدخول في أية مفاوضة تخص سورية . لأن سورية لم يكن لها شخصية الدولة المستقلة ، فبحكم الانتداب كان لزاماً عليها أن تفاوض تركية بوساطة فرنسة[١] .

الثالث ـ حاول الوفد السوري ان يظهر استعداده للمذاكرة في قضية الاسكندرونة بعد الرجوع إلى سورية[٢] ويظهر أن الاتراك لم يرضوا بالانتظار بل ارادوا البدء بالمذاكرة حالاً . فلما تجنب الوفد المذاكرة في القضية امتعض الاتراك كثيراً . على أنه كان في وسع الوفد ان يتذاكر في القضية بصورة غير رسمية ، دون الدخول في المفاوضة ، فيتعرف الى وجهة النظر التركية ويطلع على مطالبها ، ولاسيما وان رجال الوفد كانوا على اهبة تأليف الحكومة الجديدة ، فمعرفة وجهة نظر الحكومة التركية ومطالبها لها اهميتها بعد المجيء الى الحكم .

اثارة الحكومة التركية لقضية الاسكندرونة

على اثر مغادرة الوفد السوري لتركية آخر ايلول حملت الصحف التركية حملة شعواء على رجال الوفد السوري والسوريين واخذت تطالب الحكومة التركية بانقاذ العنصر التركي في اللواء من «ظلم السوريين وحكم فرنسة» وادعت بأن رئيس الوفد السوري ، السيد هاشم الاتاسي ، صرح ان اتراك اللواء سيكونون تحت انتداب سورية . ان اهم هذه الصحف هي جريدة « اولوس » ،

---

(١) راجع المادة ٤ من صك الانتداب لسورية ولبنان .

(٢) رواية السيد جميل مردم بك المؤلف .

وهي جريدة شبه رسمية تصـــدر في انقرة ، وجرائد « جمهوريت » و « تان » و « اقشام » و « صون بوسته » في استانبول[1] .

وكان اتراك اللواء في الوقت نفسه قـــد تشجعوا بتأثير اهتمام الحكومة التركية في شؤون اللواء فألفوا جمعية استقلال هاتاي ، وادعوا بأن مدينة اسكندرونة لم يؤسسها الاسكندر المكدوني بل أسسها الهاتائيون (الحثيون) وهم اجداد الاتراك . وحدثت مصادمات بين العرب والترك ، ولاسيما بين طلاب المدارس ، قتل فيها بضعة افراد . ولما جاء وقت الانتخابات العـــامة للمجلس السوري (٣٠ تشرين ثاني ١٩٣٦) قاطع أتراك اللواء الانتخابات احتجاجاً على الحكومة السورية ، واذاعت جمعية هاتاي في انطاكية بياناً على اتراك اللواء تحثهم على المقاطعة[2] . وألف العرب « جمعية الدفاع عن الاسكندرونة » لمقاومة الدعايات التركية ، ونشطت على الاخص «عصبة العمل القومي» لبث دعاية عربية واسعة في اللواء والرد على الدعاية التركية[3] . وسمحت الحكومة التركية لبعض الاتراك بأن يذهبوا الى لواء الاسكندرونة ويثيروا الحركة الانفصالية من جانب اتراك اللواء ، وقـد اشار الى ذلك المسيو دلبوس في كتابه الذي ارسله الى الحكومة التركية بتاريخ ٧ كانون أول ١٩٣٦ والى وجود بعض العصابات التركية على حـدود اللواء[4] . وذهب الدكتور عبد الرحمن ملك[5] الى انقرة ليشترك في

---

(١) راجع بعض مقتبسات ما كتبته الصحف التركية في كتاب بول دي فيو السابق الذكر ص ٦١ – ٦٢ وراجع ايضاً نشرات اتراك لواء الاسكندرونة بعنوان « من نشريات جمعيـــة استقلال خطاي » (انطاكية ، سنة ١٩٣٦) .

(٢) راجع « من نشريات جمعية استقلال خطاي » (انطاكية ١٩٣٦) ، عـــدد ١ ، ص ١٠ – ١١ .

(٣) راجع «تقرير مرفوع من نبيه العظمة الى الوزارة السورية بشأن لواء الاسكندرونة» في ٩ شباط ١٩٣٨ . (اطلعنا على التقرير بأذن من السيد جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية حينئذ) . راجع ايضاً كتاب بول دي فيو ص ٥٥ – ٥٦ .

(٤) راجع الكتاب الابيض الثاني الذي نشرته الحكومة التركية ، وتجد نصه في مجـــلة عصبة الامم :

League of Nations , Official Journal - January ' 1937 - P . 54 .

(٥) الدكتور عبد الرحمن ملك طبيب تركي مشهور في انطاكية ومن الذين عملوا في الحقل السياسي في لواء الاسكندرونة مؤيداً وجهة النظر التركية .

حركة تنظيم الدعاية من اجل فصل اللواء عن سورية ،وساهم في العمل على تأسيس جمعية « هاتاي » في أذنة وانقرة للدفاع عن قضية الاسكندرونة في تركية .

ولاريب في ان الحكومة التركية هي التي اثارت هـذه الدعاية سواءً في الصحف التركية ام في اللواء لتبين للاوساط الدبلماسية والجهات المختصة اهتمام الرأي العام التركي بمصير اتراك لواء الاسكندرونة بعد ان تنال سورية استقلالها. وعلى اثر هـذه الحملة الصحفية وهياج الشعب التركي اشار كمال اتاتورك ، رئيس الجمهورية التركية ، في خطبته الافتتاحية التي القاها في المجلس الوطني التركي (١ تشرين ثان ١٩٣٦) الى قضية الاسكندرونة قائلاً : «ان موضوع اليوم الخطير ، ذلك الموضوع الذي شغل بال الشعب التركي ، هو مصير منطقة الاسكندرونة وانطاكية ونواحيهـا المختلفة ،التي يسكنها عنصر تركي يعد من انقى العناصر التركية ، وإنّا مضطرون ان نحل هذه القضية محل الاعتبار بكل جدوثبات[1]».

وكانت الحكومة في الوقت نفسه قد اوعزت الى وزير خارجيتها ،الدكتور توفيق رشدي آراس ، الذي ذهب الى جنيف لحضور اجتماع العصبة ، ان يشير الى قضية الاسكندرونة والى اهتمام الرأي العام التركي فيها . وقد فصل ذلك الدكتور آراس في اجتماع مجلس العصبة في ٢٦ ايلول ١٩٣٦[2] ، حيث اعرب عن سرور تركية بحصول سورية على ماحصل عليه العراق بعقدها المعاهدة السورية الفرنسية ،ثم ذكر صلات الصداقة بين تركية وفرنسة ،واردف ذلك بان في سنجق (لواء) الاسكندرونة اكثرية تركية ، ولهذا فهو يسأل فرنسة ان تفسح المجال للحكومة التركية حتى تدخل في مفاوضات ودية مع الحكومة الفرنسية لحل هذه القضيه[3] . فأجاب المسيو فينو (Viénot) ، ممثل فرنسة في مجلس عصبة

---

(١) راجع الكتاب الابيض الاول التركي في مجلة عصبة الامم :
League of Nations Official Journal - January ' 1937 - P . 42 .

(٢) في الجلسة الرابعة من اجتماع مجلس العصبة الثالث والتسعين .

(٣) راجع مجلة العصبة الرسمية (تشرين ثان ١٩٣٦) ص ١١٨١ :
League of Nations , Official Journal - November ' 1036 - P . 1181

الامم ، قائلا : ان الحكومة السورية ستأخذ على عاتقها ، بموجب احكام المعاهدة الفرنسية السورية ، تنفيذ ما قطعته الحكومة الفرنسية على نفسها من التعهدات في ما يخص سنجق الاسكندرونة . اما واذا ارادت الحكومة التركية ان تنتهز هذه الفرصة لتحديد وضع لواء الاسكندرونة او ان تقدم مطلباً جديداً فان الحكومة الفرنسية مستعدة في المفاوضة مع الحكومة التركية على ان تكون ضمن احكام اتفاقية السنة ١٩٢١ [اتفاقية انقرة] ... وان الحكومة الفرنسية ستشرك في هذه المفاوضة الحكومة السورية ... »[١] .

ثم اشار الى قضية اللواء ايضاً ممثل تركية في جمعية عصبة الامم شكري قايا في الاجتماع السابع عشر العادي (٢ تشرين ثان ١٩٣٦) حيث نوّه بمصلحة تركية في اللواء قائلا : « ويجب عليّ ان اقف قليلاً لأجلب النظر الى ما نسمي به عن ادخال بعض الاصلاحات ، التي نرحب بها ، في البلاد الواقعة الى الجنوب الغربي من بلادنا ، ولأعرب عن بعض القلق الذي شعر به الشعب التركي نحو العنصر التركي الذي يقطن قرب حدودنا ومصالحه التي يجب اخذها بنظر الاعتبار . . »[٢] .

ولاريب في ان الحكومة التركية قد تمكنت ان تظهر بهذه الوسيلة رغبتها في اعادة النظر في وضع لواء الاسكندرونة سواء امام الوفد السوري أم في مجلس العصبة ام في جمعيتها . كما كان الدكتور توفيق رشدي آراس قد اعرب عن هذه القضية في جنيف للمسيو فينو ممثل فرنسة في مجلس العصبة ووكيل وزارة الخارجية الفرنسية . على ان رغبة تركية هذه لم تلق صدى استحسان لها الا في عبارة المسيو فينو التي وجدت فيها الحكومة التركية تلميحاً صريحاً لقبول الحكومة الفرنسية بفتح باب المفاوضة لتحديد وضع اللواء ضمن احكام اتفاقية انقرة .

---

(١) راجع مجلة العصبة الرسمية ، المصدر السابق ، ص ١١٨١ .

(٢) راجع الكتاب الابيض في مجلة العصبة الرسمية (كانون ثان ١٩٣٧) ، ص ٤٠ .

المفاوضات المباشرة بين الحكومتين

التركية والفرنسية

انتهزت الحكومة التركية تصريح المسيو فينو في مجلس العصبة (٢٦ ايلول ١٩٣٦) للدخول في مفاوضات بخصوص لواء الاسكندرونة ، وقد كانت هـــذه الفرصة باعثاً لفتح مراسلات دبلمية مهمة بين انقرة وباريز استمرت بين ١٠ تشرين أول و٧ كانون أول ١٩٣٦ .

ففي ١٠ تشرين أول ١٩٣٦ قدّم سفير تركية في باريز ، سعاد دواز (Suad Davaz) مذكرة الى وزارة الخارجية الفرنسية تتضمن مطـــالب تركية في لواء الاسكندرونة[١] . وفي هذه المذكرة تطلب الحكومة التركية الى الحكومة الفرنسية عقد معاهدة مع لواء الاسكندرونة مثل تلك التي عقدتهـا مع سورية ، تمنح فرنسة اللواء بموجبها استقلالاً تاماً وترى الحكومة التركية ان اقتراحها هذا يتفق وروح ميثاق العصبة وصك الانتداب واتفاقية انقرة ، ذلك لأن أخذ الحكومة الفرنسية على عاتقهـــا كافة البقعة الجغرافية التي انسلخت عن الدولة العثمانية انما هو بقصد اعداد تلك البلاد للحصول على الاستقلال . وبمـــا ان سورية ولبنان قد عزمت فرنسة على منحها استقلالها ، بناء على بلوغها سن الرشــد السياسي ، فيجب اذن ان ينـــال لواء الاسكندرونة استقلاله وحريته ، لأن نمو سورية ولبنان ضمن الانتداب يجب ان يشمل لواء الاسكندرونة أيضاً . وترى الحكومة التركية ان تنفيذ هذه الخطوة ماهو الا نتيجة منطقية لتطبيق اتفاقية انقرة .

فاجاب وزير خارجية فرنسة ، المسيو (M . Delbos) ، على هذه المذكرة بكتاب[٢] ، ارسـله الى سفير تركية في باريز (١٠ تشرين ثان ١٩٣٦) اكّد

---

(١) راجع نص المذكرة في مجلة عصبة الامم الرسمية (كانون ثان ١٩٣٧) ص ٤١–٤٢ .
League of Nations ' Official Journal - January , 1937 - P . 41 - 42

(٢) راجع نصه في مجلة عصبة الامم الرسمية (كانون ثان ١٩٣٧) ص ٤٣ – ٤٤ .
League of Nations ' Official Journal - january '1937 - PP.43 - 44.

فيه ان فرنسة مستعدة للـدخول في مفاوضات مع تركية شرط ان تكون المفاوضات ضمن حدود اتفاقية انقرة ، التي تنص على اقامة نظام اداري خاص باللواء لافصله عن سورية . ولما وجدت فرنسة نفسها انها قد أنهت مهمتها كدولة منتدبة على سورية وحان وقت منحها الاستقلال عقدت معها معاهدة للوصول الى هذه الغاية . وبموجب هذه المعاهدة اخذت الحكومة السورية على عاتقها تنفيذ كل التعهدات والاتفاقيات التي عقدتها فرنسة باسمها وفي ضمنها اتفاقية انقرة . ولذلك فان الحكومة الفرنسية ليس في وسعها ان تقتطع من الاراضي السورية شيئاً مقابل منحها استقلالاً ، كما انها لاتستطيع منح السنجق استقلالاً خاصاً به اذ ان ذلك معناه تكوين ثلاث دول سورية بدل دولتين ، وهذا يؤدي الى تجزئة سورية ، وهو امر مخالف لصك الانتداب ، بينما فرنسة مسئولة عن وحدة سورية . هذا وان المادة (٧) من اتفاقية انقرة تنص على ادارة خاصة فقط باللواء لا اكثر ..»[١].

اما الحكومة التركية فلم تكتف بوعد الحكومة الفرنسية لتعديل وضع لواء اسكندرونة ضمن اتفاقية انقرة بل ارادت فصل اللواء عن سورية ومنحه استقلالاً خاصاً به . ولذلك فقد ارسلت مذكرة اخرى قدمها سفيرها في باريز الى وزارة الخارجية الفرنسية (١٧ تشرين ثاني ١٩٣٦) بيّنت فيها ان ادخال اللواء ضمن الوحدة السورية غير قانوني ولذلك تطلب فصل اللواء[٢]. وقد شرحت الحكومة التركية في هذه المذكرة تطور الوضع القانوني الذي طرأ على لواء الاسكندرونة منذ ان انسلخت عنها البلاد السورية ، وما يجب ان يؤول اليه مصير اللواء . وخلاصة هذه التطورات كما جاءت في المذكرة هي :

اولاً – كانت سورية حين تمّ عقد معاهدة فرساي (وفي ضمنها ميثاق عصبة الامم) تحت الاحتلال العسكري (Military Occupation) ، إلا ان الصلح

---

(١) راجع مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٤٣ – ٤٤ .

(٢) راجع نص المذكرة في مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٥٠ – ٥١ .

بين تركية والحلفاء لم يكن قدتم بعد ولذا لم يقرر مصير سورية (لأن نقل سيادتها من تركية الى دولة اخرى يتوقف على عقد الصلح بين تركية والحلفاء .

ثانياً – عقدت دول الحلفاء في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ اتفاقية سان ريمو التي أعطي بموجبها الانتداب على سورية لفرنسة وعلى العراق وفلسطين لانكلترة. على ان التعبير « سورية » لم يكن حينئذ في الامكان تحديده لأن البلاد المنسلخة عن تركية لم يبت فيها بصورة قانونية .

ثالثا – وفي ٢٠ تشرين أول ١٩٢١ عقدت فرنسة اتفاقية مع حكومة المجلس الوطني الكبير (اتفاقية انقرة) لانهاء حالة الحرب بين فرنسة وتركية ولتعيين الحدود بينهما . وقد ادخل مضمون هذه الاتفاقية في معاهدة لوزان (٢٤ حزيران ١٩٢٣). وقد تنازلت تركية بموجب المادة (١٦) من هذه المعاهدة عن البلاد المنسلخة عنها الى « الجهات المختصة » . والمفهوم من هذا التعبير ان فرنسة حين تترك ممارسة السيادة على هذه البلاد ، فان « الجهات المختصة » المشار اليها في اتفاقية انقرة (في ما يخص لواء الاسكندرونة) هم السكان الاتراك في اللواء الذين اعترفت فرنسة باستقلالهم الذاتي .

وتتناول المذكرة ايضاً نقد صكوك الانتداب والقانون الاساسي وغير ذلك من الامور التي تتعلق بلواء الاسكندرونة ، وفيها ادعت الحكومة التركية ان فرنسة لم تتقيد بالتعهدات التي اخذتها على عاتقها في اتفاقية انقرة ومعاهدة لوزان. وسنذكر في ما يلي اهم هذه الانتقادات :

اولاً – اقر مجلس عصبة الامم في ٢٤ تموز ١٩٢٤ صك الانتداب على سورية ولبنان ولم يكن فيه اشارة الى سنجق الاسكندرونة وانطاكية . فاذا فسرنا هذا السكوت بفصل السنجق عن الاقسام الرئيسية لسورية فان ذلك يخالف لاحكام اتفاقية انقرة . ولكن ضمه اليها يخالف ايضاً لنفس الاتفاقية . ويظهر ان الحكومة الفرنسية اخذت الموقف الثاني وهو يخالف لتعهداتها في اتفاقية انقرة التي اقرتها معاهدة لوزان .

ثانياً – ان وثائق صك الانتداب ، والقانون الاساسي الذي صـدر السنة ١٩٣٠ ، وضعت بدون علم الحكومة التركية ، ولذا فان موادهـا التي تخالف التعهدات التي قطعتها فرنسة لتركية لاتعتبر مقيدة الحكومة التركية .

ثالثاً – تقول الحكومة الفرنسية انهـا حين عقدت اتفاقية انقرة انما فعلت ذلك كدولة منتدبة وكانت تقوم بذلك باسم سورية . بيد ان الحكومة التركية لم تعترف حينئذ بالانتداب ولا بالحقوق التي منحها الانتداب . كذلك لم تعترف تركية بوحدة سياسية تسمى «سورية» ، ولذا لم تفكر حين عقد اتفاقية انقرة انها عقدت باسم قطر سمي بهذا الاسم . وبناءً على ذلك فان الاستقـلال الذاتي الذي اقرّ للسنجق بهذه الاتفاقية لم يقصد منه ان يكون ضمن الدولة السورية المزعومة بل تابعاً للسلطة الفرنسية . ويستنتج من ذلك اذن ان سنجق الاسكندرونة سينمو ويتقدم ، مثل سورية او اي وحدة سياسية اخرى ، نحو الاستقلال التام متى عزمت فرنسة ان تتخلى عنه .

رابعاً – لايمكن ان تنقل الحقوق التي اعترفت بها دولة لأخرى بموجب معاهدة الى دولة ثالثة دون موافقة الدولة الثانية . فان التعهد هنـا كالحوالة من مصرف ماوذلك انه يجب ان توقع عليها كافة الجهات المختصة حين نقلها من جانب الى آخر . وبناءً على ذلك فان تحويل حقوق فرنسة الى سورية يجب ان يكون ضمن اتفاقية انقرة (التي لم تبيّن كيفية اجراء ذلك) . فلما كانت فرنسة لم تحتفظ باللواء لنفسها أوأن تضمه اليها فليس في الامكان ضمه الى سورية دون موافقة تركية .

وبناءً على هذه الاعتبارات فقد اصرت الحكومة التركية في مذكرتها على فصل لواء الاسكندرونة عن سورية ومنحه استقلالاً كدولة ذات سيادة وان تعقد فرنسة معه معاهدة كالمعاهدة الفرنسية السورية والمعاهدة الفرنسية اللبنانية .

اما الحكومة الفرنسية فـلم تتنازل عن موقفها الاول ، وهو موافقتها على اعادة النظر في وضع اللواء الخاص ضمن احـكام اتفاقية انقرة التي لم تجد فيها ما يبرر فصل اللواء عن سورية . ولذلك فقد ارسلت الحكومة الفرنسية كتاباً الى

الحكومة التركية ترد على مذكرتها ، في ٣٠ تشرين ثان ١٩٣٦[1] . وقد اكدت الحكومة الفرنسية في هـــذه المذكرة على ان فصل اللواء مخالف التعهدات التي قطعتها فرنسة على نفسها بموجب ميثاق العصبة (المادة ٢٢) واتفاقية سان ريمو (٢٥نيسان ١٩٢٠) التي تعهدت فرنسة بموجبها ان تقوم بادارة سورية كدولة منتدبة . ولذلك فانها حين عقدت اتفاقية انقرة ومعاهدة لوزان انما فعلت ذلك ضمن تلك التعهدات . اما اقتراح تركية بفصل اللواء وعقد معاهـدة مستقلة معه فقد رفضته الحكومة الفرنسية رفضاً باتاً نظراً لأنه غير وارد في اتفاقية انقرة ، بل هو مناقض للمادة الرابعة من صك الانتداب على سورية ولبنان التي تنص على وجوب المحافظة على وحدة البلاد السورية وعدم التنازل عن اية بقعة من هذه البلاد.

الا ان الحكومة الفرنسية اشارت مرة اخرى الى انها مستعدة لقبول اي اقتراح من الحكومة التركية للوصول الى تحديد اوضح للنظام الاداري الخاص بوضع اللواء وحقوق سكانه ضمن احكام اتفاقية انقرة ، فان لم ترض الحكومة التركية بذلك فالحكومة الفرنسية مستعدة لاحالة الأمر الى مجلس عصبة الأمم. فكتب سفير تركية في باريز الى وزارة الخارجية الفرنسية في ٤ كانون أول ١٩٣٦ يخبر الحكومة الفرنسية بموافقة حكومته على احـــالة النزاع الى العصبة . وقد اجاب وزير الخارجية الفرنسية في كتابه المؤرخ في ٧ كانون أول ١٩٣٦ معرباً عن موافقة حكومته لاحـالة النزاع الى العصبة ثم طلب الى الحكومة التركية ألا تتخذ شيئاً قد يثير أو يعقد الوضع في اللواء ريثما يتم حسم النزاع في مجلس العصبة.

---

(١) راجع النص في مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

الفصل الرابع

عرض النزاع على مجلس العصبة

في ٨ كانون أول ١٩٣٦ أبرق الدكتور توفيق رشدي آراس الى السكرتير العـــام لعصبة الامم يخبره بأن هناك نزاعاً بين تركية وفرنسة يتعلق بسنجق الاسكندرونة ، ويطلب اليه ادخال هذه القضية ، بموجب المادة (١١) من ميثاق العصبة في منهاج اجتماع مجلس العصبة القابل (وهو اجتماع فوق العادة تقرر عقده في ١٠ كانون أول ١٩٣٦)[١]. فأبرق السكرتير العام الى وزير خارجية فرنسة، المسيو دلبوس ، يستطلع رأيه في الموافقة على ادخـال القضية في اجتماع مجلس العصبة القابل ، فأجاب المسيو دلبوس بالموافقة على ذلك في برقية ارسلهـا الى السكرتير العام في ١٠ كانون أول ١٩٣٦ ، مؤكداً بأن هذه القضية ليست في الواقع بين فرنسة وتركية ، وانمـا هي خاصة بالعصبة لانها تتعلق بمبدأ الانتداب الذي وضع أسسه مجلس العصبة ولجنة الانتدابات الدائمة[٢].

وارسلت الحكومة التركية الى السكرتير العام كتاباً ابيض اول يحتوي على وثائق ومراســـلات دبلمية تتعلق بقضية الاسكندرونة ، تبيّن وجهة نظر الحكومة التركية ، ليوزع على اعضاء مجلس العصبة حين البحث في القضية ، ثم اعقبت ذلك بكتاب ابيض ثانٍ يحتوي على بقية الوثائق والمراســـلات للموضوع نفسه[٣].

---

(١) راجع نص برقية وزير الخارجية التركية الى السكرتير العـــام لعصبة الامم في مجلة عصبة الامم الرسمية :

League of Nations , Official Journal - January '1937 - و P . 36 .

(٢) راجع نص برقية وزير الخارجية الفرنسية في مجلة عصبة الامم ، المصدر السابق ، ص٣٦

(٣) لقد نشرت عصبة الامم نص هذين الكتابين في ملحق مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٤٦ .

ولما كان منهاج اجتماع مجلس العصبة قد اعد وبُلّغ للاعضاء قبل طلب تركية النظر في نزاعها مع فرنسة ، فقد عرض السكرتير العام للعصبة الامر على المجلس ليقرر النظر فيه في هذا الاجتماع او تأجيله الى اجتماع آخر . فقرر المجلس قبول الاقتراح وادخلت هذه القضية في برنامج الاجتماع المذكور .

المناقشة في مجلس العصبة

وفي الجلسة الخامسة من اجتماع المجلس (١٤ كانون أول ١٩٣٦) عرضت قضية الاسكندرونة على بساط البحث ، وبدأ الدكتور توفيق رشدي آراس ، وزير خارجية تركية وممثلها في المجلس ، يعرض وجهة نظر حكومته في القضية. والواقع ان ماذكره الدكتور آراس في هذه الجلسة هو خلاصة التفصيلات التي عرضتها وزارة الخارجية التركية في مذكراتها التي قدمها سفير تركية الى وزارة الخارجية الفرنسية .

بدأ الدكتور رشدي آراس خطابه[١] بذكر البرقية التي ارسلها الى السكرتير العام للعصبة لادخال قضية الاسكندرونة في منهاج هذا الاجتماع ، ثم طلب الى المجلس ان يبحث (اولاً) الوسائل التي يجب ان تتخذها العصبة لتهدئة الحالة في اللواء نظراً لما يقاسيه من الوضع المؤلم و (ثانياً) ان يبحث المجلس النزاع القائم بين تركية وفرنسة في ما يخص مستقبل اللواء .

ثم سرد الدكتور آراس التطورات التي حدثت في وضع لواء الاسكندرونة منذ السنة ١٩١٩ ، وبيّن ان الانتداب لم يشمل هذا اللواء ، ذلك لأن مجلس الحلفاء الأعلى الذي اجتمع في سان ريمو (٢٥ نيسان ١٩٢٠) وانتدب فرنسة على سورية لم يكن يعرف حينئذٍ ماذا تشمل « سورية » من الوجهة الجغرافية ولا حدودها السياسية والقانونية . فهل كان الانتداب يشمل كل البلاد التي تحت الاحتلال العسكري في كيليكية ؟ فان كان الامر كذلك فان فرنسة تكون

---

(١) راجع نص الخطاب في مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٢٢ - ٢٣ .

قد اخلّت بتعهداتها كدولة منتدبة حين عقدت اتفاقية انقرة التي ردت بموجبها كيليكية الى الجمهورية التركية . واذا لم تكن الحدود السورية تمتد الى ذلك المدى فكيف يمكن الادعاء اذن بأن الانتداب الذي اخذته فرنسة على عاتقها قد شمل اراضي لم يعين بعد وضعها القانوني مثل الاسكندرونة ؟ الواقع ان الانتداب لم يشمل الاسكندرونة وان مجلس عصبة الامم لم يكن في وسعه (في السنة ١٩٢٢ حين أقرّ صك الانتداب على سورية ولبنان) ان يدعي شمول الانتداب لأراضي لاصلاحية له فيها .

ويستنبح من ذلك ان الحكومتين التركية والفرنسية حين عزمتا على عقد اتفاقية انقرة (التي اقرت في معاهدة لوزان) لم تتخذا الانتداب اساساً للمفاوضة او انه كان يشمل لواء الاسكندرونة ، ولم تعقد فرنسة الاتفاقية بصفتها دولة منتدبة ، كما ان الوفد التركي (الذي عقد اتفاقية انقرة) لم يعترف بأنه قد تنازل عن لواء الاسكندرونة الى دولة منتدبة بل الى «الجهات المختصة» (المادة ١٦ من معاهدة لوزان) . ويتضح من ذلك ان تركية لم تتنازل عن البلاد المنسلخة لتتصرف بها فرنسة كما تشاء بل قد فعلت ذلك ضمن شروط منها ان يتمتع السكان الاتراك باستقلال ذاتي ضمن السلطة الفرنسية . ولم تفكر تركية قط بأنها قد تنازلت عن سورية لفرنسة حتى تتصرف بالسكان الاتراك كما تشاء فتتركهم في ما بعد تحت حكم السكان غير الاتراك .

ثم طلب الدكتور آراس ان تأخذ العصبة بيدها امر لواء الاسكندرونة نظراً لاضطراب حبل الأمن وسوء الحالة المؤلمة . واقترح بسحب القوات الفرنسية وان يستبدل بها قوات جندرمة محايدة تحت اشراف العصبة لئلا يحدث مايزيد في حرج الموقف وصعوبة ايجاد حل للقضية .

اما المسيو فينو ، ممثل فرنسة في المجلس ، فقد اعتذر عن عدم الاجابة فوراً على خطاب الدكتور آراس ووعد المجلس بالاجابة عنه في الجلسة التالية . ثم

افترح ان يعيّن المجلس مقرراً (Raporteur) ليكون وسيطاً بين الجانبين الفرنسي والتركي تسهيلاً لأمر الوصول الى حل النزاع القائم.

فاقترح رئيس مجلس العصبة ممثلَ السويد في المجلس ، المسيو ساندلر (sandler) ليكون مقرراً ووافق على ذلك كل من ممثلي فرنسة وتركية .

وفي جلسة اليوم التالي (١٥ كانون أول ١٩٣٦) تكلم المسيو فينو مفنداً وجهة النظر التركية[1]، فقال: ان فرنسة اخذت على عاتقها الادارة في الاسكندرونة في مؤتمر سان ريمو (٢٥ نيسان ١٩٢٠) كدولة منتدبة استناداً الى المادة ٢٢ من ميثاق العصبة ، التي تعترف باستقلال البلاد المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية بعد مرور دور الوصاية المؤقت . ومن هذا يتبين ان فرنسة لاتمتلك السيادة على هذه البلاد ، وبناءً على هذا الاساس عقدت مع تركية اتفاقية انقرة .

اما قول الدكتور آراس بان اخلاء كيليكية من قبل فرنسة (في حالة ان الانتداب يشمل البلاد السورية وانها عقدت اتفاقية انقرة كدولة منتدبة) امر مخل بالانتداب فذلك يخالف الحقيقة . فالواقع ان البلاد السورية كانت حينئذ تحت الاحتلال العسكري ولم تعرف الحدود التي يشملها ذلك الاحتلال ، لان معاهدة الصلح لم تعقد بعد كي تتعين الحدود . ولذلك لم يكن موقف الدولة المنتدبة معيناً في مايخص مدى امتداد انتدابها على البلاد التي سيشملها .ويستنتج من ذلك ان اخلاء كيليكية لايمكن ان يعتبر دليلاً على ان فرنسة لم تكن حينئذٍ دولة منتدبة . ثم عقدت بعدئذ اتفاقية انقرة لتعيين الحدود ، فتركت تركية بموجب المادة ٨ لواء الاسكندرونة خارج حدودها. وفي المادة ٧ من هذه الاتفاقية قرر وضع ادارة خاصة باللواء تشمل بعض تسهيلات لغوية وثقافية للسكان الاتراك . ان وضع اللواء هذا دليل على انه جزء من وحدة سياسية كبرى. وقد اقرت معاهدة لوزان(٢٣ تموز السنة ١٩٢٣)الحدود التي عينتها معاهدة انقرة ولم تغير فيها شيئاً .

---

(١) راجع نص خطابه في مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٢٤ - ٢٩ .

ويستنتج من ذلك (اولاً) ان فرنسة كانت تفاوض تركية السنة ١٩٢١ بصفتها دولة منتدبة . (ثانياً) ان فرنسة لم تمتلك سيادة سورية امتلاكاً ، كما انها لم تمتلك سيادة اي بلد من البلاد حين قيامها بالمفاوضة لتعيين الحدود . (ثالثاً) ان فرنسة كانت تفاوض في عقد المعاهدات باسم سورية ، التي كانت حينئذٍ مجموعة من الولايات ، ولكن كان هنالك مايدل على انها ستكون دولة ، ودولة مستقلة يوماً ما في المستقبل . (رابعاً) ليس للواء الاسكندرونة حق خاص يسوّغ له الاستقلال منفصلاً عن سورية .

ثم بيّن المسيو فينو كيف طبقت فرنسة الانتداب في لواء الاسكندرونة فقال : لقد مضى ١٥سنه ولم يحدث اي استياء من قبل سكان اللواء ولا من قبل الحكومة التركية ، كما لم تعترض الحكومة التركية على اشتراك اللواء في حياة سورية القومية ولا في اشتراك ممثليه في برلمــان دمشق ثم ذكّر المسيوفينو المجلس بتقرير لجنة الانتدابات الدائمة الذي رفعته تلك اللجنة السنة ١٩٣٠ وفيه وافقت على القوانين الاساسية لسورية ولبنان ولواء الاسكندرونة ، ووضح التقرير ان القانون الاساسي للواء خاضع لدستور سورية .ولاريب في ان الادارة التي طبقت في اللواء وحفظت مصالح سكانه الاتراك هي من العوامل التي طمنت رغائب الحكومة التركية وحافظت على الصداقة الفرنسية التركية .

وتطرق المسيو فينو الى البحث عن مستقبل وضع الاتراك في اللواء فقال : ان فرنسة عقدت المعاهدة الفرنسية السورية ولكنها لن تخرج الى حيّز التنفيذ قبل ان يبرمها كل من البرلمانين : الفرنسي والسوري ، وحتى يتم دخول سورية في عصبة الأمم كما حدث في حالة العراق . ويتضح من ذلك ان هذه المعاهدة لن تؤثر في جانب ثالث إلابعد ان تتم هذه الادوار ، وستعرض في خلال هذه المدة على لجنة الانتدابات الدائمــة والمجلس وسيكون للحكومة التركية متسع من الوقت لبيان وجهة نظرها في القضية .هذا بالاضافة الى ان موادالمعاهدة الفرنسية السورية لاتؤثر في وضع الاسكندرونة الخاص ولا في حقوق سكانه الاتراك ،

اذان ذلك مضمون في اتفاقية انقرة التي ستربط بها سورية بموجب احكام المعاهدة الفرنسية السورية . اما في ما يتعلق باللغة التركية فان دستور سورية (المادة ٢٤) ينص على ان بعض المجتمعات السورية لها حق التعليم في مدارسها بلغتها الخاصة اذا كان ذلك قد جرى بموجب تعهد دولي ولا ريب في ان التعهد الدولي الوحيد في هذه الناحية هو اتفاقية انقرة .

بيد ان الحكومة الفرنسية – كما يقول المسيو فينو – قد ذهبت الى ابعد من ذلك ، فقد عرضت على الحكومة التركية مشروع اعادة البحث في وضع اللواء الخاص واتخاذ الوسائل التي تؤمن النظام الداخلي . الا أن الحكومة التركية لم تكتف بذلك بل طالبت بفصل اللواء ومنحه استقلالاً خاصاً به ليكوّن دولة مستقلة رغم أن اتفاقية انقرة لاتنص على ذلك . كما ان صك الانتداب لايسمح بذلك مطلقاً اذ انه ينص فقط على تكوين دولتين مستقلتين من البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي (وهما سورية ولبنان) ، وفصل اللواء هو خرق ايضاً للمادة ٤ من صك الانتداب على سورية ولبنان التي تنص على عدم تجزئة او فصل اي جزء من البلاد السورية . ولذلك فان الحكومة الفرنسية غير مستعدة المذاكرة مع الحكومة التركية في وضع لواء الاسكندرونة خارج نطاق احكام اتفاقية انقرة . ولا تشعر ان لها المقدرة لتعديل الاتفاقية بشكل يتضارب واحكام صك الانتداب الذي سبق ان وضعه مجلس العصبة ولجنة الانتدابات الدائمة ، لأن ذلك يعود الى المجلس وهو فقط المخوّل بتعديل احكام الانتداب وقواعده .

اما قول الدكتور آراس ان لواء الاسكندرونة يتألم بما جرى فيه من الاحداث فالمسيو فينو يستغرب هذا التصريح . على ان الحكومة الفرنسية مستعدة، كما صرح المسيو فينو ،لتنفيذ اي اقتراح يتعلق بمنع الحوادث التي تجري على الحدود . وترى الدولة المنتدبة انها هي فقط المسؤولة عن الأمن ولا تريد ان تتدخل في ادارتها دولة اخرى . والحكومة الفرنسية تسمح بارسال « ملاحظين محايدين » (Neutral Observers) لمراقبة مايجري على الحدود . وترى ان اتخاذ

مثل هذا الاقتراح سيهدئ الحالة . ولا ريب في أن السماح بذهاب مثل هؤلاء الملاحظين يدل على حسن نية فرنسة لازالة الخلاف واقرار حسن التفاهم والصداقة بين فرنسة وتركية ريثما يعد المقرر تقريره لحل الخلاف في قضية اللواء .

اما الدكتور آراس فنهض بشكر المسيو فينو على تأكيده لدوام الصداقة بين تركية وفرنسة ، وقال بأنه يحتفظ بحق البحث في قضية اللواء ريثما يعرض المقرر تقريره الى المجلس عن وجهتي النظر القانونيتين في ما يتعلق بهذا الخلاف .

تأجيل المذاكرة في النزاع وارسال بعثة

ملاحظين الى لواء الاسكندرونة

وفي الجلسة السابعة (١٦ كانون أول ١٩٣٦) تكلم المسيو ساندلر فعرض على المجلس تقريراً مرفقاً باقتراح لايدور حول البت في النزاع بل حول حفظ الأمن والهدوء في اللواء . ثم اعرب عن رغبة كل من فرنسة وتركية في تأجيل النظر في النزاع الى اجتماع المجلس العادي القابل .

وعرض المسيو ساندلر وجهتي نظر ممثلي فرنسة وتركية في ما يخص حفظ الأمن وتهدئة الحالة في اللواء . فقال ان ممثل تركية اقترح ارسال فرقة من الجندرمة المحايدة لحفظ الامن ، اما ممثل فرنسة فلم يؤيده بل اكتفى بطلب ارسال لجنة ملاحظين لمراقبة جانبي الحدود . وذكر المسيو ساندلر ان ممثل فرنسة صرح بأن ابرام المعاهدة الفرنسية السورية سيتأجل ريثما يصدر قرار مجلس العصبة بحسم قضية الاسكندرونة . كما ان الجيش الذي ارسل الى اللواء سينقص عدده بعد ان تصل لجنة الملاحظين .

اما ممثل تركية فلم يوافق على اقتراح ممثل فرنسة ونفى وجود اية حركة عسكرية قرب الحدود .

اما المقرر فقد اقترح ، كما عرض ممثل فرنسة ، ارسال بعثة مؤلفة من ثلاثة ملاحظين الى اللواء . وقال ان غرض هذه البعثة ليس درس قضية الاسكندرونة

ولا اتخاذ اي قرار ، بل ان غرضها هو « ملاحظة ومعرفة الحقائق حتى تستطيع إخبار المجلس عنها عند الحاجة »[1].

ثم قدم المقرر اقتراحاً بتـــأجيل البت في القضية الى حين اجتماع المجلس في كانون ثان ١٩٣٧ ، على ان يبقى ممثلا فرنسة وتركية على اتصال بالمقرر للوصول الى حل للقضية ، وان يرسل المجلس هذه البعثة من ثلاثة اعضاء يعينهم رئيس المجلس.

اما الدكتور رشدي آراس فقد اعرض عن التصويت احتجاجاً على اقتراح ارسال هذه البعثة المؤلفة من ثلاثة اعضـاء ، وأصرّ على وجوب اضافة عضوين آخرين احدهما يمثل تركية والآخر يمثل فرنسة . وقد رفض المسيو فينو فكرة إضافة العضوين الآخرين ، لأن إضافة عضو فرنسي لا معنى له لأن الادارة في اللواء بيد السلطة الفرنسية ، اما اذا اضيف عضو تركي فيجب اذن ان يعطى للبعثـة فرصة ملاحظة جانبي حدود اللواء والا يقتصر ذلك ضمن حـــدود اللواء . ولما لم يرض الدكتور آراس بذلك فان الممثل الفرنسي اصرّ على ارسال بعثة محـــايدة من ثلاثة اعضاء .

وقد ايّد ممثـــلا انكلترة وورومانية الممثل الفرنسي ، فلما عرض الاقتراح للتصويت اعرض الممثل التركي عن التصويت ولكن الاكثرية وافقت على الاقتراح فقبل . ويتضمن اقتراح المقرر اموراً اخرى تتعلق باستمرار المفاوضة في النزاع تتلخص في ما يلي[2] :

(اولاً) ان مجلس العصبة يقترح على حكومتي فرنسة وتركية ان تواصـــلا مفاوضاتهما ، بالاشتراك مع المقرر ، طالما اعربتا عن رغبتهما في تأجيل النظر في قضية الاسكندرونة الى اجتماع مجلس العصبة القادم في كانون ثان ١٩٣٧ .

(ثانياً) يأخذ المجلس بنظر الاعتبار تأكيدات ممثلي فرنسة وتركية بأنهما سوف يبذلان جهدهما للوصول الى حل وافٍ للقضية .

---

(١) راجع كلام الدكتور رشدي آراس في مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
(٢) راجع مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٣١ — ٣٢ .

(ثالثاً) يقرر المجلس ، بناءً على طلب الحكومة الفرنسية الرسمي ، ارسال ثلاثة ملاحظين ، باسرع وقت ممكن ، لغرض المهمة التي عينت في هذا التقرير .

(رابعاً) يلتمس المجلس من رئيسه ان يعين الملاحظين المذكورين بناء على ترشيح المقرر .

(خامساً) يقرر المجلس ان تكون نهاية كانون ثان ١٩٣٧ آخر موعد لانتهاء مهمة الملاحظين في اللواء .

(سادساً) يلتمس المجلس من السكرتير العام (للعصبة) ان يجهز هذه البعثة بهيئة سكرتارية .

(سابعاً) يخوّل المجلس السكرتير العام ، بموجب المادة ٣٣ من التعليمات المالية ، ان يجهز البعثة من المال ، بما لايزيد على ٧٥٠٠٠ فرنك سويسري ، لتنفق في تنفيذ هذا الاقتراح ، على ان تسد فرنسة هذه النفقات .

(ثامناً) يشترط المجلس بأن قبول هذا القرار لايعتبر باي صورة من الصور مؤثراً في القضية التي ستبقى معروضة للبحث .

وفي ١٩ كانون اول ١٩٣٦ عين الرئيس ، بناءً على ترشيح المقرر ، اعضاء هذه البعثة المحايدة ، وفي مايلي اسماء اعضائها :

١ — المسيو كارون (L.J.J. Caron)،هولندي ،وحاكم جزيرة سلبس سابقاً .

٢ — المسيو هانز هولشتاد(Hans Holstad) ، نرويجي ، ورئيس لجنة تبادل السكان بين اليونان وتركية سابقاً .

٣ — المسيو شارل فون فاتنفيل(Charles von Wattenwyl) ، سويسري ، وآمر لواء برتبة زعيم (Colonel- Brigadier) .

وقد قبل هؤلاء الأشخاص تعيينهم ، وتقرر ان يشدوا الرحال الى لواء الاسكندرونة حالاً حتى يصلوا قبل اول كانون ثان ١٩٣٧ . وسافرت البعثة بالفعل الى اللواء حيث باشرت الملاحظة ابتداءً من ٣١ كانون أول ١٩٣٦ .

الفصل الخامس

استئناف المفاوضات

بموجب المادة الأولى من قرار مجلس العصبة ، التي تنص على وجوب استمرار المفاوضات بين فرنسة وتركية بصورة مباشرة ،استأنف الدكتور رشدي آراس مذاكرته مع وزير خارجية فرنسة ،المسيو دلبوس ، ومعاونه المسيو فينو . وسافر الدكتور آراس من جنيف الى باريز لهذا الغرض ، وصحبه وزير السويد المفوض في سويسرة (بالنيابة عن المقرر المسيو ساندلر ممثل السويد) ، فأبتدأت المفاوضات في ٢١ كانون اول ١٩٣٦ . وشخص سفير فرنسة في انقرة ، المسيو هنري بونسو (Henri Ponsot) ، الى باريز للمشاركة في هذه المفاوضات التي استمرت الى ١٨ كانون ثان ١٩٣٧ (وهو موعد اعادة القضية الى العصبة اذا لم تسفر المفاوضات عن حل لها) فاضطر الجانبان الى طلب تأجيل احالة القضية الى ٢١ كانون ثانٍ للنظر فيها فو'فق المجلس على ذلك .

مشروع الكونفدراسيون

وفي اثناء المفاوضات التي جرت بين ٢١ كانون أول السنة ١٩٣٦ و ٢١ كانون ثان ١٩٣٧ ، لم يغيّر الدكتور آراس موقفه في ما يخص فصل اللواء عن سورية وانما أخذ يتفنن في كيفية طلب الفصل بشتى المشروعات والمقترحات . وربما كان مشروع الكونفدراسيون اهم وأخطر ماقدمه في مذكرته التي وجهها الى وزير خارجية فرنسة في ١١ كانون ثان ١٩٣٧ . وتتضمن هذه المذكرة الاقتراحات التالية[1] :

---

(١) لم ينشر نص هذه المذكرة بكاملها في مجلة عصبة الامم الرسمية وانما ذكر المسيو ساندلر خلاصتها في تقريره الذي رفعه الى مجلس العصبة في جلسته المنعقدة في ٢٧ كانون ثان ١٩٣٧ ، راجع :

League of Nations, Official Journal (February ' 1937) ' P. 118.

وتجد النص الكامل لهذه المذكرة قد نشر بالالمانية في كتاب « التاريخ العالمي الحاضر بالوثائق » لناشره فرنر فراوندينسك ، المجلد ٤ ، ص ٤٠٥ — ٤٠٧ ، وعنوانه :

Werner Frauendiensk weltgeschichte der Gegenwart in Dokumenten' 1936 - 1937 ' Band 4 (Essen ' 1938) , PP. 405 . 407 .

(١) تأليف اتحاد (Confederation) من الدول الثلاث : سورية ، ولبنان ، وسنجق الاسكندرونة .

(٢) لكل دولة حكومتها الخاصة وسيادتها غير المقيدة ، مع الاشتراك في الامور التالية :

ا — في الصلات الخارجية ومن ضمنها التمثيلان الدبلمي والقنصلي .

ب — اتحاد كمركي .

ج — اتحاد في العملة .

(٣) توزيع نفقات المشاركة في الامور السابقة على حكومات الاتحاد بالنسبة لعدد السكان .

(٤) تكون عاصمة الاتحاد ... (على ان يعين المحل في ما بعد) .

(٥) تؤلف لجنة تنفيذية يكون عدد اعضائها متساوياً من برلمان كل دولة لاجل ممارسة السلطة التنفيذية في الامور المشتركة للاتحاد . ويجب ان تكون قرارات هذه اللجنة اجماعية في الامور الخارجية وفي الامور الخاصة بوضع الاتحاد. اما في القرارات الاخرى فتكفي الاكثرية . واذا اتخذ قرار ما يخص احدى الدول فان هذا القرار يجب ان يسن بطريقة قانونية في برلمان تلك الدولة حتى يمكن تطبيقه .

(٦) لكل دولة ممثل ارتباط (Agent de liaison) في كلا الدولتين الأخريين لاجل تمكين الصلة بين دول الاتحاد .

(٧) تعقد اللجنة التنفيذية المعاهدات الدولية ولكنها لاتكون نافذة الا بعد ابرامها من قبل البرلمانات الثلاثة .

(٨) يعتبر سنجق الاسكندرونة ضمن الاتحاد دولة محايدة غير مسلحة . وهذا معناه عدم تطبيق التجنيد الالزامي فيه ، وعلى ألا تؤسس فيه قواعد عسكرية ، ولا تؤلف قوات مسلحة الا مايلزم لحفظ الأمن الداخلي .

(٩) تعقد معاهدة تركية فرنسية لتحل محل الاتفاقيات التركية الفرنسية

للسنوات ١٩٢١ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٦ . وتتضمن هـــذه المعاهدة تأليف الاتحاد (الكونفدراسيون)، وضمان سنجق الاسكندرونة من اي اعتداء او هجوم على حدوده من قبل دولة اجنبية او من قبل الدولتين الاخريين في الاتحاد .

(١٠) يشمل ضمان تركية وفرنسة حياد سنجق الاسكندرونة والمعاهدة التي تنص على كيانه ضمن الاتحاد .

(١١) تتضمن المعاهدة التركية الفرنسية حقوق وامتيازات تركية في ميناء اسكندرونة كما جاءت في بروتوكول اتفاقية انقرة (١٩٢١) .

(١٢) تجري الانتخابات في سنجق الاسكندرونة لتأليف برلمان يضع دستور دولة السنجق ويجب ان يتضمن هذا الدستور حرية المعتقد والثقافة ، وعلى ان يكون شكل الحكومة جمهورياً ، وتكون التركية هي اللغة الرسمية في السنجق. وعلى ان تجري الانتخابات لتأليف اول برلمان في السنجق بموجب اتفاقية تعقد بين تركية وفرنسة لهذا الغرض .

(١٣) كل من سكن سنجق الاسكندرونة وليس له جنسية اجنبيـة يعتبر مواطناً في السنجق . وكذلك يعتبر مواطناً كل من سكن السنجق منذ ٢٠ تشرين أول ١٩٢١ أو من كان والده مولوداً في السنجق .

(١٤) يعتبر دستور السنجق نافذاً بعد موافقة تركية وفرنسة عليه .

هذه خلاصة المشروع الذي اقترحته الحكومة التركية ، وفيه بضعة امور تستوجب التدقيق ، وهي :

(اولاً) ان تركية لاتزال مصرة على وجوب فصل لواء الاسكندرونة عن سورية والاعتراف بكيان خاص له . الا انها تريد صراحة ان تكون التركية لغة اللواء الرسمية وان يضع اللواء محتويات دستوره بحسب رغبته . ويفهم ضمناً من هذه المذكرة، ولاسيما رغبة تركية في عقد اتفاقية مع فرنسة تتعلق باجراء الانتخابات لاول برلمان ، ان تركية تريد ان تؤمن لاتراك اللواء الهيمنة على شؤونه .

(ثانياً) ان تركية تقترح تأليف كونفدراسيون من سورية ولواء الاسكندرونة وادخال لبنان ضمن هذا الاتحاد. ولا ريب في ان سورية يسرها ان يدخل لبنان في اتحاد معها مؤملة ان يكون ذلك خطوة اولى في سبيل اتحاد اوثق في المستقبل. ونحن نعلم ان السياسة الفرنسية تنزع الى جعل لبنان دولة مستقلة تماماً عن سورية، فماذا قصدت تركية من وراء هذا الاقتراح؟ هل هو تهديد للسياسة الفرنسية في الشرق الادنى حتى تقال فرنسة من تصلبها في قضية الاسكندرونة اجابة للمطالب التركية، ام هو تقرّب من الحكومة السورية حتى تتعاون معها فتحصل تركية مطلبها من سورية وتقف تركية لقاء ذلك الى جانب سورية في سبيل وحدتها السياسية؟

أنه لمن العسير علينا ان نقرر بالضبط ما قصدته الحكومة التركية. اذ بما لا شك فيه ان الحكومة التركية كانت تعلم انه ليس في الامكان تطبيقه من الوجهة القانونية لأنه يتضارب واحكام صك الانتداب على سورية ولبنان الذي ينص على تأليف دولتين مستقلتين[1]. وهي تعلم ايضاً ان فرنسة كانت تعارض فصل اللواء عن سورية لأن صك الانتداب يتعارض مع طلبها. فلا ريب اذن في ان تركية لم تقصد من وراء مشروعها غير مناورة سياسية لمناهضة السياسة الفرنسية في سورية، او تقرباً من الحكومة السورية بعرض فكرة ادخال لبنان في اتحاد معها. وقد تكون الحكومة التركية قد رمت الى الغايتين معاً.

تصلب الحكومة التركية في مطالبها

لم تثمر المفاوضات المباشرة في باريز نظراً لاصرار الحكومة التركية على وجهة نظرها، وهي فصل اللواء عن سورية، فترك الدكتور آراس باريز ثم عقبه المسيو بونسو حيث رجع الى مقر وظيفته في انقرة.

وكان الدكتور آراس قد اطلع المجلس الوطني الكبير على سير المفاوضات مع فرنسة منذ بدئها، فقد سبق ان ألقى خطاباً في ٢٧ تشرين ثان ١٩٣٦ ضمنه

---

(١) المادة الاولى من صك الانتداب لسورية ولبنان.

خلاصة المفاوضات التي جرت بين الحكومتين[1] . ثم ألقى في حزب الشعب بعد عودته من باريز ،في ٥ كانون ثان ١٩٣٧ خطاباً استعرض فيه سير المفاوضات التي استؤنفت في باريز ،فاظهر بعض اعضاء الحزب استياءهم من بطء سير المفاوضات وعدم النجاح في اقناع الحكومة الفرنسية بوجهة نظر الحكومة التركية . وقد ادى ذلك الى زيادة حدة لهجة الصحف التركية وتهديدها الحكومة الفرنسية والشعب السوري باحتلال اللواء بالقوة .

وفي ٦ كانون ثان ١٩٣٧ ترك الرئيس اتاتورك أنقرة وسافر بقطار خاص الى قونية (وهي مركز القيادة العسكرية الجنوبية)وعقد اجتماعاً في اثناء الطريق، في اسكي شهر ، مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الداخلية ورئيس اركان الحرب . وفي ٧ كانون ثان عبر الرئيس اتاتورك قونية ووصل الى اولوقشلة وشاع على اثر ذلك ان قوات عسكرية تركية كانت ترابط هناك قرب حدود لواء الاسكندرونة . ولا ريب في ان هذه الحركة كانت «مناورة» عسكرية لاظهار استعداد تركية للالتجاء الى وسائل العنف لتأييد وجهة نظرها اذا لم تحصل على ذلك بالمفاوضات .

وفي نفس هذا اليوم كان سفير تركية في باريز ، سعاد دواز ،قد زار المسيو فينو في وزارة الخارجية واكد عليه اصرار تركية على وجهة نظرها . ويظهر ان تهديد الحكومة التركية لحل قضية الاسكندرونة بوسائل العنف قد احرج موقف الحكومة الفرنسية في هذه الآونة ،فظهر لها انها اذا استمرت على موقفها في عدم التنازل امام اصرار الاتراك فيجب عليها ان تقابل تهديد الاتراك بمثله ، باستعدادها للحرب اذا اقتضى الامر .

لم يكن وضع فرنسة في اوائل كانون ثان ١٩٣٧ ،وشبح الحرب في أوربة

---

(١) راجع نص الخطاب ، وهو يتضمن خلاصة المفاوضات الرسمية التي تبودلت بين فرنسة وتركية بواسطة سفيرها في باريز (وقد ذكرناها في الفصل الثالث) في النشرة التركية التالية :
Iskenderon - Antakya Meselesi ' No.111,(Ankara' 1936), PP.2 - 10.

ماثل للدول الدمقراطية ،يساعدها على الدخول في حرب من اجل قضية كهذه. وكانت انكلترة وفرنسة تخشيـــان خطر ايطالية ، ذلك الخطر الذي دفعها الى استرضاء تركية في مؤتمر منترو (Montreux) والسماح لها بموجبه بتسليح المضايق (٢٠ تموز ١٩٣٦) ، فلم يكن في مصلحة فرنسة اذن ان تفصم عرى هذه الصداقة الجديدة من اجل قضية الاسكندرونة . وكانت انكلترة تسعى لحل هذه القضية بشكل يزيد في التقارب بينها وبين فرنسة وتركية لاالى ابعاد تركية عن حظيرتها.

لقد كانت الظروف الدولية القائمة عامـــلا خطيراً في تقرير مصير لواء الاسكندرونة ، لانها وضعت فرنسة في موقف جد حرج ، فكان عليها اما التضحية بالصداقة التركية – وهذا معناه تقوية مركز ايطالية في البحر المتوسط – او فصل اللواء عن سورية . وقد اختارت فرنسة الموقف الذي ايّد مصلحتها . ولذلك فعلى اثر زيارة سفير تركية لوزارة الخارجية الفرنسية في ٧ كانون ثان ١٩٣٧ نشر خبر رجوع الرئيس اتاتورك من قونية الى انقرة . وقــد دلّ ذلك بلاريب على ارتخاء التصلب الفرنسي امام المطالب التركية لئلا يؤدي النزاع الى حرب بين الدولتين . وفي ٨ كانون ثان عقد مجلس الوزراء التركي اجتماعاً برئاسة كمال اتاتورك وفيه اتخذ قرار في ما يخص المقترحات التركية ، التي لم تزل تدور حول فصل اللواء عن سورية ، وارسلت الى باريز حيث قــدمت الى الحكومة الفرنسية بوساطة السفير التركي سعاه دواز .

مشروع المسيو بلوم

جاء الآن طور التنازل الفرنسي . فان الحكومة التركية وضعت الحكومة الفرنسية في موقف حرج ، فقــد عرضت عليها (اولاً) فصل اللواء عن سورية ، (ثانياً) مشروع الكونفدارسيون ، (ثالثاً) التهـــديد بالقوة لفصل اللواء اذا اقتضى الامر .

اضطرت الحكومة الفرنسية امام هذا التهديد ، واثناء ظروف دولية غير

مواتية لها ، ان تتنازل عن اصرارها في وجوب حصر المفـــاوضة ضمن اتفاقية انقرة . فكتب المسيو ليون بلوم (Leon Blum) ،رئيس مجلس وزراء فرنسة، رسالة الى سفير تركية في باريز بعثها اليه في ١٨ كانون ثان ١٩٣٧ عرض فيهـــا وجهة نظره الجديدة وهي اهمال المناقشة القانونية ضمن احكام اتفاقية انقرة، واقترح مشروع نظـــام خاص باللواء على ان يعيّن لادارته مفوض سام من الجنسية الفرنسية يختاره مجلس العصبة ،على ان يعرض هذا المشروع بعد موافقة الحكومتين الفرنسية والتركية على مجلس العصبة لاتخاذ القرار بتنفيذه . وسنلخص في مايلي رسالة المسيو بلوم هـــذه والمشروع الذي اقترحه للتوفيق بين وجهتي النظر التركية والفرنسية[١] .

يبدأ المسيو بلوم رسالته بقوله ان المناقشة حول قضية الاسكندرونة من الوجهة القانونية تؤيد وجهة النظر الفرنسية لا التركية ، وان اصرار تركية على تأييد وجهة نظرها من الوجهة القانونية معناه الرجوع ثانية الى طراز المناقشة التي دارت بين الحكومتين في جنيف ،ولن تجدي هذه المناقشة نفعاً . ولذلك فهو يرى وجوب البحث عن طريقة اخرى تأخذ بنظر الاعتبار دور مجلس العصبة لتأييد اي اتفاق يحصل بينهما ، لان للمجلس فقط الحرية في تقرير مصير اللواء ولا تملك فرنسة هذه الصلاحية . وللوصول الى هذا الحل يجب ان تتفق الحكومتان اولاً على مشروع ومن ثم يعرض على مجلس العصبة لاتخاذ القرار بشأنه .وان الحكومة الفرنسية تصرح بأنها لن تضع اي شيء من شأنه ان يعرقل مايراه المقرر، ضمن نطاق انتدابها ، في سبيل حل النزاع وانها ستوافق على مايراه قبل عرضه على مجلس العصبة لاتخاذ القرار .

ثم يتساءل المسيو بلوم : هل في الامكان ان تتوصل الحكومتان الفرنسية والتركية الى اعداد مشروع يوفق بين وجهتي نظرهما ؟ اما من جهته – يقول المسيو بلوم – فهناك أمران متميزان ، الاول مركز اللواء النهائي الذي يعيّن

---

(١) راجع نص رسالة المسيو بلوم في ملحق كتاب المسيو بولديفيو ، ص ١٧٠ – ١٧٥ .

بعد تنفيذ المعاهدة الفرنسية السورية وهنـــاك ثانياً الوضع الانتقالي .

اما الامر الاول فهو الاكثر اهمية في نظر المسيو بلوم . فهو يرى ان من حق الحكومة التركية ان تظهر اهتماماً في ما يخص تنفيذ اتفاقية انقرة بعد ان تخرج المعاهدة الفرنسية السورية الى طور التنفيذ . ولكن في رأيه ان ضمان هذا التنفيذ يتعلق ليس بسورية حسب ، بل بفرنسة ايضاً التي عقدت اتفاقية انقرة كدولة منتدبة . ولذلك فان عصبة الامم يهمها الامر ، لصلته بالانتداب ، في ما يخص تنفيذ اتفاقية انقرة .

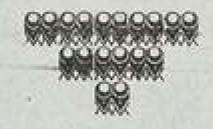
ومن هنا يتوصل المسيو بلوم الى نتيجة مهمة وهي ان تنفيذ المعاهـــدة الفرنسية السورية يؤدي الى التفكير في مصير لواء الاسكندرونة ، وفي ما يتعلق بهذا اللواء فقط ، يجب استمرار شكل من اشكال الانتداب الذي يمكن تحويله - مثلاً - الى نظام خاص (Régime Spécial) تحت مراقبة مفوض سام بعين من العصبة على ان يكون هذا المفوض فرنسياً . وهكذا تكون الحكومة الفرنسية قد اجابت مطالب الحكومة التركية الرئيسية . اما الطور الانتقالي فلا يجب ان يثير الشك في نفوس اتراك اللواء لانه طور تحضيري فقط ، لاعداد اللواء واقامة نظام نهائي منفصل .

ولا ريب في ان هذا النظام سيضمن ما تتطلبه تركية من النواحي الادارية والثقافية ونزع السلاح واستعمال مينـــاء اسكندرونة . وستبقى بعض الامور الخاصة المتعلقة بتعيين حاكم اللواء الذي يمكن في نظره ان تتدخل لجنة الانتدابات في الامر لتوضيح مركزه ، وكذلك قضية مشاركة مندوبي اللواء في المجلس السوري .

وبيّن المسيو بلوم ان أي حل قد يتخذه مجلس العصبة يجب ان يسبقه اتفاق بين فرنسة وتركية والا فان الحكومة الفرنسية ليست مضطرة الى قبوله .

واخيراً اشار المسيو بلوم الى عدم امكان تطبيق مشروع الكونفدراسيون ، لان التجربة قد دلت - في نظره - على عدم امكان نجاح مثل هذا المشروع .

وعلى هذا الاساس اتفق الجانبان الفرنسي والتركي على استمرار المفاوضة في جنيف ، بالمشاركة مع المقرر المسيو ساندلر ، لوضع تفاصيل مشروع النظام الخاص قبل عرضه على مجلس العصبة لاتخاذ القرار بشأنه . وقد عرض الوفدان الفرنسي والتركي مقترحات تتعلق بتفاصيل هذا المشروع اتخذها المقرر اساساً لوضع تقريره الذي رفعه الى المجلس وضمنه مشروع النظام الخاص بلواء الاسكندرونة .



الفصل السادس

قرار مجلس العصبة

تقرير ساندلر

رفع المسيو ساندلر تقريراً الى مجلس عصبة الامم في ٢٧ كانون ثان العام ١٩٣٧[١] ، ذكر فيه الجهود التي بذلت في باريز اثناء المفاوضات المباشرة للوصول الى حل حاسم ، وجاء على ذكر مشروع الكونفدراسيون ومذكرة الحكومة الفرنسية (مشروع باوم)ثم المفاوضات التي اشترك فيها المقرر نفسه في جنيف، ثم عرض النقاط الرئيسية التي تم الاتفاق عليها بين الحكومتين الفرنسية والتركية والتي اعتبرها المقرر قواعد اساسية لتعيين مستقبل وضع لواء الاسكندرونه . وهذه القواعد هي[٢] :

(١) يؤلف لواء الاسكندرونة وحدة منفصلة تتمتع باستقلال تام في شؤونه الداخلية . اما شؤونه الخارجية فتقوم بادارتها الحكومة السورية مع مراعاة المادة الثالثة ادناه . ويشترك اللواء مع الدولة السورية في الادارة الكمركية وفي العملة .

(٢) تعتبر اللغة التركية في اللواء لغة رسمية ، وللمجلس ان يقرر ، بموجب الطريقة المشار اليها في المادة العاشرة ،الصفة والشروط التي تستعمل بها لغة اخرى.

(٣) كل اتفاقية دولية تعقدها الدولة السورية ذات أثر بأية صورة على استقلال اللواء وسيادته ، وكذلك كل قرار دولي له نفس الاثر ، لايمكن ان يطبق على اللواء بدون رضا صريح سابق في مجلس عصبة الامم .

---

(١) في الجلسة الخامسة من الاجتماع السادس والتسعين .

(٢) راجع نص تقرير ساندلر في مجلة عصبة الامم الرسمية (شباط السنة ١٩٣٧) ص ١١٩-١٢٠.
League of Nations' Official Journal (February , 1937)'PP.118-120.

(٤) يعد موظفون خصوصيون ليضمنوا الصلة اللازمة بين السلطتين التنفيذيتين في الامور التي تكون سورية مسئولة عنها .

ولأجل تعيين هذه الامور فان المجلسين التشريعيين لسورية واللواء يؤسسان صلة برلمانية بينهما هي بدورها تقرر الامور التفصيلية .

(٥) يراقب مجلس العصبة ضمان احترام النظام (The Statute) والقانون الاساسي (Fundamental Law) للواء ، ويمارس هذه المراقبة بموجب الشروط التالية :

(آ) يُعين مندوب فرنسي في اللواء يختاره مجلس العصبة نفسه .

(ب) يخوّل المندوب حق ايقاف أي تشريع اوقرار حكومي يخالف النظام والقانون الاساسي لمدة لاتزيد على اربعة اشهر . وعلى المندوب ، في مثل هـذه الحالة ، ان يحيل الامر على مجلس عصبة الامم الذي له القرار النهائي .

(ج) تصرح الحكومتان الفرنسية والتركية وتعربان عن رغبتهما في تنفيذ كل مايقترحه عليها مجلس عصبة الامم لضمان احترام القرارات الصادرة عنه .

واذا تطلب القيام بتنفيذ قرار المجلس عملاً ما من قبل الحكومتين ، فعليهما ان تتشاورا بينهما من اجل تفصيلات القيام بذلك العمل .

وستعين حقوق المجلس وصلاحياته في ما يتعلق بنزع السلاح .

(٦) لايكون للواء جيش ، ولا تفرض عليه خدمة إلزامية ، ولا يؤسس فيه اي بناء عسكري الا انه تنظم فيه شرطة محلية لاتزيد على ... ولا يحفظ فيه اي سلاح غير ماتحتاج اليه الشرطة المذكورة . وستعين التفصيلات الفنية في اتفاقية آتية .

(٧) تعقد اتفاقية فرنسية تركية تعيّن بموجبها الشروط التي تضمن فيهما كل من فرنسة وتركية سلامة اللواء ووحدته . ويعمل بهذا الضمان بعد استشارة الفريقين المتعاقدين .

وتعقد اتفاقية بين فرنسة وتركية وسورية لاجل ضمان واحترام الحدود

التركية السورية ومنع اي تنظيم او عمل في الاراضي التركية والسورية من شأنه ان يوجه ضد النظام والامن المعمول بها في احد البلدين .

(٨) يجب ان يتضمن نظام اللواء (The Statute) نصاً يحدد الحقوق والتسهيلات التي تتمتع بها تركية في ميناء اسكندرونة لتتمكن من الاستفادة بأوسع مدى ممكن من هذا الميناء لمرور تجارتها .

(٩) يجب ان ينفذ النظام والقانون الاساسي للواء حالما يقرهما مجلس العصبة .

(١٠) يجب ان يوافق المجلس على قراراته ومقترحاته باكثرية ثلثين بدون أن تحسب اصوات مندوبي الدول ذات الصلة في الأمر .

ثم ذكر المسيو ساندلر في تقريره ان هذه الامور قد وافق عليها ممثلا فرنسة وتركية ، وانه يتفق معهما بأنها ستعد اساساً صالحاً لتدوية عادلة مطابقة لاحكام ميثاق العصبة ، وقال بأنه لايشك بأن المجلس سيقرها . ثم صرح المسيو ساندلر ان هناك اموراً اخرى تستلزم ايضاحات وشروطاً او دراسة فنية ، ولذا فقد وضع قائمة ببعض الامور التي يجب ان يتضمنها كل من النظام والقانون الاساسي .

اما في ما يتعلق بالنظام فهو يقترح مايلي :

(١) تحديد السنجق (اي لواء الاسكندرونة) . وهذا يشمل المادة ١ من القواعد الاساسية المذكورة سابقاً .

(٢) تثبيت الحدود الحالية ، وفحص قضية النواحي الثلاث التي فصلت عن السنجق بالمرسوم المؤرخ في ١٢ أيلول السنة ١٩٢١ .

(٣) ادخال المادة ٣ من القواعد الاساسية في النظام .

(٤) « « « « ٤ « « « « « «

(٥) رقابة المجلس ، وصلاحيات مندوب المجلس الخ . . . (كما جاء في المادة ٥ من القواعد الاسياسية) .

(٦) نظام نزع السلاح .

(آ) ادخال المادة ٦ من القواعد الاساسية .

(ب) دراسة حقوق وصلاحيات المجلس في هذا الشأن . (كما جاء في المادة ٥ من القواعد الاساسية) .

(٧) حقوق وحماية الاقليات . استعمال حق ارسال العرائض .

(٨) المواد الاقتصادية :

«ميناء اسكندرونة» (كما جاء في المادة ٨ من القواعد الاساسية) .

«الاتفاقات البريدية» .

(٩) التنفيذ وشروط طور الانتقال .

اما في ما يتعلق بالقانون الاساسي فالمسيو ساندلر يقترح :

(١) نظام الحكومة : تعيين السلطات التشريعيـــة والتنفيذية والقضائية وصلاحياتها ضمن نطاق المادة ١ من القواعد الاساسية .

(٢) نظام الانتخابات .

(٣) قضية اللغات (كما جاء في المادة ٢ من القواعد الاساسية)

(٤) تعديل القانون الاساسي .

(٥) التنفيذ وشروط طور الانتقال .

ثم اقترح المسيو ساندلر في تقريره تعيين «لجنة خبراء» (Committee of Specialists) بالاتفاق مع الدولة المنتدبة لدرس مختلف الامور التي يحتاج اليها المجلس ولا سيما لوضع لائحتي النظـام والقانون الاساسي . وتتألف هذه اللجنة من اعضاء لايزيد عددهم على الستة ، على أن يكون المقرر ممثلا فيها ، يختارهم رئيس مجلس العصبة بالاتفاق مع المقرر ، ويكون لهذه اللجنة حق استشارة الدوئر المختصة في السكرتارية ولجنة الانتدابات الدائمة .

واشار المسيو ساندلر الى ان بعثة الملاحظين ستنتهي مهمتها في ٣١ كانون ثان السنة ١٩٣٧ (كما قرر المجلس في ١٦ كانون أول السنة ١٩٣٦) ، ونظراً للحاجة الى خدمات هـــذه البعثة فهو يقترح تجديد بقائها الى تاريخ لايتجاوز ١٥ آذار السنة ١٩٣٧ . وستكون مهمة البعثة تزويد المقرر بالمعلومات التي ستساعده على

اكمال المهمة التي اخذها على عاتقه و كذلك في اعداد النظام والقانون الاساسي . وللمقرر حق دعوة البعثة للاجتماع في جنيف حتى يتسنى للجنة الخبراء الاستفادة منها .

واقترح المسيو ساندلر ، تنفيـذاً لمشروعه ، ان يطلب مجلس العصبة الى الحكومتين الفرنسية والتركية ان توقعا على اتفاقية بهذا الشأن ، ثم تبلغ الى المجلس قبل اصداره قراره النهائي . ومن ثم يطبق النظام والقانون الاساسي في اقرب وقت ممكن بموجب القرارات التي سيتخذها المجلس في اجتماعه العـادي المقبل ، وان تقوم فرنسة بتنفيذ هذا النظام الجديد الى ان ينتهي انتدابها على شكل يتفق مع تطبيق الانتداب .

قبول المجلس تقرير ساندلر

بعد ان انتهى المقرر من تـلاوة تقريره واقترح على المجلس قبوله ، نهض الدكتور رشدي آراس وقال بانه سيكون مسروراً بالموافقـة على التقرير حين عرضه للتصويت عليه . وقد اثنى الدكتور آراس على الجهود التي بذلها المقرر اثناء المفاوضات للوصول الى هذا الاتفاق ، ثم اشار الى الصداقة التركية الفرنسية ، واثنى على جهود المستر ايـدن ، وزير خارجية انكلترة وممثلها في مجلس العصبة ، في التقريب بين وجهتي نظر الحكومتين الفرنسية والتركية . ثم قال بان تنفيذ هذا المشروع بروح الود والصـداقة سيساعد على حفظ السلم بين دولتي البحر المتوسط اللتين يهمها السـلم والاستقرار واستمرار الصداقة بينهما وبين تركية وسورية . ثم اظهر فائدة العصبة في تسهيل حل هذا النزاع بالطرق السلمية[1] .

وعقب الدكتور آراس في الكلام المسيو دلبوس ، وزير خـارجية فرنسة وممثلها في مجلس العصبة ، فاثنى على المسيو ساندلر والمستر ايدن . وقال بان المستر ايدن قد سعى بنجاح لتقريب وجهتي النظر الفرنسية والتركية بنـاءً على

(١) راجع خطاب الدكتور آراس في مجلس عصبـة الامم الرسمية (شباط ١٩٣٧)

س ٢٠ - ١٢١ ·

ما اتصف به من التجربة والأناة في هذا الشأن . وكذلك اثنى على الدكتور آراس وحماسته وتعاونه في سبيل استمرار الصداقة الفرنسية التركية . وصرح المسيو دلبوس بان حل قضية الاسكندرونة قد وثق اواصر الصداقة مع الجمهورية التركية وبذلك ساعد على استقرار السلم في البحر المتوسط الشرقي والمحافظة على الوضع الراهن وصلات الصداقة بين سورية وتركية . ثم اشار الى اهمية العصبة وجهودها في حل الخلافات الدولية . وأيد اخيراً ماجاء في تقرير ساندلر وقبوله لحل قضية الاسكندرونة[1] .

وتكلم المسيو انتونيسكو (Antonesco) ، ممثل رومانية في مجلس العصبة، واعرب عن ارتياح حكومته لحل القضية . ولذلك فان رومانية بصفتها احدى دول الحلف الصغير (Petite Entente) تقدم تهانيها لفرنسة ، وبصفتها احدى دول الحلف البلقاني (Balkan Entente) تقدم تهانيها للدكتور آراس بصفته رئيس الحلف البلقاني بحكم وظيفته وزيراً لخارجية تركية[2] .

ثم تكلم المستر ايدن مهنئاً فرنسة وتركية واثنى على المسيو ساندلر وقال بان حكومة صاحب الجلالة البريطانية بصفتها صديقة لكلا الجانبين تشعر بارتياح لوصولهما الى هذه النتيجة . واشار الى ان فرنسة قد حافظت على مهمتها في سورية ، وفي الوقت نفسه قد اجابت طلب الحكومة التركية بروح الود والسخاء ، وأن تركية قد اظهرت روح التعاون كما سبق واظهرت ذلك قبل سنة، في مؤتمر منترو ، في سبيل المحافظة على الهدوء الدولي[3] .

وتكلم المسيو لتفينوف (Litvinoff) ، ممثل الاتحاد السوفياتي في المجلس ، فقال ان هذه القضية هي من صنف المشاكل التي اتخذت حكومته تحفظاً فيها نظراً لوقوفها موقفاً خاصاً في ما يتعلق بنظام الانتداب . إلا أن حكومته قد

---

(١) راجع خطاب المسيو دلبوس ، مجلة عصبة الامم الرسمية المصدر السابق الذكر ، ص ١٢١ .
(٢) راجع خطاب المسيو انتونيسكو ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .
(٣) راجع خطاب المستر ايدن ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

اهتمت لهذه القضية منذ الاول لانها تخص دولتين ترتبط بهما بصلات وثيقة، فتركية لها صلات صداقة جد" وثيقة بالاتحاد السوفياتي منذ بدء حياتها ، وفرنسة ترتبط معها بمصالح مشتركة للمحافظة على السلم بميثاقها الذي عقد للتعاون المشترك . ومن الطبيعي أننا نرغب ان يتوصل اصدقاؤنا بصورة عملية الى هذه الصداقة . ثم هنأ في الأخير وزيري الخارجية الفرنسية والتركية والمسيو ساندلر لانتهائهم الى هذا الحل[1] .

واخيراً تكلم رئيس المجلس ، الدكتور ولنكتون كو (wellington Koo) ، ممثل الصين في مجلس العصبة ، فعبّر عن ارتياحه للوصول الى هذا الحل ، وهنأ المقرر وممثلي فرنسة وتركية وأشاد بذكر دور العصبة في حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية[2] .

ثم قدم المسيو ساندلر اقتراحاً آخر يتعلق بنفقات بعثة الملاحظين التي ذهبت الى لواء الاسكندرونة ،فقال ان فرنسة وتركية ستتحملان مناصفة هذه النفقات التي تصرف الآن من مالية العصبة (على الا تزيد على ٤٨٠٠٠ فرنك سويسري) ومن ثم ترد الى العصبة من قبل الحكومتين المذكورتين . وقد وافق المجلس ايضاً على هذا الاقتراح[3] .

لجنة الخبراء

وفي ٢٠ شباط السنة ١٩٣٧ تم" تعيين «لجنة الخبراء» (Committee of Experts)

---

(١) راجع خطاب المسيو لتفينوف ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ – ١٢٣ .

(٢) راجع خطاب الدكتور ولنكتون كو في مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٣) راجع المصدر السابق ، ص ١٢٣ – ١٢٤ .وقد طبقت هذه القاعدة على بقية اللجان التي ارسلت الى اللواء حيث دفعت نفقاتها مناصفة كل من فرنسة وتركية . راجع قرار مجلس العصبة عن دفع نفقات لجنة الانتخابات (مجلة عصبة الامم الرسمية ، لشهري ايار وحزيران السنة ١٩٣٨) ص ٣٦١ .

التي اقترح مجلس العصبة تأليفها في ٢٧ كانون ثان السنة ١٩٣٧ ، لاعداد لائحتي النظام والقانون الاساسي للواء الاسكندرونة . وقد اختار الرئيس ، بترشيح المقرر ، الاعضاء وهم :

١ – المسيو موريس بوركان (Mourice Bourguin) ، بلجيكي ، واستاذ في جامعة جنيف وفي معهد الدراسات الدولية العالية في جنيف .

٢ – المسيو روبير دي كه (Robert de Caix) ، فرنسي ، وقد شغل منصب سكرتير عام للمفوضية الفرنسية في سورية ولبنان سابقاً .

٣ – السر جيمس مكدونلد دنيت (Sir James Macdonald Dunnett) ، انكليزي ، وكان سابقاً عضواً في لجنة الاصلاح في حكومة الهند .

٤ – الدكتور كولوين (Dr . ollewyn) ، هولندي و واستاذ في جامعة كرونينكي (Groningen) ، وكان سابقاً قاضياً في حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية .

٥ – المسيو نعمان منمنجي اوغلو (Numan Menemencioglu) ، تركي ، وسفير ، ووكيل وزارة الخارجيه التركية .

٦ – المقرر ، وسيمثله في هذه اللجنة المسيو وستمان (westman) مندوب السويد الدائم في عصبة الامم .

وتقرر ان تبدأ اللجنة اجتماعها في جنيف منذ ٢٥ شباط السنة ١٩٣٧ للقيام بمهمتها ، وقد انتخب المسيو بوركان رئيساً لها ، وتمكنت من عقد اجتماعاتها بضع مرات بين ٢٥شباط و١٧ آذار ،وبين ٢٢ نيسان و١٥ أيار السنة ١٩٣٧ . وقد وزع العمل بين اعضاء اللجنة لتحضير المعلومات اللازمة واعداد اللوائح للنظام والقانون الاساسي[1] .

وفي هذه الآونة قدم جنيف وفد سوري مؤلف من السيد جميل مردم ،

(١) راجع مجلة عصبة الامم الرسمية (شباط السنة ١٩٣٧) ص ٢٤٨ .

رئيس الوزارة السورية ، والسيد سعد الله الجابري ، وزير الخارجية ، وكان قد حضر قبلاً السيد حسن جبـارة (وهو من اهالي الاسكندرونة) مندوباً عن الحكومة السورية للاشتراك مع الوفـد الفرنسي ، واطلاعه على وجهة النظر السورية وتزويده بالمعلومات اللازمة حين البحث مع لجنة الخبراء لوضع النظـام والقانون الاساسي[1] .

وتمكنت اللجنة بعد مناقشات طويلة وفحص وثائق متعددة ان تضع مشروع النظـام (The Statute) والقانون الاساسي (The Fundamental Law) بصورته النهائية . اما النظام فيبيّن وضع اللواء الدولي . ويبحث القانون الاساسي في التنظيم الداخلي للواء . وقد اعدت اللجنة تقريراً ضافياً عن اعمالها وكيفية اعداد النظام والقانون الاســاسي وضمنته نص النظام والقانون الاساسي ورفعته الى مجلس العصبة . واقترحت اللجنة في هذا التقرير ، عدا قبوله من المجلس ، ان تصرح فرنسة وتركية معاً بقبول اقتراحات اللجنة ، وانه ربما كان من الاوفق ان يكون تصريحها هذا مدوناً وموقعاً عليه من قبل ممثلي الحكومتين الفرنسية والتركية . واضافت اللجنة الى التقرير ملحقاً وخريطة مفصلةً لبيان حدود اللواء بوضعه الجديد ، ويبيّن الملحق المواقع التي تمرّ بها الحدود على الارض[2] .

قرار مجلس العصبة لقبول النظام والقانون الاساسي

(٢٩ أيار السنة ١٩٣٧)

قدم المسيو ساندلر الى مجلس العصبة[3] تقريراً في ٢٥ أيار السنة ١٩٣٧ لخص

---

(١) رواية السيد جميل موردم بك للمؤلف . ولابد من الاشارة هنا الى ان الوفد التركي طالب بالنواحي الثلاث الواقعة خارج حدود لواء الاسكندرونة والتي يسكنها اتراك من لجنـة الخبراء ومن الوفد السوري ، ولم يتنازل الوفد التركي عنها الا بعد مناقشة طويلة واصرار فرنسة على وقوعها خارج منطقة النزاع . ولكن تم الاتفـاق في العصبة على ان يسمح لسكان الاتراك استعمال لغتهم التركية .

(٢) راجع نص التقرير في مجلة عصبة الامم الرسمية (لشهري ايار وحزيران ١٩٣٧) ص ٥٧٣ — ٥٨٩ .

(٣) في الجلسة الثانية من اجتماع مجلس العصبة السابع والتسعين .

فيه اعمال لجنة الخبراء ومحتويات النظام والقانون الاساسي، كما وزعت في الوقت نفسه نسخة من تقرير لجنة الخبراء (المتضمن النظام والقانون الاساسي) على اعضاء المجلس[1] . ثم اقترح المسيو ساندلر تأجيل المذاكرة حول تقرير لجنة الخبراء كي يتسنى للاعضاء درس محتوياته قبل المناقشة حوله .

وفي ٢٨ أيار ذكر المسيو ساندلر في المجلس[2] ان الجهات المختصة قد تبادلت الآراء حول التقرير واظهرت استعدادها لقبول المقترحات التي جاءت فيه ،ولذلك فهو يقترح على المجلس ادخال موضوع التقرير في منهاج الجلسة القادمة . فوافق المجلس على اقتراح المسيو ساندلر وتقرر ان تكون المذاكرة كما يلي[3] :

(١) تقديم التقرير .

(٢) ملاحظات اعضاء المجلس .

(٣) القرار حول قبول التقرير (المتضمن النظام والقانون الاساسي) .

(٤) تصريح الجانبين في ما يخص قبول التقرير .

وفي ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ (في الجلسة السادسة من اجتماع المجلس السابع والتسعين) قدم المسيو ساندلر تقريراً حول اقرار نظام لواء الاسكندرونة الجديد ، وطلب الى الاعضاء المذاكرة حول محتوياته ،وتعيين تاريخ البدء بتنفيذ احكامه واحكام القانون الاساسي ، واقترح ان يكون ذلك التاريخ ٢٩ تشرين ثان السنة ١٩٣٧ (على فرض ان معاهدة الضمان التي اقترح المجلس في ٢٧ كانون ثان السنة ١٩٣٧ على كل من فرنسة وتركية عقدها قد تمّ التوقيع عليها) . ثم ذكر المسيو ساندلر ان فرنسة ، بموجب قرار المجلس في ٢٧ كانون ثان السنة ١٩٣٧ ، ستأخذ على عاتقها تنفيذ هذا النظام الجديد ضمن احكام نظام الانتداب،

---

(١) راجع نص تقرير لجنة الخبراء في مجلة عصبة الامم الرسمية (ايار وحزيران ١٩٣٧) ص ٥٧٣ – ٥٨٩ .

(٢) في الجلسة الخامسة من الاجتماع السابع والتسعين .

(٣) راجع مجلة عصبة الامم الرسمية (ايار وحزيران ١٩٣٧) ص ٣١٢ .

ومتى تم ذلك ستبعث العصبة حينئذ بمندوبها الى لواء الاسكندرونة ليتولى مهام وظيفته . وذكر المسيو ساندلر أيضاً ان المجلس قرر في ٢٧ كانون ثان جعل اللغة التركية رسمية في اللواء ، واقترح ان تعتبر اللغة العربية لغة رسمية ايضاً . ثم عرض المسيو ساندلر قضية الانتخابات الاولى لمجلس اللواء ، فقال ان القانون الاساسي ينص على انتخاب ٤٠ عضواً مبدئياً ، ولكن في الامكان زيادة هذا العدد بتطبيق نظـــام الانتخابات المشار اليه في القانون الاساسي . وعلى مجلس العصبة (بموجب المادة ١٥ من القانون الاساسي) ان يقرر طريقة تعيين لجنة تنظيم ومراقبة الانتخابات الاولى كما يعيّن عدد اعضائها ، ولذلك فالمسيو ساندلر اقترح على المجلس ان يخول الرئيس حق تعيين لجنة من خمسة اعضاء لتبدأ بتجهيز مايحتاج اليه في عملها وستقدم هذه اللجنة اقتراحـات الى الرئيس لتعيين موظفين ومساعدين لها . واقترح المسيو ساندلر ان يترك امر تعيين البدء بالانتخابات الاولى الى الرئيس على ألا يتأخر ذلك الى مابعد ١٥ نيسان السنة ١٩٣٨[1] .

لم يكد ينتهي المقرر ، المسيو ساندلر ، من كلامه حتى نهض المسيو دبلوس ، ممثل فرنسة في المجلس ووزير خارجيتها ، فاثنى على الاشخاص الذين بذلوا جهودهم في سبيل اعداد هذا الحل لقضية الاسكندرونة ولا سيما على المسيو ساندلر الذي سعى بكل نشاط وامانة في الوصول الى هـــذه التسوية . وكذلك اثنى المسيو دلبوس على لجنة الخبراء ونجاحها في وضع النظام والقانون الاساسي . واخيراً اشاد بذكر العصبة ونجاحها في اتباع خطط فعالة وتطبيقها في اوقات عصيبة .

ثم عرض المسيو دبلوس لبيان صعوبة وتعقـــد قضية الاسكندرونة ثم رضا فرنسة كلها باتباع طريقة «الوفاق السياسي» (Political Compromise) التي رأت انها خير وسيلة لحفظ الصلات الودية بين فرنســة وتركية ، وهذا الوفاق يشمل عقد ضمان الحدود السورية التركية بعقد اتفاقية خاصة بين فرنسة وتركية لحفظ وحدة البلاد والحدود السورية .

---

(١) راجع نص تقرير ساندلر . مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٣٢٩-٣٣١ .

واشار المسيو دلبوس الى انه هنـاك اتفاقا تاماً بين وجهتي النظر الفرنسية والتركية في ما يتعلق باللواء وفي ما يخص استقلال وسيادة سورية ولبنان. فهو يرى ان هذه التسوية قد أنهت النزاع بين فرنسة وتركية وستهيىء الفرصة لتقوية اواصر الصداقة الفرنسية التركية.

وصرح المسيودلبوس ان حسم قضيـــة الاسكندرونة له اهميته الدولية: فبانضمام مصر الى عضوية عصبة الامم، وبازالة اسباب النزاع بين فرنسةوتركية وعقد المعاهدتين الفرنسية السورية والفرنسية اللبنانية ـ كل ذلك سيساعد على حفظ السلم في الشرق الادنى وعلى حفظ الوضع الراهن في شرقي البحر المتوسط[1].

وعقب المسيودلبوس في الكلام الدكتوروتوفيق رشدي آراس، ممثل تركية ووزير خارجيتها، فشكر المسيو دبلوس على تصريحه الودي نحو تركيـة وقال بانه يشعر نحو فرنسة نفس الشعور، كما يشاطره في آرائه التي ادلى بها. كذلك اثنى على جهود المقرر ولجنة الخبراء، وشكر اعضـاء مجلس العصبة والاصدقاء الذين ساعدوا في سبيل الوصول الى حـل مرض للنزاع. ثم اكد على صلات الصداقة التركيةمع فرنسة وسورية لاسيابعد الوصول الىهذهالنتيجة الحاسمة[2].

وتكلم المستر ايدن، ممثـل انكلترة في المجلس ووزير خارجيتها، معرباً عن ارتياحه في الوصول الى هذا الحل والتغلب على الصعوبات التي ظهرت اثنـــاء المفاوضات، ولذلك فهو مسرور لهذا النجاح ولا سيما لاشتراك الخبير البريطاني في لجنة الخبراء وتعاونه مع بقية الاعضاء في الوصول الى حل حاسم للقضية. كما انه مسرور للوثائق التي وضعت لحفظ مصالح الجهات المختصة من اللواء على اختلاف عناصرها ومعتقداتها، سواء من الترك أم من العرب. ولذلك فهو يؤمل قبول المجلس هذا الحل ورضا لواء الاسكندرونة والبلاد المجاورة وارتياحها منه[2].

ثم تكلم المسيو لتفينوف، ممثل الاتحاد السوفياتي في المجلس ووزيرخارجيته،

---

(١) راجع خطاب المسيو دبلوس، مجلة عصبة الامم الرسمية، المصدر السابق، ص ٣٣٢.
(٢) راجع كلام المستر ايدن، مجلة عصبة الامم الرسمية، المصدر السابق، ص ٣٣٢.

فعبر عن ارتياحه لهذه التسوية السارة ، لانها تدل على نجاح الحكومة الفرنسية التي تربطها مع الحكومة السوفياتية رابطة الصداقة ،وعلى نجاح الحكومة التركية التي ارتبطت معها ايضاً بروابط صداقة قديمة لم تتبدل ، وعلى نجاح العصبة التي تعتبرها حكومته عنصراً مهماً في سياستها[1] .

ونهض المسيو ساندلر فشكر الذين اثنوا على جهوده ، واشار الى ان المهمة التي عهدبها اليه المجلس قد انتهت الآن . ثم عبر عن شكره لأولئك الذين ساعدوه في مهمته وعن سروره لتعاون زملائه ممثلي فرنسة وتركية في عمله . واشار الى ان قبول المجلس لاقتراحاته سيجعل تسوية قضية الاسكندرونة قد تمت نهائياً[2] .

ثم تكلم رئيس المجلس، المسيو كويفيدو (Quevedo) ، ممثل جمهورية اكوادور في مجلس العصبة ، فهنأ حكومتي فرنسة وتركية وشكر المقرر وسكرتارية العصبة ولجنة الخبراء وكل اولئك الذين ساعدوا في سبيل حل قضية الاسكندرونة. ثم قال أن التفاهم المتبادل وروح الود المتجلية بين الجانبين مما سهل تسوية النزاع بروح ميثاق العصبة ونطاق عملها[3] .

واخيراً عرض الرئيس اقتراح المسيو ساندلر على المجلس بقبول اقتراحاته المتضمنة النظام والقانون الاساسي فصوّت المجلس بالاكثرية واقرّها . وتكلم على اثر ذلك كل من المسيو دلبوس والدكتور آراس مصرحين بقبولهما هذه الاقتراحات وقرار المجلس فيها[4] .

وفي نفس اليوم (٢٩ أيار السنة ١٩٣٧) عقد الوفدان الفرنسي والتركي اتفاقية ضمان للمحافظة على استقلال اللواء ونظامه الجديد ، وتعهدا بالتعاون على دفع أي هجوم خارجي يقع على اللواء ، بناء على توصية مجلس العصبة في جلسته

---

(١) راجع كلام المسيو لتفينوف ، مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٣٣٢ — ٣٣٣ .

(٢) راجع كلام المسيو ساندلر ، مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .

(٣) راجع كلام الرئيس كويفيدو ، مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق، ص ٣٣٣ .

(٤) راجع مجلة عصبة الامم الرسمية ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .

المنعقدة في ٢٧ كانون ثان السنة ١٩٣٧[1] . كذلك عقد الوفدان اتفاقية لاحترام الحدود التركية السورية[2] ، واخرى لضمان استقلال سورية ولبنان . وهكذا حاول الجانبان حينئذ ان يضعا اسس صداقة دائمة بين تركية وسورية ولبنان .

وضع اللواء الجديد

أصبح لواء الاسكندرونة بموجب قرار مجلس العصبة في ٢٧ كانون ثان السنة ١٩٣٧ وحدة سياسية منفصلة ، لها استقلالها الداخلي التام . اما في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ فقد اتخذ المجلس قراراً لقبول النظـــام والقانون الاساسي اللذين تضمنا بشيء من التفصيل تحديـد مركز اللواء الدولي وتنظيمه الداخلي . ولذلك ففي وسعنا أن نقول ان هـذين القرارين (٢٧ كانون ثان و ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧) اللذين اتخذهما المجلس بشأن الاسكندرونة قد حددا وضع اللواء الجـديد من الناحيتين الدولية والدستورية .

اما النظام (The Statute) فهو الصك الذي يحدد مركز اللواء الدولي ، ومواده تربط الجهات ذوات الصلة بشؤونه كافة . ويتناول القانون الاساسي (The Fundamental Low) بيـــان تنظيم اللواء الدستوري وتوزيع السلطات وممارستها . ويستند القانون الاساسي في احكامه الى النظام ، ولذلك فان القانون الاساسي يطبق ويفسر في ضوء احكام النظام . فاذا تضاربت مواد القانون الاساسي بالنظام فمواد النظام تتغلب على مواد القانون الاساسي .

ينفذ النظام والقانون الاساسي منذ ٢٩ تشرين ثان السنة ١٩٣٧ (المادة ٥٥ من النظام) ، وتأخذ فرنسة على عاتقهـــا مهمة التنفيذ حتى ١٥ نيسان السنة ١٩٣٨ حين يجتمع مجلس اللواء التمثيلي ويعين حكومة اللواء فتأخذ على عاتقها

(١) راجع نص الاتفاقية وقد نشرت بالالمانية في مجموعة وثائق فراوندينست السنة ١٩٣٦ – ١٩٣٧ .
Werner Frauendienst, Weltageschichte der Gegenwartin Dokumenten, 1936 - 1937 (Essen , 1938), Baud 4 . PP . 413 - 415 .

(٢) راجع نصها في المصدر السابق ، ص ٤١٥ – ٤١٦ .

مهمة الادارة الداخلية . اما الانتداب فيبقى حكمه في نفس الوقت الذي يطبق فيه النظام والقانون الاساسي حتى ينتهي اجله ويتحرر اللواء من هذا النظام[1].

يتضح من ذلك ان مركز اللواء يمر بثلاثة اطوار رئيسية بعد تنفيذ النظام والقانون الاساسي :

(الاول) الطور الذي يبدأ منذ ٢٩ تشرين ثان السنة ١٩٣٧ حتى اجتماع المجلس التمثيلي للواء . وفي هذا الطور تأخذ فرنسة على عاتقها بممارسة السلطات وحفظ الامن وغير ذلك مما يتعلق بشؤون اللواء . وهذا طور انتقالي قصير الامد حتى تأليف حكومة اللواء .

(الثاني) الطور الذي يبدأ منذ اجتماع المجلس التمثيلي للواء وانتخاب الرئيس وتأليف الحكومة الوطنية ، ويستمر هذا الطور طوال مدة بقاء الانتداب في اللواء وبممارسة فرنسة حقوق وواجبات الدولة المنتدبة .

(الثالث) الطور الذي يعقب تحرر اللواء من الانتداب ويصبح ذا كفاية لممارسة سيادته ضمن الشروط والقيود التي فرضها النظام .

اما الطور الاول فهو قصير الامد ينتهي في نصف سنة او أقل وهو طور الانتقال من الادارة السورية ، ضمن الانتداب ، الى ادارة اللواء المستقلة في الشؤون الداخلية . ولذلك ففي وسعنا ان نهمل هذا الطور لانه طور تحضيري انتقالي.

اما في الطور الثاني والثالث فهناك التعقيد من حيث تحديد مركز اللواء الدولي . فهناك أولاً نظام الانتداب الذي يفرض على اللواء استشارة الدولة المنتدبة ويعتبره غير بالغ سن رشده السياسي لممارسة سيادته والتمتع باستقلاله . وبالاضافة الى ذلك تقوم سورية بادارة شؤونه الخارجية . اما في طور بقاء سورية خاضعة للانتداب فليس في مقدورها القيام بهذه المهمة إذ هي نفسها لاتمتلك شخصية دولية تؤهلها القيام بممارسة شؤونها الخارجية بل تقوم بذلك فرنسة بصفتها الدولة

---

(١) راجع الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من النظام ، ورسالة المسيو شوتان الى سفير تركية في باريس ، في مجلة عصبة الامم (شباط السنة ١٩٣٨) ، ص ١٥٢ .

المنتدبة . إلا انها كانت تتوقع ان تحصل على ذلك بموجب المعـاهدة الفرنسية السورية (٩ أيلول ١٩٣٦) حين خروجها الى حيّز التنفيذ . فيكون الوضع اذن في ما يتعلق باللواء انه طالما بقيت سورية تحت الانتداب فستبقى ادارة الشؤون الخارجية للواء بيد فرنسة . واذا فرضنـا جدلاً انه زال الانتداب في لواء الاسكندرونة واستمر في سورية فستبقى فرنسة تمارس سيادة اللواء الخارجية باسم سورية . وفي كلتا الحالتين تكون احكام النظام التي عهدت لسورية بادارة شؤون اللواء الخارجية ليست ذات قيمة عملية لسورية . اما إذا تحررت سورية من الانتداب وبقي الانتداب في اللواء فستكون سورية قادرة على ممارسة شؤون اللواء الخارجيـة ، ولكن فرنسة - على الاقل نظرياً - تشاركها المسؤولية في ممارسة سيادة اللواء الخارجية[1] . فاذا تحرر اللواء ايضاً من الانتـداب اصبح لسورية ، بالاشتراك مع فرنسة وتركية وعصبة الامم ، مسئولية مشتركة في حفظ كيان اللواء على انفراد سورية في ممارسة شؤون اللواء الخارجية .

وتقوم سورية ، بعد استقلالها ، بالنيابة عن اللواء في التمثيلين : القنصـلي والدبلمي ، وتعقد أي اتفاقية اومعاهدة دولية باسمه بعد اخذ موافقته في مايتعلق بمحتوياتها[2] . ويعتبر سكان اللواء من الوجهة الدولية سوريين يتمتعون بالجنسية السورية ، ولكنهم في الوقت نفسه لهم صفة المواطنة الخاصة في اللواء . لكن اذا فقد احدهم حق المواطنة هذه فلا يخسر الجنسية السورية . ويستنتج من ذلك ان الجنسية السورية هي الاساس ، وهي التي تميّز الشخص السوري عن اي شخص آخر من الوجهة الدولية ، بينما صفـة المواطنة هي مسألة داخلية تتعلق في ما اذا كان الشخص ينتمي الى لواء الاسكندرونة او الى بقية الاجزاء السورية .

---

(١) ان نص الفقرة الثانية من المادة ٥ من النظام تفرض تطبيق النظام والقانون الاساسي الى « أبعد حد يتناسب وممارسة الانتداب » اي ان تطبيق النظام يكون في الوقت نفسه خاضعاً لحكم نظام الانتداب . الا ان رسالة المسيو شوتان التي ارسلها الى سفير تركية في باريز (١٧ كانون أول ١٩٣٧) لاتذكر ذلك .

(٢) من الواضح ان فرنسة تقوم بذلك طالما بقيت سورية تحت الانتداب الفرنسي .

ولعصبة الامم رقابة وجوب احترام احكام النظام والقانون الاساسي تمارسها بوساطة مفوض سام يعينه مجلس العصبة على ان يكون من الجنسية الفرنسية. والمفوض هذا حق ايقاف تنفيذ اي قانون يسنه مجلس اللواء اذا خالف النظام او القانون الاساسي، وفي حالة الخلاف يحيل الامر الى مجلس عصبة الامم الذي يتخذ القرار النهائي في هذا الامر. ان رقابة العصبة هذه تستمر في طور الانتداب وفي الطور الذي سيتحرر منه اللواء من الانتداب. على ان للعصبة رقابة الدولة المنتدبة ايضاً في الطور الذي سيبقى فيه اللواء تحت الانتداب.

وتعهدت كل من تركية وفرنسة حفظ كيان اللواء باتفاقية ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ وعلى بقائه غير مسلح، كما يفرض النظام قيام الحكومتين التركية والفرنسية بتنفيذ توصيات مجلس العصبة لاسيما اذا اقتضى الامر القيام بعمل مشترك لهذا الغرض[1].

في وسعنا ان نعتبر مركز اللواء الدولي والدستوري في الطور الثاني (طور الانتداب) بانه انتداب ثنائي - اذا صح استعمال هذا التعبير - اذ لا يزال نظام الانتداب نظرياً نافذاً مع تقسيم ممارسة الانتداب بين دولتين منتدبتين هما فرنسة - بوساطة مندوب العصبة الفرنسي - وسورية بممارستها شؤون اللواء الخارجية[2]. وهنا مثال واضح على تقسيم «السيادة» (sovereignty) وتوزيع ممارستها بين اكثر من دولة واحدة. وهو مثال تظهر فيه السيادة موزعة الممارسة اوضح بكثير من حالة الكوندومنيون (Condominium)، اذ ان نظام اللواء ينص بصراحة على توزيعها.

اما بعد زوال الانتداب فسيغدو اللواء محمية تحت ادارة دولية مشتركة من قبل سورية وتركية وفرنسة وعصبة الامم. وقد اختص كل واحد، بالانفراد او بالاشتراك، وبصورة غير متساوية، لحماية اللواء او ممارسة بعض شؤونه الداخلية،

---

(١) المادة ٧ من النظام.

(٢) هذا على فرض ان سورية ستمارس ذلك بعد زوال الانتداب عنها.

فتركية وفرنسة مسؤولتان بالاشتراك عن حماية اللواء من أي هجوم خارجي .
اما سورية فتمارس شؤونه الخارجية في ما يتعلق بالتمثيلين : القنصلي والدبلمي وتعقد باسمه اي اتفاقية او معاهدة دولية ، كما تشترك معه في إدارة الجمارك وفي العملة من الوجهة الداخلية . وللعصبة ـ بوساطة مفوضها ـ حق مراقبة وايقاف اي تشريع أو أمر اداري إذا خالف احكام النظام او القانون الاساسي ، وله حق الفصل في الخلافات التي تنشأ بين سورية واللواء في الامور المشتركة بينهما ، وهذا وضع جدّ معقد في ممارسة سيادة اللواء . اما ملكية السيادة فتعود ضمناً الى اللواء نفسه .

استقبال قرار المجلس في سورية ولبنان

احدث قرار مجلس العصبة (٢٩ أيار ١٩٣٧) آثاراً متنوعة في الاماكن والاوساط المختلفة . فقد طار الاتراك فرحاً به ، واعتبرته فرنسة نجاحاً لها اذ استرضت بذلك تركية واحتفظت بصداقتها معها وقد امنت في الوقت نفسه على مصالحها في اللواء . اما سورية فاعتبرته ضربة قاضية على سيادتها الوطنية في جزء من أرضها ، وتألمت منه الاوساط القومية في الاقطار العربية الاخرى ورأت فيه خرقاً صريحاً لحقوق الامة العربية . اما انكلترة فاعتبرته خطوة موفقة في سبيل حفظ السلم في الشرق الاوسط والاحتفاظ بالصداقة التركية ، وقد أشار الى ذلك المستر ايدن غير مرة في مجلس العموم البريطاني ، كما صرح بأن القرار احدث ارتياحاً لدى السكان الوطنيين في لواء الاسكندرونة .

ولم يكد قرار مجلس العصبة يصدر ، متضمناً النظام والقانون الاساسي اللذين اعدتهما لجنة الخبراء ، في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ ، إلاّ واعدت الحكومة السورية مذكرة اضافية ارسلتها الى وزارة الخارجية الفرنسية في حزيران السنة ١٩٣٧ ، فندت فيها بشيء من التفصيل محتويات قرار مجلس العصبة . ونظراً لاهمية هذه المذكرة نلخص في ما يلي اهم محتوياتها ونقتبس منها الفقرات التالية[١] :

---

(١) راجع نص المذكرة التي ارسلتها الحكومة السورية الى وزارة الخارجية الفرنسية باللغة الفرنسية وقد اقتبسنا منها الفقرات اعلاه بأذن من السيد جبل مردم الذي زودنا بها .

تبدأ المذكرة ببيان شدة اهتمام الحكومة السورية وقلقها من قرار مجلس العصبة في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧، ذلك «لان نظام اللواء الجديد يفصل عن الرقابة السورية مقاطعة سورية خالصة بفعل التاريخ والعنصر واللغة الغالبة والوقائع الدينية ومعاهدات مابعد الحرب». هذا وان «الحياة الاقتصادية بتياريها التجاريين من اسكندرونة الى حلب ومن حلب الى اسكندرونة وانطاكية تجعل من اللواء ومن مرفأ اسكندرونة منفذاً بحرياً لوطن كتب عليه ألا يستطيع العيش الا بوحدة وثيقة مع اللواء».

«إن سورية ترفض بصورة مطلقة ماجاء في تقرير ممثل السويد بان يكون للواء كيان خاص به وان يمنح استقلالاً تاماً في شؤونه الداخلية، وكذلك على التحفظ في الشؤون الخارجية الخاصة به». ذلك «لان منح اللواء استقلالاً تاماً في شؤونه الداخلية يعني تجاهل معنى الاعتراف لسورية باستقلالها، مع ان الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق العصبة تنص بوجوب تنظيم المجموعات السياسية المنفصلة عن الدولة العثمانية والتي بلغت من الرقي منزلة تجعلها جديرة بهذا الاعتراف. اجل ان هذا الاعتراف كان موقتاً: ولكن الغاية المقصودة كانت توطيده وجعله نهائياً. وفي اللحظة التي ينتهي فيها وضع سورية الموقت، لايكون فيها وضع غير الاستقلال التام المطلق. وان معاهدة التحالف بين فرنسة وسورية للسنة ١٩٣٦ قد أيدت رسمياً هذه المبادىء العاولة المعقولة.

«وفي الوقت الذي تتخذ فيه الأهبة لتحقيق استقلال سورية وسيادتها وحريتها الكاملة، يقضى على هذه السيادة الواحدة التي لاتتجزأ، وذلك بتقسيمها وبالعمل على ترك سلطات خارجة عن تأثير الحكومة والجمهورية السورية تمارس كل حقوق السيادة الداخلية وتتمتع بها في اللواء. بل ليس هو اخلالاً بالمبادىء الاساسية التي وضعتها عصبة الامم حسب، بل يعد مخالفة لاحكام المادة ١٠ من الميثاق.

«وانه لمما يؤلم سورية، وهي على اهبة الدخول في عصبة الامم تنفيذاً للمعاهدة السورية الفرنسية، مع كل مايقتضيه هذا الدخول من ضمانات، ان

تجد نفسها منتقصة محرومة من حق التشريع والادارة والقضاء في جزء من ارضها . .
ان سورية لا يمكنها ان ترضى بزوال سيادتها الداخلية عن اهم بقعة من ارضها ،
وان كرامتها ومصالحها الحيوية لتأبى عليها ذلك ... » .

ثم تتناول المذكرة نقد النظام من حيث تقييد سيادة سورية الخارجية ، فهي
تؤكد بأن من مبادىء القانون الدولي « ان كل دولة حرة يجب ان تطبع آثار
علاقاتها الخارجية جميع ارضها بطابع يتفق مع مجموع مصالحها المتضامنة في ما بينها
بعامل الادارة العامة والارتباط المتواصل في الحياة المشتركة وضرورة الدفاع »
وان وضع كيان خاص للواء يؤدي الى احتمال حصول اختلاف وتضارب بين
سياسة الحكومة السورية وما يريده اللواء ، وفي ذلك فسح مكان لاحتجاجات دائمة
منه على اعمال الحكومة السورية .

اما من الناحية العسكرية فالمذكرة تبين احتجاج الحكومة السورية الشديد
وحرمانها من ادخال وسائل الدفاع المعـــدة في بقعة من اراضيها ، كما تشك في
عدد قوات الشرطة المحددة للواء في قابليتها على حفظ الامن والنظام في داخلية
اللواء .

ثم تبين المذكرة الاضرار الناجمة عن النظـــام الجديد لسورية في ما يتعلق
بالنواحي المالية والاقتصادية وما يجر ذلك من الضرر الفاحش بمصالحها . كذلك
تجد « الحكومة السورية اعتداء على تمام سيادتها في النظام الجمركي الخاص . . .
وهذا يجعل من اللواء دولة منفصلة » كما ان هذا النظام الجمركي « لا يراعي الضروريات
المالية للواء وقد ترك وشأنه ، واحيط بحواجز جمركية وحرم من مناطق تجارية
بسورية بالرغم من ارتباطه باقتصادياتها منذ عصور . . . » .

وتشير المذكرة الى اهمال رأي سكان اللواء في ما يتعلق بمصيرهم وتنقد بلهجة
لاذعة الاستهانة بمبـــدأ حق تقرير المصير ، لاسيما من قبل عصبة الامم . وتجلب
المذكرة نظر فرنسة الى انه « قد جرى كل ذلك من غير أن يؤخذ رأي السكان
ذوي العلاقة ، وهذا تجاهل جديد ومؤلم لحق الشعوب بتقرير مصيرها ، هذا الحق

الذي طبق بكرم ونبل في كثير من معاهدات مابعد الحرب ، والذي كان عصمة باشا المندوب التركي وقتئذ اول من طالب بتطبيقه في لوزان لمصلحة بلاده منـــذ اربع عشرة سنة . ولو استفتي سكان اللواء في امر انفصالهم عن الوطن السوري لكان جوابهم صريحاً واضحاً . ولكن رُئي من السهل والاكثر ضمانة للوصول الى الغاية المنشودة ألا تؤخذ بعين الاعتبار العواطف التي بدت ، ليس في اوراق الاقتراع ، بل في التظاهرات المرتجلة القوية السلمية .

واخيراً تحتج الحكومة السورية في مذكرتها على قرار المجلس بقولها « ان النظام الاساسي تحت اسم كيان خاص قد خلق دولة في غير مصلحة سورية ، وتلك الدولة بأرضها الصغيرة وسكانها القليلين ومواردها الخـــاصة ستكون مجبرة على مواجهة كثير من ضرورات الحياة الحديثة من سياسية واجتماعية واقتصادية وفنية . فهناك رئيس برلمان مؤلف من اربعين عضواً ومجلس تنفيذي مؤلف من رئيس واربعة اعضاء ومحاكم ومحكمة عليا وجهاز السلطة العامة الباهظ ، ودوائر دولة ودوائر محلية ، وهـــذا يكفي لينوء مائتا الف من مواطني اللواء تحت عبء التكاليف الجسيمة » . وتتضمن المذكرة في آخرها استنكار القرار وتعبر عن ذلك بقولها « ان الحكومة السورية لتشعر بألم امام نظام يتجاهل المعاهدات المعمول بها مع حقوق سورية الاكيدة ومصالحها المشروعة ، وســـلامة وحرية أمة واثقة بمستقبلها » .

كذلك حاولت الحكومة السورية ان تحول دون فصل اللواء والتخفيف من حدة قرار مجلس العصبة بالالتجاء الى المفاوضة المباشرة مع الحكومة التركية . وقد سبق للسيد جميل مردم ، رئيس الحكومة السورية ، ان زار تركية في ربيع السنة ١٩٣٧ وباحث عصمة اينونو في الامر ، وفي هـذه الاثناء عرضت فكرة التقسيم بحضور المسيو بونسو ، سفير فرنسة في تركية[١] . ثم زار السيد جميل مردم تركية ثانية في حزيران السنة ١٩٣٧ ، بناءً على دعوة من الحكومة التركية ،

---

(١) وقد عرضت في هذه الزيارة لاول مرة فكرة التقسيم ، وسنبحث في هـــذا الموضوع في فصل آت .

وجرت بينه وبين عصمة اينونو مفاوضات مهمة ، عرض فيها السيد مردم وجهة نظره بوجوب تعديل نظام اللواء الجديد على شكل لايضر بالمصلحة التركية ولكن فيه كل الفائدة لسورية على حساب النفوذ الفرنسي . وخلاصة وجهة نظر السيد جميل مردم ابقاء اللواء ضمن الوحدة السورية ومنح تركية جميع الامتيازات التي منحها اياها مجلس العصبة دون ابقاء المفوض الفرنسي والقيود الاخرى للسيادة السورية[1] . ووعد عصمة اينونو ، بناءً على رواية السيد جميل مردم ، بتأييد وجهة النظر هذه بعد عرضها على الحكومة التركية ، واظهر ميلاً شديداً للتفاهم مع الحكومة السورية وحسم النزاع معها مباشرة .

على ان مشروع التفاهم هذا لم يقدر له النجاح ، اذ ما كان السيد جميل مردم يعود الى الشام حتى حدث الشقاق بين عصمة اينونو والرئيس آتاتورك حول سياسة تركية العامة (وربما كان مشروع التفاهم مع سورية احد اسبابه) وخرج عصمت اينونو من رئاسة الحكومة مغضوباً عليه في تشرين ثاني السنة ١٩٣٧ فاعتزل السياسة حتى وفاة اتاتورك .

فلما شد السيد جميل مردم الرحال لزيارة الحكومة التركية بعدئذ ، وقد زارها هذه المرة زيارة رسمية ، وجد ان مشروع التفاهم الذي تمّ الاتفاق عليه مبدئياً مع عصمة قد اهمل ، وان الحكومة التركية ، ولاسيما الرئيس اتاتورك ، غدت أشدتطرفاً في مطاليبها . وربما كان مشروع التقسيم اهم الحلول التي عرضت اثناء هذه الزيارة كوسيلة عملية لانهاء النزاع . وسنبحث عن مشروع التقسيم في فصل آت .

اما استقبال قرار مجلس العصبة لدى البرلمان السوري والشعب العربي عامة في سورية ولبنان او في خارجها فقد رفض بكل حق بشكل انفعالات نفسية نظراً للتألم الشديد الذي احدثه قرار العصبة . فقد رفضه المجلس السوري في جلسة صاخبة رفضاً باتاً . وتألفت الجمعيات وقامت المظاهرات في كافة المدن السورية واللبنانية ،وكان المتظاهرون يطيرون برقيات الاحتجاج على اثر انتهائهم

---

(١) رواية السيد جميل مردم للمؤلف .

الى المفوض السامي ووزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الامم ،وكثيراً ما كانت لهجة البرقيات شديدة الى حد التصريح بسفك الدماء واستعمال العنف والقوة اذا اقتضى الامر[1] .

استقبال القرار في لواء الاسكندرونة

بينما كانت المفاوضات تجري بين تركية وفرنسة في جنيف كانت حالةسكان اللواء في اضطراب وغليان شديدين ، ولا سيما ان انقسامهم الى طوائف عنصرية ودينية متعددة قد زاد في شدة التطاحن وتضارب الدعايات بين الاحزاب والجماعات المختلفة ويمكننا تحليل التيارات الفكرية المختلفة وموقفها من أمر اللواء كما يلي :

أما الاتراك فهـــم منقسمون على أنفسهم من حيث شعورهم نحو الجمهورية التركية ؛ وهو أمر مهم في ما يتعلق بمستقبل اللواء . فالمتجددون ، وجلهم من الجيل الجديد معجبون بالحركة الكمالية وكذلك فهم متحمسون جـــداً لحركة الانفصال عن سورية والالتحاق بتركية وقد لبس هؤلاء القبعة رمزاً لهم وولاء للحركة الكمالية التي اضطرت جميع الاتراك في الجمهورية التركية على لبس القبعة. وقد أدى تحمس هذه الفئة الى توزيع القبعات بالمجان على أتراك اللواء،وحثهم على ارتدائها . وصار يسمى هذا الفريق بأصحـاب القبعة او Chapites [2] . ويؤلف هذا الفريق أكثرية أتراك اللواء ومن زعمائه عبدالغني آغا تركمان والدكتور عبد الرحمن ملك . ولهذا الفريق حزب منظم اسمه « خلق برتسي » يجتمع على شكل جمعية باسم «خلق أوي» وهي جمعية سياسية تستمد تأييدها من الحكومة التركية ولها اتصال بجمعية « هاتاي » في تركية ، وقد أصدر هذا الفريق بضع جرائد في فترات مختلفة أهمها جريدة «يني كون ـ اليوم الحديث» التي تأسست منذ عام ١٩٣٢

---

(١) راجع أمثلة من هذه البرقيات في نشرة « لجنة الدفاع عن الاسكندرونة » رقم ٣ ص ١٥ - ١٩ ، ونشرة عصبة العمل القومي « لواء الاسكندرونة الشهيد » .

(٢) وقيل ان هذه القبعات جلبت بالمجان من تركية ووزعت كأحـــدى وسائل الدعاية في لواء الاسكندرونة .

وقد اعتبر هذا الفريق قرار مجلس العصبة خطوة لضم اللواء الى تركية . وكان يعلن دائماً بأن مصير اللواء سيكون للجمهورية التركية وان وراء ذلك فوائد اقتصادية لسكان اللواء[1] .

وهناك فريق تركي ثانٍ أقل عدداً ، جله من المحافظين ، وهو متدين ويرى في الحركة الكمالية خروجاً على الدين ، ومن زعمائه محمود بك من أقتبة نائب قرقخان وادهم بك رئيس بلدية أنطاكية . على أن ميول هذا الفريق لم تكن مع العرب بل كانت تؤيد بقاء الوضع الراهن تحت الحكم الفرنسي . ويرتدي هذا الفريق رمزاً له الطربوش وهو شعار المحافظين . أما الفريق الثالث وهو قليل العدد أيضاً فقد وقف موقفاً محايداً ولم يظهر ميوله الى احد الجانبين وقد ارتدى رمزاً لحياده القبعة الفرنسية المستديرة المسماة « Beret » .

اما الجانب العربي فيتألف من الطوائف الاسلامية والمسيحية المختلفة وقد انضم لتأييده الارمن والاكراد والشركس . وكانت «عصبة العمل القومي» أهم جمعية عربية في اللواء . كانت تضم تحت لوائها القسم الاكبر من عرب اللواء مسلمين ومسيحيين . وقد عرفت بمواقفها الصلبة وتحمسها الشديد لمصلحة العرب وإخلاصها لعقيدتها القومية . وهي التي وقفت من قرار مجلس العصبة موقفاً سلبياً وقاومت كل مؤسسة أخرى تعترف به أو تتعاون مع الفرنسيين وحاربت أتباع الكتلة الوطنية في الشام واتهمتهم بأنهم يريدون تسليم اللواء للاتراك[2] .

وقد أصدرت العصبة جريدة «العروبة» في ٣٠ تشرين أول ١٩٣٧ كما أخرجت عدة منشورات دورية وأسست نادي العروبة في أنطاكية ثم في اسكندرونة لبث الدعاية العربية وتنظيم المقاومة وتوحيد الصفوف . واتخذت «العصبة» ارتداء السدارة ـ وهو لباس الرأس المعروف في العراق ـ شعاراً للجانب العربي ورداً

(١) راجع تقرير نبيه العظمة الى الوزارة السورية في ١٩ شباط السنة ١٩٣٨ . (رجعت اليه باذن من السيد جميل مردم) .

(٢) هذا ما صرح به بعض اعضاء العصبة الذين اتصلنا بهم ، ويؤيد ذلك تقرير السيد نبيه العظمة الذي رفعه الى الوزارة السورية في ١٩ شباط ١٩٣٨ .

على ارتداء الاتراك القبعة تشبهاً بالاتراك الكماليين . وكان زعيم عصبة العمل القومي في اللواء السيد زكي الارسوزي . وهو عربي من مدينة ارسوز درس في باريس وتعين مدرساً في مدرسة التجهيز في أنطاكية ثم سرح بسبب نشاطه العربي السياسي وقد اعتقلته السلطات المنتدبة ونفته عدة مرات وقد غادر اللواء مع الذين هاجروا من عرب اللواء الى سوريا بعد أن تم فصل اللواء عنها .

وتألفت في اسكندرونة «جمعية اتحاد العناصر» أو «حزب الاتحاد الوطني» وقد عمل في انشائه السيد حسن جبارة مدير المالية في اللواء آنذاك وترأس الجمعية أدهم بك جيوه لك ، رئيس بلدية أنطاكية ، وانضم إليها بعض الاتراك والارمن والروم الارثذوكس وكان القصد من هذه الجمعية جمع كلمة سكان اللواء لتطبيق نظام اللواء الجديد الذي أقره مجلس عصبة الامم . واتخذت الجمعية جريدة «اللواء» التي كانت تصدر في الاسكندرونة أداة لبث دعايتها ، على أن الجمعية لم تكن قوية وبقيت ضعيفة منذ أول تأليفها[١] .

أما الارمن فكانوا منقسمين على انفسهم الى اربع جماعات مهمة . الاولى جماعة «الطاشناق» او الحزب الملكي برئاسة موسيس ديركالوسيان ، وتجدهم على الاكثر في انطاكية واسكندرونة والصاو وقلوق ، وقد ايدت هذه الجماعة حزب الاتحاد الوطني الذي دعا الى الموافقة على قرار مجلس العصبة في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ . اما الفئة الثانية فهي برئاسة الدكتور اوادیس وتعرف بحزب «الهانشاق» او الحزب الدمقراطي ، واكثر افرادها في كساب واسكندرونة وقرقخان وانطاكية وبنياس (جبل موسى) . وهذه الفئة ايضاً ميالة الى اقرار الوضع الجديد وممالئة للسلطة المنتدبة . اما الفئة الثالثة ، من اتباع الدكتور ماتوسيان ، فقد تعاونت مع العرب مباشرة لمقاومة الاتراك ، وتألف حزب باسم « الحزب العربي الارمني » برئاسة الدكتور ماتوسيان ، واكثر اتباع هذا الحزب من الارمن هم في انطاكية واسكندرونة وكساب وبنياس . وهناك فئة رابعة مؤلفة

---

(١) راجع تقرير السيد نبيه العظمة آنف الذكر ، وجريدة « العروبة » ٢ ، ٣ كانون الثاني .

من شباب الارمن العمال ومن المتطرفين وفد الفوا د الحزب الشيوعي ، وهم ضد الاتراك واهم اتباعه في اسكندرونة والصاو وقاوق وقرقخان وبيلان وبنياس وكساب[1] . ولاريب في ان صلات الارمن السابقة مع الاتراك ، والمذابح التي كانت تحصل بصورة دورية في العهد العثماني ، قد عملت عملها في جعل الارمن كافة يقفون موقفاً معادياً للاتراك ، فتعاون قسم منهم مع السلطة المنتدبة لتأييد قرار مجلس العصبة وانضم القسم الآخر الى العرب لتأييد فكرة بقاء لواء الاسكندرونة ضمن البلاد السورية .

استقبال القرار في الجمهورية التركية

استقبل الاتراك قرار مجلس العصبة بفرح المنتصر ، واعرب عصمة اينونو عن ارتياح الحكومة التركية بقرار العصبة في المجلس الوطني الكبير في ٢٩ كانون ثان ١٩٣٧ واثنى على العصبة في حل قضية الاسكندرونة . وفي ٣٠ كانون ثان احتفل في استنبول بعيد من اجل حل قضية اللواء . وحدث مثل ذلك احتفالات اخرى في ازمير وادنة ومدن تركية اخرى . وفي ١٤ حزيران ابرم المجلس الوطني الكبير المعاهدة الفرنسية التركية التي عقدت في ٢٩ أيار ١٩٣٧ لضمان كيان اللواء والحدود السورية . وفي اواخر حزيران زار وفد الحكومة السورية استانبول ، كما رأينا ، وجرت مذكرات بشأن تطبيق قرار مجلس العصبة . وكذلك اثنت الصحف التركية ، وهي ناطقة بلسان حكومتها ، على التسوية التي تمت في جنيف واعتبرتها نصراً للحكومة التركية .

واستمر موقف الحكومة التركية موالياً لقرار مجلس العصبة حتى مجيء لجنة الانتخابات الاولى الى لواء الاسكندرونة وقيامها بتحضير قانون الانتخابات ، ولما تم وضع القانون دون ان يكون للحكومة التركية نصيب في تحضيره قدمت

---

(١) لقد زودنا بهذه المعلومات بعض عرب اللواء الذين كانوا على اتصال مع الارمن . راجع ايضاً تقرير نبيه العظمة الى الوزارة السورية في ١٩ شباط العام ١٩٣٨ الآنف الذكر .

اعتراضات جمة الى مجلس العصبة واصرت على تعـديله بما يتفق مع مصلحة اتراك اللواء . وقد احيل الامر الى مجلس العصبة الذي اتخذ قراراً بذلك وتألفت لجنة لتعديل قانون الانتخابات . وسنبحث في الفصل الآتي موقف تركية هذا وتدخلها في قضية الانتخابات الاولى .

موقف العراق وفلسطين والبلاد العربية الاخرى

حين عرضت قضيـــة الاسكندرونة على مجلس العصبـة كانت في العراق حينئذ حكومة السيد حكمة سليمان وكان مواليـاً لتركية فلم تعضد الحكومة السورية ، ولما مرّ الدكتور ناجي الاصيل ، وزير خارجية العراق ، بالشام وعرضت عليه وجهة النظر السورية وعد بعرضها على الحكومة التركية ، ولما حـل بأنقرة عرض وجهـــة النظر السورية على الحكومة التركية ثم عاد الى الشام وعرض كذلك وجهة النظر التركية ، ولم يتدخل في توسط مايساعد على حل القضية . بيد ان تدخل العراق وتأييده لسورية قد حدث في عهد حكومة السيد جميل المدفعي وقد لعب السيد توفيق السويدي دوراً مهماً في مشروع التقسيم وبعث بمذكرات الى تركيا بوساطة وزير العراق المفوض السيد ناجي شوكة . وهـــذا ماسنعرض لدرسه في فصل آت في مشروع التقسيم .

اما الجهات العربية الاخرى فقد اقتصر تأييدها بصحافتها أو بارسال برقيات الاحتجاج الى عصبة الامم . فارسلت اللجنة العربية العليا بفلسطين مذكرة بالفرنسية تحتج فيها على قرار مجلس العصبة[1] ، وكذلك ارسل نادي الطلبـة السوري في مصر احتجـاجاً الى عصبة الامم ووزارة الخارجية الفرنسية . واذاعت اللجنة التحضيرية للدفاع عن سورية وفلسطين بالقاهرة بياناً الى الجمعيات والجهات العربية المنتشرة في العالم ، ولاسيما في المهجر ، لنصرة سوريا ولواء اسكندرونة . وقـد

---

(١) راجع نشرة « لجنة الدفاع عن الاسكندرونة » رقم ٣ ص ٢٠ – ٢٢ .

ارسلت الجمعيات العربية برقيات الاحتجاج على قرار العصبة ، وتأييد موقف سورية وحقها في لواء اسكندرونة .

وارسلت لجنة الدفاع عن فلسطين في بغـــداد مذكرة الى عصبة الامم طلبت فيها حل قضية اسكندرونة حلاً عادلاً يؤيد وجهة العرب نظراً لعروبة اللواء[1] .



(١) المصدر السابق ص ٢٦ - ٢٧ ، ٢٨ - ٣٠ .

الفصل السابع

الانتخابات الأولى في لواء الاسكندرونة

لجنة تنظيم ومراقبة الانتخابات الأولى واعمالها

في القرار الذي وافق عليه مجلس عصبة الامم (٢٩ أيار ١٩٣٧) في ما يخص وضع اللواء الجديد اشترط اجراء الانتخابات الاولى لمجلس اللواء بوساطة لجنة يعينها رئيس مجلس العصبة على ان تكون مهمتها ـ كما تنص المادة ١٥ من القانون الاساسي للواء ـ «تنظيم ومراقبة» الانتخابات الاولى في اللواء .

وعملاً بهذا القرار عين رئيس مجلس العصبة اعضاء اللجنة في ٤ تشرين أول ١٩٣٧ ، وهم[1] :

١ ـ المسيو جاك لاكرانج (M . Jacaues Lagrange) ، بلجيكي ، شغل سابقاً منصب سكرتير عام في اللجنة المختلطة للهجرة اليونانية ـ البلغارية .

٢ ـ المسيو فاندر ماندرا (M . H . Ch . G . J . Van der Mandere) ، هولندي ، شغل سابقاً منصب مفتش ناحية في استفتاء منطقة السار .

٣ ـ المستر ريد (Mr . T . Reid , C . M . G) ، انكليزي ، عضو سابق في مجلس سيلان التشريعي » ومنظم دستور سيلان الجديد[2] .

٤ ـ المسيو ريمرز (M . H . Reimers) ، نرويجي ، شغل سابقاً منصب

---

(١) راجع مجلة عصبة الامم الرسمية (كانون اول السنة ١٩٣٧) ص ١١٦٧ .

(٢) لقد استقال المستر ريد وعين رئيس مجلس العصبة عوضاً عنه انكليزياً آخر هو المقدم (الميجر) نيكول (Major A . P . nicol) في نيسان السنة ١٩٣٨ . راجع مجلة عصبة الامم الرسمية (تموز السنة ١٩٣٨) ص ٦٣٦ . ويظهر أن لضغط الاتراك وتدخلهم في الانتخابات دخلاً في حمل المستر ريد على تقديم الاستقالة ، اذ رأى في ذلك تجاوزاً على حقوق اللجنة وغمطاً لحقوق العرب . راجع جريدة « العروبة » ، ٢ حزيران السنة ١٩٣٨ .

قاض في المحكمة العليا لاستفتاء السار ، ومحام في المحكمة العليا في النرويج .

٥ – المسيو روجر سكرتان (M. Roger Secrétan) ، سويسري ، استاذ في القانون في جامعة لوزان[١] .

وعقـــدت اللجنة اجتماعاً في ١١ تشرين أول السنة ١٩٣٧ فانتخبت المستر ريد رئيساً والمسيو سكرتان نائب رئيس . وفي ١١ تشرين أول تركت اللجنة جنيف وسافرت الى انقرة حيث استقبلتها الحكومة التركية واقامت يوماً واحداً هناك . ثم وصلت اللجنة لواء الاسكندرونة في ٢٠ تشرين أول وبقيت هنـاك حتى ١٩ تشرين ثان . وفي اثناء بقائها في اللواء زارت المفوض السامي في بيروت وتبادلت معه بعض الآراء ، كما زارت الحكومة السورية في الشام[٢] .

قامت اللجنة اثناء بقائها في اللواء بدرس واعداد مايلزمها من المعـــلومات لوضع قانون الانتخابات ، وقد حصلت على الاحصاءات ودراسة حالة اللواء من السلطة المحلية ومن ممثلي الطوائف المختلفة . وقد قامت بزيارات للاقضية وبعض النواحي لتتعرف بنفسها على حالة السكان وأوضحت لهم النظـام الانتخابي الذي سيجري في اللواء . ولقد كان انطباع سكان اللواء ، ولاسيما العرب ، حسناً جداً من موقف اللجنة وحيادها اثناء زياراتها هـذه وتصريحاتها المتعددة[٣] . وظهرت للجنة صعوبة وتعقد قضية تسجيل (أوقيد) الناخبين ، ووجدت أن ذلك سيأخذ وقتاً طويلاً . وصرحت بأن التسجيل يجب أن يجري بدقة زائدة وبدون تحيز ،

---

(١) استقال المسيو سكرتان في اواسط ايار السنة ١٩٣٨ نظراً لوجوب رجوعـــه الى مقر وظيفته استاذاً في جامعة لوزان ، فعين رئيس مجلس العصبة المسيو رودسكو (M.C. Rudesco) من رومانيا ، عوضاً عنه . راجع مجلة عصبة الامم الرسمية (تموز السنة ١٩٣٨) ص ٦٣٦ .

(٢) يقول السيد جميل مردم ان الحكومة السورية استقبلت أعضـــاء اللجنة بكل اهتمام وحفاوة ولكنها لم تحاول التأثير عليها ، وقد صرح لها السيد مردم بأنه مقتنع بنزاهة اللجنة وحيادها . اما الحكومة التركية فيظهر انها حاولت التأثير على اللجنة اثناء مرورها فلم تأخذ ذلك اللجنة بنظر الاعتبار بدليل احتجاج تركية على ذلك في ما بعد في مجلس العصبة .

(٣) راجع مقال «اللجنة الدولية اوحت الثقة بالعدالة الانسانية» ، جريدة «العروبة» ١٧ تشرين ثان السنة ١٩٣٧ .

ولذلك اوضحت للممثلين المحليين بعض الشروط التي يجب ان تتخذ في الاطوار الاولى من التسجيل . ثم تركت اللجنة اللواء في ١٩ تشرين ثان ، وعقدت اجتماعاتها الاخرى في جنيف ابتداءً من ٣٠ تشرين ثان الى ١٠ كانون أول حتى انتهت من وضع مشروع قانون الانتخابات الاولى او التعليمات للانتخابات الاولى (Regulations)[1].

ينص قانون الانتخابات (او التعليمات) على ان يكون للجنة السلطة العليا في ما يتعلق بكل امور الانتخابات الاولى تنظيماً ورقابة (المادة ٢) ، وعلى ان تكون الانتخابات بدرجتين اولى وثانية (المادة ٣) ، وان يعتبر « ناخباً » كل من ولد في اللواء قبل اول كانون ثان السنة ١٩١٨ (أو بين اول كانون ثان واول نيسان السنة ١٩١٨) ضمن احكام المواد ٨ - ١٢ من نظام اللواء (المادة ٨) . اما الناخبون في الدرجة الاولى من الانتخابات فيجب ان يسجلوا اسماءهم في احدى الطوائف التالية :

(١) الطائفة التركية[2]
(٢) الطائفة العلوية
(٣) الطائفة العربية
(٤) الطائفة الارمنية
(٥) طائفة الروم الارثوذكس
(٦) الطائفة الكردية
(٧) طوائف اخرى

ولا يجوز لأي فرد ان ينتخب إلا بعد التسجيل في احدى الطوائف (المادة ١٠) . اما التسجيل فيجري من قبل هيئة مؤلفة من عضو او مندوب

---

(١) راجع نص قانون الانتخابات الاولى في مجلة عصبة الامم الرسمية (شباط السنة ١٩٣٨) ص ١٣٧ - ١٤٤ .

(٢) استعملنا كلمة «طائفة» ترجمة لكلمة «Community» التي جاءت في قانون الانتخابات مع اقرارنا انها لا تنطبق بالضبط على ذلك المعنى ، وربما كانت كلمة «جماعة» اقرب الى المعنى ، الا ان كلمة «طائفة» هي التي شاعت ودرجت في اللواء اثناء الانتخابات فآثرنا استعمالها .

من اللجنة ومن ممثلي الطوائف المختلفة ومختاري القرى او الاحياء ومن مديري النواحي اذا امكن . ويكون رئيس الهيأة عضو اللجنة او مندوبها . اما مهمة المدير وممثلي الطوائف والمختار فهي استشارية فقط (المادة ١٣) . وللرئيس حق سماع الشكاوي والاعتراضات وله حق البت في الامر (المادة ١٩) . ويعطى لكل ناخب بطاقة مرقمة وملونة بموجب انتمائه الى احدى الطوائف المذكورة اعلاه (المادة ٢٥) . فاذا تم التسجيل تعلن اللجنة باللغات الفرنسية والتركية والعربية قائمة المرشحين في انتخابات الدرجة الاولى مع اسماء اماكنهم وطوائفهم التي ينتمون اليها (المادة ٢٦) . وبعد معرفة نتائج التسجيل تعين اللجنة عدد مرشحي انتخابات الدرجة الثانية وعدد النواب لكل طائفة بصورة عامة ولكل قضاء بصورة خاصة بحكم المواد ٥ ، ١٠ ، ١١ من القانون الاساسي للواء (المادة ٢٧) . ويحق لكل طائفة نائب واحد عن كل ١٠٠ ناخب في انتخابات الدرجة الثانية (المادة ٢٨) . اما عدد اعضاء مجلس اللواء فهو اربعون نائباً ينتخبون بموجب نظام التمثيل النسبي (Proportional Representation) . اما عدد نواب كل طائفة (المشار اليه في المادة ٩ من القانون الاساسي) فيعين بموجب العدد المبين في قائمة المسجلين في كل طائفة . على انه لكل طائفة ضمان العدد التالي الذي لايجب ان يقل عنه :

الطائفة التركية	٨ نواب
الطائفة العلوية	٦ «
الطائفة العربية	٢ «
الطائفة الارمنية	٢ «
طائفة الروم الارثوذكسية	١ «

فاذا كانت نتيجة الانتخابات قد ادت الى زيادة في عدد الاربعين عضواً فلا بأس في تجاوز هذا العدد (المادة ٢٩) . ويجب ان تتوافر شروط للنائب منها معرفة القراءة والكتابة وبلوغ الخامسة والعشرين من العمر وألا يكون ساقطاً من الحقوق المدنية وغير ذلك (المادتان ٣٤ ، و ٤٩) . وتأخذ اللجنة على

عاتقها احصاء الاصوات واعلان نتيجة الانتخابات (المواد ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٧) . وهناك مواد عقوبات شديده لمن خالف الاوامر (المواد ٦٥ – ٨٦) . وقد اذيعت مواد قانون الانتخابات هذه باللغات التركية والعربية والفرنسية ، والصقت على جدران دوائر الحكومة في الاقضية والنواحي (المادة ٨٧) .

ولنا على هذا القانون بضع ملاحظات ، اولاها واهمها عدم الانسجام في تقسيم الناخبين الى طوائف (او مجتمعات communities) لا هي مذهبية على وتيرة واحدة ولا هي عنصرية باعتبار ان مصير اللواء تقرره الاكثرية العنصرية فيه . فنجد أن بعض الطوائف صنفت على الاساس العنصري كالطائفة التركية والطائفة العربية والطائفة الارمنية . ولا اعتراض على ذلك اذا كان النزاع سيحل طبقاً لقاعدة حق تقرير المصير وستقرر الاكثرية العنصرية لأحد هذه الطوائف ، او بتعاون طائفتين منها ، نوع الحكم الداخلي بيد أن القانون اضاف طائفتين اخريين هما في الواقع بعض اقسام الطائفة العربية وقد فصلهما القانون على الاساس المذهبي وهما الطائفة العلوية وطائفة الروم الارثوذكس . وهكذا قلل القانون من اهمية الطائفة العربية بفصل طائفتين خطيرتين عنها وبذلك زاد في قيمة الطائفة التركية . اما العرب فقد استاؤا كثيراً من هذا الفصل لاسيما وان العلويين عرب كما ان الروم الارثوذكس وبقية المسيحيين ينتمون الى الطائفة العربية[1] . اضف الى ذلك جعل الانتخابات على درجتين وهذا يؤدي الى فسح المجال للتأثير على المنتخبين الثانويين نظراً لقلة عددهم بينما يصعب التأثير على الشعب بمجموعه من الوجهة العملية . كذلك سمح قانون الانتخابات بالتسجيل لكل من ولد في اللواء قبل كانون ثان ١٩١٨ سواء أكان مقيماً في اللواء أو قد هجره وانتسب الى دولة اخرى . وقد فسح ذلك المجال لبعض الاتراك الذين ولدوا في لواء الاسكندرونة بالمجيء الى اللواء لاستعمال حق الانتخاب مع انهم قد اكتسبوا

---

(١) راجع مقال « اتفاقية جنيف بين القومية والطائفية » جريدة « العروبة » ٢٥ تشرين ثان السنة ١٩٣٧ ، و « العلويون من اقحاح العرب » جريدة « العروبة » ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ كانون ثان و ٢ شباط السنة ١٩٣٨ .

الجنسية التركية في الجمهورية التركية . وقد أثار هذا استياء عرب اللواء واعتبروا هذا الامتياز للاتراك غمطاً لحقوق العرب[1] .

وفي ١٠ كانون أول ١٩٣٧ بعث المستر ريد ، رئيس لجنة الانتخابات الاولى ، رسالة الى سكرتير العصبة العام يطلب فيها ان يسمح رئيس مجلس العصبة بتعيين ١٦ شخصاً ليعاونوا اللجنة في الانتخابات ويقترح ان يكون هؤلاء الاشخاص من دول العصبة خلا فرنسة وتركية ، وطلب ايضاً تخويل اللجنة استخدام عشرين شخصاً من اللواء مترجمين التركية والعربية ، وذكر المستر ريد في رسالته ايضاً مواعيد التسجيل واجراء الانتخابات بدرجتيها ، مؤمـلاً ان تباشر اللجنة في انتخابات الدرجة الاولى في ٢٨ آذار على ان تنتهي انتخابات الدرجة الثانية بين ١٢ و ١٥ نيسان السنة ١٩٣٨ عملاً بقرار مجلس العصبة في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧) وقد اجاب رئيس مجلس العصبة بالموافقة على طلب المستر ريد في ٢٢ كانون أول السنة ١٩٣٧ وخوّل اللجنة (أو رئيسها باستشارة الاعضاء) اختيار مايحتاج اليه من الاشخاص للمساعدة في اجراء الانتخابات[2] .

وفي نفس اليوم (١٠ كانون أول السنة ١٩٣٧) ارسل المستر ريد رسالة اخرى الى سكرتير العصبة العـام يطلب اليه ارسال صورة قانون الانتخابات (وقد ارفق الرسالة بخمس نسخ منه) لتطلع الدولة المنتدبة عليه وتقوم بايقاف القوانين المرعية في اللواء التي تتضارب مع قانون الانتخابات هذا[3] . وقـد ارسل السكرتير صورة قانون الانتخابات الى الحكومة الفرنسية في اليوم التالي وارسلتها هذه الى المفوض السامي في بيروت لاجراء ماطلبته اللجنة .

---

(١) راجع مقال « الاتراك يغزون الاسكندرونة » جريدة «العروبة» ١٢ كانون ثان السنة ١٩٣٨ .

(٢) راجع رسالة المستر ريد في مجلة عصبة الامم الرسمية (شباط ١٩٣٨) ص ١٣٦ - ١٩٣٧ ، وراجع جواب رئيس المجلس ص ١٤٦ .

(٣) راجع نص الرسالة في المصدر السابق ص ١٤٧

اعتراضات الحكومة التركية على اعمال لجنة

الانتخابات الاولى

لم تكد نسخ قانون الانتخابات الاولى تصل الى فرنسة وتركية حتى احتجت عليهـــا الحكومة التركية بشدة في مذكرتين خطيرتين ارسلتهما الى سكرتير عصبة الامم العـــام ضمنتهما تحفظات شتى وطلبت عرض الامر على مجلس العصبة للبت فيه .

اما المذكرة الاولى فقد ارسلتها في ١٥ كانون أول السنة ١٩٣٧ وتشير فيها الى انتهاء اللجنة من وضع قانون الانتخابات الاولى وارساله الى فرنسة لتتخـذ الاجراءات اللازمة ، كدولة منتدبة ، تسهيلاً لتطبيقها . اما تركية فقد تسلمت نسخة من القانون بصورة غير رسمية من سكرتير عصبة الامم العـام . ان الحكومة التركية تحتج في هذه المذكرة على عدم تعاون اللجنة مع ممثليها وانها كانت تجهل كل الجهل ماقامت به اللجنة ، الامر الذي جعـل الحكومة التركية تعتقد ان اللجنة ارادت ان تواجهها بالامر الواقع دون سابق معرفة ، اما الدولة المنتدبة فقد تعاونت معها اللجنة تعاوناً فعلياً وان السلطات الانتدابية في اللواء اثرت تأثيراً فعالاً في تحضير قانون الانتخابات . وترى الحكومة التركية ان عمل اللجنة هـذا يناقض قرار مجلس العصبة في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ ، ولذلك تقدم تحفظها حول اعمال لجنة الانتخابات[١] .

اما المذكرة الثانية فقد ارسلتها الحكومة التركية في ٢٤ كانون اول السنة ١٩٣٧ ، وفيها اعادت ذكر الاعتراضات والتحفظات التي جاءت في المذكرة الاولى ثم اضافت اليها اعتراضات شتى حول محتويات قانون الانتخابات . واهم هـذه الاعتراضات يدور حول الصلاحيات المخولة للجنة في مراقبة الانتخابات كما حددت في المادة الثانية من القانون . والحكومة التركية ترى ان عملية الانتخـــابات تنقسم قسمين : (١) تحضير قانون الانتخابات ، و (٢) مراقبة الانتخابات . على

---

(١) راجع نص المذكرة في المصدر السابق ص ١٣٤ - ١٣٥ .

ان هاتين الخطوتين متميزتان الواحـــدة عن الاخرى ، فالاولى تتطلب لجنة تحضيرية خاصة ، والثانية تقوم بها لجنة مراقبة الانتخابات . وترى الحكومة التركية ان اللجنة التحضيرية التي عينها مجلس العصبة قد حرمت تركية من التمثيل فيها وهـــذا يخالف روح قرار المجلس في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ . كذلك تشير الى التعاون الفعلي بين اللجنة والسلطات الانتدابية في اللواء بينما اعرضت اللجنة عن الاستفادة من الحكومة التركية . واعترضت الحكومة التركية على امور اخرى من القانون لاسيما قسوة مواد العقوبات ، وكيفية انتماء المسجلين الى طوائفهم ، والبت في من له حق الانتخابات . وترى الحكومة التركية ان هذه التحديدات هي قيود ثقيلة تعوق تحقيق مصلحة الاكثرية التركية في اللواء ، ولذلك فهي تحتج بشدة على قانون الانتخابات وتعترض على تطبيقه[1] .

وفي برقيــة ارسلتها الحكومة التركية في ٢٥ كانون أول السنة ١٩٣٧ الى سكرتير عصبة الامم العـــام ، طلبت عرض الامر على مجلس العصبة في جلسته القابلة للبت فيه[2] .

ملاحظات رئيس لجنة الانتخابات على اعتراضات الحكومة التركية

وقد ارسل سكرتير العصبة العـــام يخبر رئيس لجنة الانتخابات الاولى ، المستر ريد ، باعتراضات الحكومة التركية وتحفظاتها في ما يتعلق باعمال اللجنـة وقانون الانتخابات . وقد اجـاب المستر ريد على مذكرتي الحكومة التركية السابقتي الذكر بكتابين بعث الاول منهما في ٢١ كانون أول السنة ١٩٣٧ الى سكرتير العصبة العام ، والآخر ارسله في ٢٨ كانون ثان السنة ١٩٣٨ بناء على طلب المقرر ، ممثل السويد ، في اجتماع مجلس العصبة[3] .

(١) راجع نص المذكرة في مجلة عصبة الامم الرسميـــة (شباط السنة ١٩٣٨) ص ١٣٢ - ١٣٤ .

(٢) راجع نص البرقية في المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٣) في الجلسة الثالثة من الاجتماع المائة .

اما في الكتاب الاول فقد رد المستر ريد الاعتراضات التركية الخاصة باللجنة فقط[1]. وهو يلاحظ ان تركية (اولاً) اتهمت اللجنة بأنها تعاونت والسلطات الفرنسية في اعداد قانون الانتخابات ولم تستعن بتركية ، و (ثانياً) ان الحكومة التركية تعترض على ارسال القانون اليها بصورة غير رسمية بينما ارسل الى فرنسة بصورة رسمية . اما في ما يخص الانتقاد الاول فالمستر ريد ينفي نفياً باتاً اعداد القانون بالاشتراك مع السلطة الفرنسية ، ويؤكد ان اللجنة لم تستعن بالسلطة الفرنسية الا بتزويدها ببعض المعلومات ، وهذا شيء لابد منه نظراً لحاجة اللجنة الى معلومات تفصيلية عن اللواء ، ولم تقتصر اللجنة في ذلك على السلطة الفرنسية بل استعانت ايضاً ببعض الافراد الوطنيين وممثلي الطوائف المختلفة في اللواء . اما السلطة المنتدبة فلم تتدخل في شؤون اللجنة ابداً . هذا وان قانون الانتخابات قد وضع بعد عودة اللجنة الى جنيف بدون اي اتصال او تعاون مع السلطة المنتدبة . ويقول المستر ريد ان ارسال صورة قانون الانتخابات الى فرنسة رسمياً لم يكن يقصد الحصول على موافقتها بل لاعلامها بقرار اللجنة الاخير ، وكان لابد من ابلاغها بذلك حتى تحصل لائحة قانون الانتخابات التي وضعتها اللجنة قانوناً اذ ليس في وسع اي سلطة اخرى ان تجعله قانوناً نافذاً في اللواء غير السلطة المنتدبة . اما في ما يتعلق بتركية فان سكرتارية العصبة هي التي ارسلت نسخة الى الوفد التركي في جنيف (وهو بدوره ارسلها الى انقرة) مجاملة للحكومة التركية وباعتبارها دولة لها مصلحة في الامر . اما اللجنة فلم ترَ من واجبها الدخول في مراسلات لها صبغة دبلمية مع اية حكومة .

اما الكتاب الثاني الذي ارسله المستر ريد في ٢٨ كانون ثان السنة ١٩٣٨ الى مجلس العصبة فقد شرح بشيء من التفصيل مهمة اللجنة واعمالها وموقفها وكيفية تحضير قانون الانتخابات[2] . وقال المستر ريد ان لجنة الانتخابات هي لجنة فنية ولم تشعر ان غرضها كان دبلمياً ولا سياسياً مطلقاً . اما ادعاء الحكومة التركية

---

(١) راجع نص الكتاب في مجلة عصبة الامم الرسمية (شباط ١٩٣٨) ص ١٣٥ - ١٣٦

(٢) راجع نص الكتاب في مجلة عصبة الامم الرسمية (شباط ١٩٣٨) ص ١٤٨ - ١٥١

بأن اللجنة انما هي تحضيرية فهو عار عن الصحة ، لان مجلس العصبة انتدب اللجنة بقصد « تنظيم ومراقبة الانتخابات » بحكم المادة ١٥ من القانون الاساسي الذي اقرّه المجلس في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ ، وبموجب هذا القرار تقوم اللجنة بتنظيم ومراقبة الانتخابات الاولى . ومن هذا يتضح ان اللجنة لم تسيء فهم صلاحياتها كما ادعت الحكومة التركية .

وتأخذ الحكومة التركية على اللجنة عدم استعانتها بالحكومة التركية فلم تستحصل منها على معلومات وتأخذها بنظر الاعتبار حين اعداد قانون الانتخابات . اما المستر ريد فيقول ان اللجنة زارت انقرة واقامت يوماً هناك ودارت بينها وبين الحكومة التركية محادثات بناءً على طلبها . وكان قنصل تركية العام في انطاكية يقيم في نفس الفندق الذي حلت فيه اللجنة وكانت صلاته معها ودية ، الا ان القنصل ترك انطاكية بعد نحو اسبوعين الى جهة اخرى لشغل خاص به ولم يعد قبل مغادرة اللجنة اللواء . على ان اللجنة – كما يقول المستر ريد – لم ترَ من واجبها ان تضع نفسها رهن قيادة القنصل التركي او السلطة المنتدبة في اللواء، لكنها وجدت من الضروري ان تحصل على معلومات من سلطات اللواء وقد اتصلت مع افراد من المواطنين في اللواء ووجهت اسئلة لنفس الغرض الى ممثلي الطوائف المختلفة .

كذلك تدعي الحكومة التركية بأن قانون الانتخابات يناقض قرار مجلس العصبة في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ . اما اللجنة فلاتتفق وهذا الرأي لانها لم تحد عن مواد القرار الذي اتخذه المجلس .

اما في ما يتعلق بمواد العقوبات فالمستر ريد يقول ان اللجنة رأت ضرورة التشديد فيها اذ في ذلك مصلحة اللواء ، كما ان هذه العقوبات ليست اشد مما في قانون الانتخابات السورية . كذلك فند المستر ريد الاعتراضات الصغرى التي جاءت في المذكرات التركية لاسيما في ما يتعلق بالتسجيل وشروط الانتخاب وغير ذلك . ويؤكد المستر ريد ان اللجنة سعت بكل جهدها لتجعل احكام القانون دقيقة على قدر الامكان .

قرار مجلس العصبة في ما يتعلق بالاعتراضات التركية

عرضت الحكومة التركية على مجلس العصبة اعتراضاتها في البرقية التي ارسلها وزير خارجيتها ، الدكتور رشدي آراس ، في ١٥ كانون اول السنة ١٩٣٧ ، وطلب النظر في الامر في جلسته الثالثة من الاجتماع المائة في ٢٨ كانون ثان السنة ١٩٣٨ . وقد حضر هذه الجلسة ممثل تركية ، السيد صادق ، ورئيس لجنة الانتخابات الاولى المستر ريد .

وقد بسط السيد صادق الاعتراضات التركية واحتجاجها التي سبق ان بعثت بها الحكومة التركية الى سكرتير عصبة الامم العام (التي لخصناها اعلاه) لاسيما في التفريق بين مهمة اللجنة التحضيرية لجمع المعلومات وبين لجنة مراقبة الانتخابات ، وقضية تعاون اللجنة مع السلطة المنتدبة وعدم تعاونها مع الحكومة التركية ، وبذلك اعاد وكرر تهمة الحكومة التركية للجنة الانتخابات على انها قد خرجت بعملها على روح قرار مجلس العصبة في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ . ولذلك فهو يعرض الامر على مجلس العصبة للنظر في تنفيذ قرار المجلس بصورة مرضية[١] .

وتكلم المسيو دلبوس ، ممثل فرنسة ووزير خارجيتها ، فقال ان المجلس يعرف هذه القضية وان نص القرار الذي اتخذه في ٢٩ أيار لايزال عالقاً في الاذهان فلا حاجة لتحليله ، وما يهمنا الآن هو التطبيق . اما فرنسة فقد اخذت على عاتقها الامر بكل اخلاص ، وقد سبق لها ان سلمت لسفير تركية في باريز ، سعاد دواز ، مذكرة في ١٧ كانون أول السنة ١٩٣٧ ، تبين لها وجهة نظرها في النظام الجديد في لواء الاسكندرونة[٢] . ثم قال : انه لايوجد اسوأ اثراً في الشرق الادنى من بيان ان القضية التي تحت اشراف العصبة لاتسير وفق العدل وان الانتخابات لاتجري بدقة أو أن قانون الانتخابات ليس محترماً[٣] .

---

(١) راجع نص خطابه في مجلة عصبة الامم الرسمية (شباط ١٩٣٨) ص ١٣٤ .
(٢) راجع نصه في المصدر السابق ، ص ١٥٢ — ١٥٣ .
(٣) راجع خطاب المسيو دلبوس في المصدر السابق ، ص ٩٤ — ٩٥ .

وتكلم المستر ريد فقال انه سيقدم ملاحظاته على الاعتراضات والتحفظات التركية، وقد بعثها بصورة رسالتين رداً على تركية (وقد اتينا على ذكرها سابقاً).

ثم تكلم المقرر، المسيو اندن (M . Andén)، ممثل السويد[1]، فقال اذا كان المجلس مستعداً للموافقة على تعديل بعض محتويات قانون الانتخابات ففي وسعه ان يجد طريقة تضمن الوصول الى وفاق في الامر، فاذا وافق على ذلك ممثلا فرنسة وتركية، فسيقدم اقتراحاً بذلك الى المجلس[2].

وقد ايد السيد صادق كلام المقرر واعرب عن رغبة حكومته في تعديل قانون الانتخابات بالاشتراك مع فرنسة والمقرر[3].

فقال المسيو اندن انه يستنتج من كلام السيد صادق موافقته على الاقتراح ولذلك فسيدرس القضية ويرفع عنها تقريراً في الجلسة القادمة.

وفي الجلسة الخامسة من الاجتماع المائة (٣١ كانون ثان ١٩٣٨) قدم المقرر، المسيو اندن، الى المجلس تقريراً خلاصته مايلي[4]:

لقد تبين ان تعيين لجنة من ثلاثة اعضاء (من المقرر وممثلي فرنسة وتركية) لتعديل قانون الانتخابات غير مقبول لدى الدول المختصة، ولذلك فالمسيو اندن يقترح تعيين لجنة مؤلفة من ممثلي بلجيكة وفرنسة والسويد وتركية لادخال تعديلات مناسبة ضمن قرار مجلس العصبة في ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧، على ان يكون اي تعديل تدخله اللجنة يجب ان يقرّه المجلس باجماع الآراء. ونظراً للقيام بتعديل قانون الانتخابات فقد تأجل موعد القيام بالانتخابات الى موعد آخر غير المعين سابقاً.

ولما انتهى المسيو اندن من قراءة تقريره تكلم السيد صادق فشكر المسيو اندن واعرب عن قبوله ماجاء في التقرير.

---

(١) وقد اخذ محل المسيو ساندلر ممثل السويد السابق.
(٢) راجع خطابه في مجلة عصبة الامم الرسمية (شباط ١٩٣٧) ص ٩٥.
(٣) المصدر السابق، ص ٧٥.
(٤) راجع تقرير المسيو اندن في المصدر السابق، ص ١١٥ - ١١٦.

كذلك تكلم ممثل فرنسة واعرب عن قبوله ماجاء في تقرير المسيو اندن ، وشكر العصبة والمقرر للوصول الى هذا الاتفاق .

اما اللورد كرانبورن (Lord Cranborne) فاشار الى ان الطريقة التي عرضها المقرر لتسوية الخلاف على قانون الانتخابات غير عادية ، ولكنه طالما وجد ممثلي فرنسة وتركية قد اعربا عن رضاهما عن هذه التسوية ، فهو يؤيدها نظراً لما بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية من صلات ودية مع كل من الحكومتين الفرنسية والتركية . وهو يؤمل ان تساعد هذه التسوية على الوصول الى حل عادل للقضية ضمن روح الاتفاق الذي تمّ في المجلس في أيار السنة ١٩٣٧[1] .

وهكذا اقرّ المجلس ماجاء في تقرير اندن لتعديل قانون الانتخابات .

تعديل قانون الانتخابات

على اثر القرار الذي اتخذه المجلس لتعديل قانون الانتخابات تمّ تعيين لجنة برئاسة ممثل السويد ، المسيو اندن ، من الدول التالية :

بلجيكة : المسيو بوركان (M. Burquin) .

انكلترة : المستر رندل (Mr. Rendel) ، ثم حل محله بعدئذٍ المستر بوكر (M. Bowker) .

فرنسة : المسيو دي تيسان (M. de Tessan) ، ثم حل محله المسيو لاكارد (M. Lagarde) ، يساعده المسيو لوسيان ـ ايبر (M. Lucien - Hebert)

السويد : المسيو وستمان (M. Westman) .

تركية : السيد نعمان منمنجي اوغلو (Numan Menemencioglu) يساعده السيد صادق .

ثم اجتمعت اللجنة وعقدت جلساتها في جنيف بين ٧ - ١٩ آذار ١٩٣٨ ، وحضر الاجتماع المستر ريد ، رئيس لجنة الانتخابات ، فزوّد اللجنة بمعلومات

---

(١) راجع مجلة عصبة الامم الرسمية (شباط ١٩٣٨) ص ١١٦ - ١١٧ .

ضافية ،وشرعت اللجنة بدراسة قانون الانتخابات آخذة بنظر الاعتبار ملاحظات واعتراضات تركية فادخلت فيه تعديلات جمة اقرّها اعضاء اللجنة جميعاً . ان اهم هذه التعديلات هي التالية :

(اولاً) تعديل مواد العقوبات وانشاء محكمة خاصة من اعضاء العصبة (من غير تركية وفرنسة) للنظر في القضايا التي ترفع اليها .

(ثانياً) حذف المادة التي تتعلق بأن المرشحين للنيابة يجب ألا يكونوا مؤيدين من السلطة (Patronné) .

(ثالثاً) ان التعبير «الموظفون العموميون» المشار اليهم في قانون الانتخابات يعتبر من ضمنهم الجندرمة والشرطة والجنود ايضاً .

(رابعاً) اذا القي القبض على احد الناخبين فلا يمنع من ممارسة حق التصويت .

(خامساً) على السلطة ان تعلن قوائم ممثلي الطوائف المختلفة وانتسابهم الى طوائفهم ، ويحق لهذه الطوائف ان تؤيدها أو أن تطلب اعداد غيرها .

(سادساً) على السلطة أن تأخذ على عاتقها دعوة المجلس التمثيلي حالاً بعد اكمال الانتخابات[1] .

ورأت اللجنة وجوب تأجيل موعد الانتخابات من ١٥ نيسان ١٩٣٨ الى ١٥ تموز ١٩٣٨ ، على ان تكون لجنة الانتخابات الاولى قد اكملت التحضيرات كافة قبل ٣٠ حزيران السنة ١٩٣٨ .

على هذه الصورة تمكنت اللجنة من تعديل قانون الانتخابات بشكل ارضت فيه الحكومة التركية ولم ترَ فيه بأساً الحكومة الفرنسية[2] .

ولنتساءل الآن ماذا استفادت تركية من هذا التعديل ؟

يتبين من التعديلات التي بسطناها اعلاه ان قانون الانتخابات اصبح اقل

---

(١) راجع تقرير لجنة تعديل قانون الانتخابات في مجلة عصبة الامم الرسمية «تموز ١٨٣٨» ص ٦٢٢ – ٦٢٣ .

(٢) راجع نص قانون الانتخابات المعدل ، المصدر السابق ، ص ٦٢٤ – ٦٣٥ .

وطـأة على الحكومة التركية واتراك اللواء في التأثير في سير الانتخابات في سبيل تحقيق اكثرية تركية في مجلس اللواء التمثيلي . فحـذف المادة التي تمنع السلطة من تأييد المرشحين للنيابة وفسح المكان لها بتأييد بعض المرشحين غـدا في مصلحة الاتراك حيث انحازت سلطات اللواء لتأييد مرشحي الاتراك ارضاءً للحكومة التركية . ثم ان تعديل مواد العقوبات وتخفيف وطأتها عن المخالفين معناه فسح المجال للاتراك في الضغط على العرب وغدوا لايابون عقاب السلطة اذا تجاوزوا حدود القانون في سبيل التأثير في النـاخبين . واذا القت السلطة القبض على من خالف القانون ، حتى في حالة ثبوت المخالفة ، فذلك لايمنعه من ممارسة حق الانتخاب .

وربما كان امر التسجيل اهم تعديل في مصلحة الاتراك . فان المادة ١٦ من لائحة قانون الانتخابات التي وضعتها اللجنة اول الامر تنص على وجوب تسجيل الناخب في الطائفة التي ينتمي اليها ، واذا ظهر انه لم يكن منتمياً الى تلك الطائفة فان لرئيس لجنة التسجيل حق البت في الامر ، بعد اجراء التحقيق ، واعادة تسجيل الناخب في الطائفة التي كان ينتمي اليها (المادة ١٩) . اما في قانون الانتخابات المعدّل فان المادة ١٩ تنص على فسح المجال للناخب ان يسجل في الطائفة التي يصرح انه ينتمي اليها . ولاريب في ان هذا التعديل غدا الى حد بعيد في مصلحة الاتراك اذ اصبح في وسعهم ان يؤثروا في النـاخبين غير الاتراك حتى يسجلوا اتراكاً بدوافع مادية او معنوية او قسرية .

ونجم عن ترك الخيار للناخب ان يسجل في الطائفة التي يصرح انه ينتمي اليها وضع يدعو الى نقد القانون من الوجهة النظرية ، هي في الواقع ضد مصلحة الترك وفيها فائدة للعرب اذا امكن تطبيقها . فاذا فرضنا ان الطائفتين العلوية والارثوذكسية سجلتا اكثريتها الساحقة ، اذا لم يكن كلها ، في الطائفة العربية ـ اذ لايوجد ما يمنع ذلك بموجب حكم المادة ١٩ من قانون الانتخابات المعدّل ـ فسيكون للجانب العربي مالايقل عن سبعة نواب بحكم المادة ٣٣ بالاضافة الى عدد النواب

الذي سيقرره عدد المسجلين في الطـائفة العربية بعد انتماء الطائفتين المذكورتين اليها . ونحن نقر أن هذه حالة نظرية اكثر منها عملية ،ولكن لايوجد في القانون مايحول دون ذلك بعد تعديل المادة ١٩ ، فاذا تمكن العرب من الاتفـــاق على التسجيل كافة في الطائفة العربية ، وكانوا في حالة حينئذ تساعد على ذلك الاتفاق لتمكنوا من استغلال حكم المادة ٣٣ بالحصول على سبعة نواب بالاضافة الى ما يحصلون عليه بعد التسجيل في الطائفة العربية . اما في لائحـة قانون الانتخابات الاولى التي وضعتها لجنة الانتخابات فلم يكن في الامكان حدوث مثل هذه الحالة، اذ ان المادة ١٦ من تلك اللائحة تمنع الناخب من التسجيل في غير الطـــائفة التي ينتمي اليها ، فاذا سجل في غير طائفته فلرئيس اللجنة ان يرفض ذلك بعـــد اجراء التحقيق .

الحالة في لواء الاسكندرونة قُبيل التسجيل

تنص المادة ٥٥ من النظام على المباشرة بتنفيذ النظـام والقانون الاساسي في اللواء منذ ٢٩ تشرين ثان السنة ١٩٣٧ ، على أن تأخـــذ فرنسة على عاتقها الادارة حتى تنتهي الانتخابات ويجتمع مجلس اللواء فيأخذ على عاتقه الادارة الداخلية .

كان المسيو كارو ، الذي سبق ذكره ، منـــدوب المفوض السامي في لواء الاسكندرونة وقد عرف هذا بتعاونه مع الجهات التركية[1] . وقد شرع هذا باجراء تبديل جوهري في ادارة اللواء فأقال موظفي الحكومة السورية ،ولاسيما السيد حسني البرازي محافظ اللواء ، واخـذ بانشاء ادارة مستقلة مسؤولة تجاهه مباشرة . وكذلك امر بانزال العلم السوري في ٢٩ تشرين ثان السنة ١٩٣٧ ورفع

---

(١) لقد طعن الاتراك بموقف المسيو كارو واتهموه بعدم استعداده للتعاون معهم « راجع رسالة المسيو شوتان الى السفير التركي في باريز في مجلة عصبة الامم الرسمية ، شباط ١٩٣٨ ، ص ١٥٣ » ، كما اتهمه العرب بتحيزه ضد العرب . وصرح لي احد العرب في لواء الاسكندرونة ان الاتراك طعنوا بالمسيو كارو لانه لم يلب كل مطالب الترك التي فيها ايقاع بالعرب .

العلم الفرنسي محله ، باعتبار ان اللواء اصبح منفصلاً عن سورية وسيبقى العلم الفرنسي في محله ريثما تأخذ حكومة اللواء على عاتقها الادارة[1] . وقد اثارت قضية انزال العلم الحكومة السورية فاحتجت على ذلك بكتاب رسمي ارسلته الى مندوب المفوض السامي في الشام في ١ كانون أول السنة ١٩٣٧ وطلبت اعادة رفعه الى مكانه[2] . وكذلك احتجت الجهات العربية في اللواء الى المفوض السامي والى عصبة الامم ، وقامت من جراء ذلك مظاهرات ووقعت بعض اصطدامات بين العرب وانصارهم وبين قوات الجيش الفرنسي في انطاكية[3] .

وحاولت السلطة المنتدبة ان تؤلف جبهة من مختلف العناصر لتأييد قرار مجلس العصبة وتأليف حكومة خاصة باللواء ضمن حدوده . فاوعزت الى بعض زعماء العرب والاتراك ، لاسيما السيد حسن جبارة ، مدير مالية اللواء ، فألف «حزب اتحاد العناصر» او «حزب الاتحاد الوطني» وقد ترأسه الحاج ادهم بك جبوه لك ، رئيس بلدية انطاكية ، واشترك فيه الارمن من اتباع موسيس دير كالوسيان[4] . وعقد هذا الحزب مؤتمراً في ١ كانون ثان السنة ١٩٣٨ في انطاكية وافتتح الاجتماع الحاج ادهم بك وألقيت الخطب بالتركية والعربية واظهر الاعضاء رغبتهم في «حياة مستقرة ضمن الحدود التي اقرتها اتفاقية جنيف»[5] . وصارت جريدة «اللواء» تنطق بلسان الحزب ، وكانت تصدر في اسكندرونة ، وظهر

---

(١) ذكرت الحكومة الفرنسية للجنة الانتدابات الدائمة تعليقاً على برقيات الاحتجاج على انزال العلم السوري انها فعلت ذلك منعاً لحدوث حوادث واصطدامات بين السكان المنقسمين على انفسهم اثناء فترة الدعايات . راجع :

League of nations : Permanent Mandates Commission, Minutes of the 35 th session , P. 194 .

(٢) راجع كتاب الحكومة السورية الى مندوب المفوض السامي في دمشق في ١٩٣٧/١٢/١ (رجعنا الى نص هذا الكتاب باذن من فخامة السيد جميل مردم) .

(٣) راجع عرائض الاحتجاج رقم ٦ ، ٧ ، ٩ وتقرير المقررة حولها في مناقشات لجنة الانتدابات الدائمة ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٤) وهم حزب الطاشناق .

(٥) راجع جريدة «العروبة» ، ٢ كانون ثان السنة ١٩٣٨ .

كأن الحزب سيسيطر على الوضع في اللواء لاسيما حين عقد المؤتمر واشتراك الممثلين فيه عن الجمعيات العربية والارمنية . على أن الاتراك المتطرفين لم يؤيدوا الحزب وسرعان ما اخذت عصبة العمل القومي تهجم على الحزب بشدة لاعترافه بنظام اللواء الخاص[1] . فاخذ الحزب بالضعف لاسيما وان نشأته الاولى جاءت بأمر السلطة المنتدبة واعضاءه هم رجال موالون لها[2]. وكانت الحكومة السورية قد ارسلت السيدين : نبيه العظمة وفؤاد مفرج للتوفيق بين الجهات العربية المختلفة ، ولاسيما بين عصبة العمل القومي وجمعية اتحاد العناصر ، الا ان تطرف العصبة ادى الى مقاومة الفرنسيين لها واعتقال بعض افرادها وعدم تأليف جبهة عربية واحدة متعاونة مع الحكومة السورية .

اما الاتراك في اللواء فكان هناك عوامل تساعدهم على الاستئثار بالموقف منها تأييد السلطة المنتدبة ، تحت تأثير الحكومة التركية ، والاغوات الملاكين وتأثيرهم في اتباعهم من الفلاحين العرب . وكان للاتراك مؤسساتهم السياسية القوية ولاسيما حزب « خلق اوي » الذي تأسس السنة ١٩٣٦ في انطاكية واخذ يبث دعاية تركية ويدعو الى انفصال اللواء عن سورية . وللحزب فروع في اسكندرونة وقرقخان والريحانية وبيلان ، وحتى اخذ الحزب بعد السنة ١٩٣٨ (بعد دخول الجيش التركي) يفتح فروعاً له في المدن العربية مثل ارسوز والسويدية . وهناك مؤسسات اخرى ظاهرها غير سياسي ولكنها كانت تعمل في الحقل السياسي حين التسجيل وتدعو العرب الى الاستتراك[3] . واهم الجرائد التركية هي جريدة « وحدت » التي صارت تسمى باسم « هاتاي » منذ السنة

---

(١) راجع جريدة «العروبة» ، ٣ كانون ثان السنة ١٩٣٨ .

(٢) راجع تقرير نبيه العظمة الى الوزارة السورية في ١٩ شباط السنة ١٩٣٨ . (رجعنا الى هذا التقرير بأذن من السيد جميل مردم) .

(٣) ان اهم تلك المؤسسات هي «الكنج سبور» وهي جمعية رياضية تأسست السنة ١٩٢٧ ولكنها اخذت تعمل في الحقل السياسي حين نشط العنصر التركي وطالب بفصل اللواء عن سورية . وهناك أيضاً « المعهد الموسيقي لنشر الثقافة التركية » وهو معهد فني ولكنه اخذ يعمل في الحقل السياسي .

١٩٣٧ ، وجريدة « يكي كون » (اليوم الجديد) وبدأت تصدر في انطاكية منذ السنة ١٩٣٢ بالتركية ثم أخذت تصدر ملحقاً عربياً مرتين في الاسبوع في خلال السنتين : ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ثم استمرت بالتركية فقط بعد السنة ١٩٣٩ . هذا عدا النشرات المتفرقة التي كان يصدرها الاتراك بين آن وآخر[١] .

التسجيل

بعد ان تمّ تعديل قانون الانتخابات في جنيف بقي على لجنة مراقبة الانتخابات ان تذهب الى لواء الاسكندرونة وتشرف بنفسها على التسجيل استعداداً للقيام بالانتخابات الاولى . وقد حلّ اعضاء اللجنة في اللواء وسط ذلك المحيط المملوء بالدعايات والانقسامات الداخلية المختلفة ، فأذاع سكرتير اللجنة ، بعيد وصول الاعضاء كافة[٢] ، في ٢ أيار السنة ١٩٣٨ ، بياناً على سكان اللواء اشار فيه الى مباشرة اللجنة التسجيل والى الاماكن التي يجب أن يسجل فيها الناخبون بالنسبة للاماكن التي يقيمون فيها[٣] . وباشرت اللجنة بالفعل التسجيل منذ ٣ أيار السنة ١٩٣٨ بكل ما اوتيت من جد ونشاط وبروح حيادية الامر الذي استبشر له العرب لأنهم يؤلفون الأكثرية في اللواء واعتقدوا بأن الانتخابات ستؤدي الى فوز الاكثرية العربية وستقرر اكثرية النواب صبغة اللواء العربية لا التركية .

وقد اقبل العرب على التسجيل رغم الصعوبات التي اعترضتهم والدعايات التركية العنيفة ، فحصلوا على اكثرية في خطوات التسجيل الاولى في قضاءي اسكندرونة وانطاكية ، رغم ان ضغط الاتراك الملاكين والسلطة المنتدبة منع

---

(١) مثال على ذلك سلسلة الرسائل التي نشرها عثمان اينان باللغتين العربية والتركية بقصد بث الدعاية التركية والدعوة الى الاشتراك (نشرها في انطاكية في آذار السنة ١٩٣٨ وطبعت بمطبعة يكي كون) .

(٢) وصل اعضاء اللجنة اللواء في اوقات متفاوتة ولكنهم اجتمعوا في اللواء كافة اواخر نيسان السنة ١٩٣٨ . وتجد قائمة باسماء اللجنة وهيئة السكرتارية والمعاونين والمحكمة الخاصة في جريدة «العروبة» ١ أيار السنة ١٩٣٨ .

(٣) راجع نص البيان في جريدة «العروبة» ٣ أيار السنة ١٩٣٨ .

عدداً لا يستهان به من العرب عن التسجيل في قضاء قرقخان وبعض القرى العربية[1]

وظهر أن سير التسجيل ، ان استمر على هذا النهج ، سيؤدي الى فوز العرب بالاكثرية ، فأقلق ذلك اتراك اللواء والحكومة التركية ، لاسيما وان اعمال الدعاية ، بل والتهديد في كثير من الاحيان ، لم تنجح في حمل العرب على الاشتراك وتسجيل انفسهم في الطائفة التركية ، فأدى ذلك الى التصادم بين الاتراك والعرب الذين يؤمون مراكز التسجيل في القرى والمدن ، وقد تطور هذا التصادم في بعض الاحيان الى قتال عنيف . وقد بدأت حوادث الاصطدام هذه منذ اوائل أيار حتى بلغت أشدها في اواسطه مما اضطر لجنة الانتخابات الى ايقاف التسجيل بضع مرات . ورغم تدخل السلطة في الامر لم تقف حوادث الاصطدام . بل لقد ازدادت عنفاً حين لم تجد نفعاً الدعاية التركية وبذل المال والضغط على العرب ، واخذت العصابات التركية تغير على الحدود وأدت الى اصابات وحوادث قتل متكررة[2] . وقد اتهمت الصحف التركية والاذاعات اللاسلكية من انقرة السلطة المنتدبة بتحيزها للعرب على الاتراك كما اتهمت ايضاً مراقبة الانتخابات بتحيزها على الاتراك[3] . وقد احدثت هذه الحوادث تأثيراً سيئاً في نفوس العرب واثارت شعورهم فاضرب العرب في بعض المدن والقرى ولاسيما انطاكية وقاموا بمظاهرات احتجاجاً على موقف الاتراك فأدى ذلك الى تدخل السلطة ومقاومة المظاهرات ، على أن المتظاهرين ساروا في طريقهم وذهبوا الى مقر لجنة الانتخابات محتجين على الاتراك واعمال السلطة المنتدبة ، ولم يتفرق شمل المتظاهرين الا بعد قتال عنيف بين جند السلطة المنتدبة والمتظاهرين وقد قتل بعض المتظاهرين من جراء هذا القتال .

---

(١) يذكر السيد فؤاد مفرج في تقريره الى الحكومة السورية ان عدد العرب الذين سجلوا في اسكندرونة نحو ضعف عدد الاتراك ، وفي قضاء انطاكية بلغ عددهم نحو ٥٥ بالمئة اما في قضاء قرقخان فبقي عدد كبير منهم غير مسجل عند وقف التسجيل .

(٢) راجع جريدة « العروبة » ، ٢٦ — ٢٨ أيار السنة ١٩٣٨ ، جريدة « النذير » الحلبية في ٢٠ أيار ١٩٣٨ .

(٣) راجع جريدة «فتى العرب» الدمشقية ، ٣ ، حزيران ١٩٣٨ .

ايقاف التسجيل

لما تراءى للحكومة التركية ان اكثرية المسجلين غدوا من العرب ، على غير ما انتظرت[1] ، بالرغم مما قامت به من الدعاية وبذل المال واستعمال وسائل العنف عمدت الى الضغط على السلطة المنتدبة واخذت تهدد الحكومة الفرنسية بارسال قوة لاحتلال اللواء . وقد نشرت الصحف خبر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة اتاتورك ، وقد حضر الاجتماع رئيس اركان الجيش ، ودرس الموقف في لواء الاسكندرونة[2] . وكذلك احتجت الحكومة التركية على موقف لجنة الانتخابات الاولى لدى مجلس عصبة الامم في ٢٢ حزيران ، واتهمتها بالتحيز ، واعلنت قطع علاقاتها معها وعدم الاعتراف بها[3] .

اما فرنسة فلم تكن في وضع يساعدها على المقاومة وكانت حريصة جداً على الصداقة التركية ، فان الموقف الدولي في اوربة كان حرجاً . واصبحت صلاتها ، بالاشتراك مع انكلترة ، تتطور من سيء الى اسوأ مع ألمانية من جراء مطالباتها بضم الاقسام الالمانية من جيكسلوفاكية المسماة بالسوديت (Suden Deuteche) وكان هتلر يصرح بوجوب فصل الاقسام الالمانية هذه ، مدعياً ان ذلك من حق المانية تطبيقاً لقاعدة «حق تقرير المصير» التي اعلنها الحلفاء في الحرب العالمية الاولى .

ورب سائل هل من وجوه شبه بين القضيتين ؟ اما الاتراك فكانوا بلا ريب يدّعون ان اكثرية سكان لواء الاسكندرونة هم من الاتراك ، وكانوا أيضاً يقولون بأن هذه الاكثرية يجب ان تقرر مصير اللواء وكان اتراك اللواء ايضاً ، مثل الالمان السوديت في جيكسلوفاكية ، يريدون الالتحاق بتركية ولهم

---

(١) ذكر مراسل جريدة «المقطم» ان قنصل تركية في انطاكية حين احس بأن اكثرية المسجلين غدوا من العرب ذهب الى باياس على الحدود التركية فاتصل بوزارة الخارجية بأنقرة واعلمها بحقيقة الموقف ، وكان ذلك الباعث على التدخل التركي . راجع جريدة «المقطم» المصرية ، ٨ حزيران السنة ١٩٣٨ .

(٢) راجع جريدة «فتى العرب» الدمشقية ، ٢٣ حزيران السنة ١٩٣٨ .

(٣) راجع جريدة «فتى العرب» الدمشقية ، ٢٤ حزيران السنة ١٩٣٨ .

زعماؤهم ومؤسساتهم التي تشكو من الحكم الفرنسي - السوري ، وتطلب الخلاص بالانضمام الى تركية .

اما سياسة الدول الدمقراطية في اوربة فكانت تنهج حينئذ نحو ترضية الدول الدكتاتورية ، وقد وضع هذه السياسة المستر نفيل تشمبرلين ، رئيس الوزارة البريطانية[1] ، التي رمت الى إجابة بعض مطالب الدول الدكتاتورية لعلها تتخذ موقفاً مسالماً وتتعاون مع الدول الدمقراطية لحل المشاكل الدولية المعلقة . وقد سارت الحكومة الفرنسية على نهج هذه السياسة ايضاً ، وحاولت ان تسترضي تلك الدول . ولم تفعل الحكومة الفرنسية ذلك مع ألمانية فقط ، بل حاولت ، تحت تأثير الحكومة الانكليزية ، ان تسترضي الحكومة التركية ايضاً ، حفظاً للسلم في البحر المتوسط الشرقي ، الذي كان يهدده موسوليني ، وحرصاً على الصداقة التركية الفرنسية والانكليزية للتعاون معاً على مقاومة الدول الدكتاتورية في حالة ما اذا اندلعت الحرب وامتد لهيبها الى الشرق الادنى . وهكذا فان ظروف صيف العام ١٩٣٨ ساعدت على تنازل فرنسة دفعة اخرى لجعل سير الانتخابات الاولى في لواء الاسكندرونة في مصلحة الاتراك . فالظروف الدولية كان لها تأثير عظيم في تقرير مصير الاسكندرونة .

وقد تقدمت الحكومة الفرنسية لاجابة مطالب تركية ، فعينت الكومندان كوليه (Collet) ، الذي كان قائد القوات العسكرية في الاسكندرونة ، مندوباً للمفوض السامي في اللواء بدل المسيو كارو الذي لم يسترسل في ممالأة الاتراك . وقد عمد الكومندان (الذي اصبح كولونيلاً) لاقصاء الموظفين العرب واسناد وظائفهم الى الاتراك ، فعين الدكتور عبد الرحمن ملك مديراً للداخلية ، وابدل مديري النواحي في المناطق التي لم يتم تسجيلها بمديري نواح من الاتراك[2] ، واسند قيادة الدرك ومديرية الشرطة ورؤساء المخافر الى موظفين من الاتراك . وضيق الخناق على الجمعيات العربية ، فحل عصبة العمل القومي واغلق نادي

---

(١) وقد سميت سياسته هذه بسياسة التهدئة او الترضية للدول الدكتاتورية اي (APpeasement Poliey) .

(٢) مثل نواحي السويدية وقرموط والقصير .

العروبة ، وحل جمعية اتحاد العناصر ، وعطــل جريدة العروبة ، ونفى بعض شباب العرب ،وسجن آخرين منهم. كما هدد بعض العلويين والمسيحيين والأرمن بوجوب تسجيل انفسهم اتراكاً[1] . فأصبح العرب مقيدين واعتبروا هذا العمل بادرة تنــازل آخر للحكومة التركية ، وشعروا بأن مصير اللواء غدا بيد الكماليين[2] .

اما لجنة مراقبة الانتخابات فقد راعها هذا التدخل ، ورأت عدم تمكنها من اكمال التسجيل بروح الحياد الذي كانت تسير فيه ، فتركت مهمتها وغادرت اللواء في ٢٩ حزيران السنة ١٩٣٨ .

وكانت المفاوضات تجري بين سفير فرنسة في انقرة ، المسيو هنري بونسو ، ووزير خارجية تركية ، الدكتور توفيق رشدي آراس ، لازالة عوامــل النزاع بين الدولتين وحــل مشكلة الانتخابات على شكل ترضى به الحكومة التركية . وقد اسفرت المفاوضات عن عقد معاهدة بين الدولتين استرضت بها فرنسة الحكومة التركية ، وبموجبها تمّ الاتفاق على اشراك الحكومة التركية بحفظ الأمن الداخلي ومراقبة سير الانتخابات وضمان حصول اكثرية في مجلس اللواء التمثيلي .

---

(١) ذكر السيد فؤاد مفرج في تقرير سري رفعــه الى الحكومة السورية ان الكولونيل كوليه جمع كبار رجالات الطوائف المختلفة وهددهم بالنفي والقتل ان لم يسجلو انفسهم اتراكاً . كما كان يجول في القرى ويعــلن ان الاكثرية ستكون تركية وان من لم يسجل نفسه تركياً سيكون معرضاً للعقاب .(رجعنا الى تقرير السيد فؤاد مفرج بأذن من فخامة السيد جميل مردم).

(٢) وكانت تروج دائماً شائعات استمداد الجيش التركي للدخول في اللواء واحتلاله وذبح من لايسجل نفسه تركياً ، وهذا مما زاد في قنوط العرب . اما تأثير شائعات دخول الجيش التركي واحتلاله اللواء عند الترك فكان على العكس . راجع جريدة « يكي كون » ١٨ حزيران، ٢١ حزيران السنة ١٩٣٨ .

الفصل الثامن

ضم لواء الاسكندرونة الى تركية

توسط الحكومة العراقية

ان تدخل تركية الفعلي في انتخابات لواء الاسكندرونة قد افزع بكل حق الحكومة السورية فبعثها الى التفكير في أمر تقسيم اللواء بينها وبين تركية لعلها تحتفظ بقسم منه على الأقل بدلاً من ان تخسره في النهاية بكليته. وقد فاتحت الحكومة السورية بالامر السيد نوري السعيد اثناء مروره بالشام في اوائل حزيران السنة ١٩٣٨ وسألته ان تعرض الحكومة العراقية توسطها لدى الحكومة التركية على اساس مبدأ تقسيم اللواء. فأجاب السيد نوري السعيد ان تعرض الحكومة السورية الامر بصورة رسمية على الحكومة العراقية، وكان حينئذ وزير خارجية العراق السيد توفيق السويدي، وان السعيد سيبحث معه الامر ملياً. وقد ارسلت الحكومة السورية بالفعل طلباً الى الحكومة العراقية حتى تتوسط لدى الحكومة التركية لحل النزاع على أساس مبدأ التقسيم.

فأبرقت الحكومة العراقية الى السيد ناجي شوكة، وزير العراق المفوض في انقرة، حتى يعرض توسط العراق لدى الحكومة التركية، كما أبرقت الحكومة السورية الى ممثلها السياسي في تركية، السيد عادل ارسلان، حتى يتفاوض ممثلا العراق وسورية مع تركية في قضية التقسيم. وقد اجتمع السيد ناجي شوكة في ١ تموز السنة ١٩٣٨ بالدكتور رشدي آراس، وزير خارجية تركية، وجرت مفاوضات التقسيم على الاسس التالية[1]:

(١) تقسيم سنجق الاسكندرونة بين تركية وسورية وايجاد حدود طبيعية

---

(١) وقد كتب الدكتور آراس بيده مسودة المشروع وهي لاتزال باقية عند فخامة السيد ناجي شوكة حيث اطلع عليها المؤلف ونقل خلاصتها اعلاه.

بين البلدين على أن تكون مدينة انطاكية في القسم التركي .

(٢) تبادل السكان الاتراك والعرب .

(٣) ان مدينة اسكندرونة ، التي ستصبح في القسم التركي ، تبقى ميناء صالحة للتجارة السورية وذلك بمنح سورية منطقة حرة في الميناء .

(٤) الدخول في المفاوضات رأساً على هذا الأساس مع دعوة فرنسة للاشتراك فيها .

وقد أبرق السيد ناجي شوكة هذا المشروع الى الحكومة العراقية في ٢ تموز كما أبرق ذلك ايضاً السيد عادل ارسلان الى الحكومة السورية . وفي ٧ تموز اجابت الحكومة العراقية ، بعد استطلاع رأي الحكومة السورية ، السيد ناجي شوكة تشكر الحكومة التركية على حسن نواياها في الوصول الى حل مع سورية ولكنها تشترط ، بناءً على طلب سورية ، بقاء مدينة انطاكية في المنطقة السورية[1] . وقد حاول كل من السيدين ناجي شوكة وعادل ارسلان اقناع الحكومة التركية ، الا ان الرئيس اتاتورك أصرّ على وجهة نظره .

معاهدة ٤ تموز السنة ١٩٣٨

بينما كانت سورية تسعى لحسم الخلاف بينها وبين تركية بالتنازل لها عن قسم من لواء الاسكندرونة ، كانت تركية في الوقت نفسه تفاوض فرنسة وتساومها بصداقتها لها في البحر المتوسط الشرقي للحصول على اللواء كافة ؛ وقد تمت هذه المساومة بعقد معاهدة في ٤ تموز السنة ١٩٣٨ التي سمح بموجبها لتركية باشتراكها مع فرنسة في اجراء انتخابات في لواء الاسكندرونة حتى تضمن حصولها على اكثرية تركية . وقد نصت المعاهدة على أن « يتعهد الطرفان بالتشاور في ما بينهما لتطبيق نظام ٢٩ أيار السنة ١٩٣٧ . . . ويتعهدان ايضاً بالقيام بالواجبات المترتبة على كل منهما للمحافظة على نظام السنجق » (المادة ٣) .

---

(١) لقد أيد كل من السيدين : جميل مردم وسعد الله الجابري ماقاله السيد ناجي شوكة للمؤلف بخصوص الاحتفاظ بمدينة انطاكية .

ولاريب في ان تركية قد ربحت من هذه المعـاهدة ما لم تحصل عليه من مشروع التقسيم ،وقد دعا الدكتوررشدي آراس كلاً من السيدين ناجي شوكة وعادل ارسلان في ٨ تموز واخبرهما انه نظراً لرفض سورية التنازل عن انطاكية وانتقاد صحفها مشروع التقسيم فقـد عدلت تركية عن مشروع التقسيم لاسيما وان سورية هي التي بدأت عرض فكرة المشروع .

وفي ٢٥ تموز اجتاز الجيش التركي حدود لواء الاسكندرونة واحتل مراكزه في مدن اسكندرونة وبيلان وقرقخان ،اما الجيش الفرنسي فرابط في انطاكية والبركة والاوردي ، وبقيت مـدن ارسوز والريحانية والسويدية وكساب غير محتلة . وقد جرت مظاهرات حماسية من قبـل اتراك اللواء في استقبال الجيش التركي الذي دخل اللواء وكان المتظاهرون يهتفون بحياة الرئيس كمال أتاتورك .

وتألفت لجنة الاشراف على الانتخابات من هيـأة مشتركة من الفرنسيين والاتراك في ١٥ تموز للسنة ١٩٣٧ ،ثم أجريت الانتخابات في ٢٣ تموز فكان من الطبيعي ،في هذ الجو من التعاون التركي الفرنسي ،ان يفوز ٢٢ نائباً تركياً و ١٨ نائباً عربياً وفق قانون الانتخابات الاولى .وهكذا نجح الاتراك بالحصول على اكثرية رسمية في مجلس اللواء التمثيلي . ذلك المجلس الذي اجتمع لتأليف اول حكومة في اللواء .

جمهورية هاتاي

واجتمع المجلس النيابي بعد اكمال الانتخابات في ٢ أيلول السنة ١٩٣٨ ،وقد تحمس الاتراك في ذلك اليوم فخرجوا يشهـدون مرور النواب اثناء سيرهم الى ندوة الاجتماع وقد احتشد الجنـد التركي والفرنسي ، وفي مقدمته جواد آجق القائد التركي .

وفي الساعة العاشرة من يوم ٢ أيلول السنة ١٩٣٨ افتتحت الجلسة برئاسـة أكبر النواب سناً وجرت المناقشة باللغة التركية فقط مع ان نظام اللواء نص على أن تكون اللغتان : العربية والتركية رسميتين . ثم جرى انتخاب الرئاسة

ففاز عبد الغني تركمان وألقى كلمة شكر نوّه فيها بخلاص البلاد من «نير العبودية التي أرهقتها طوال ثمانية عشر عاماً !»[1]. ثم تقدم المجلس لانتخابات رئيس الدولة الجديدة فانتخب بالاجماع طيفور سوكمن فألقى خطاباً عبر فيه عن تحرر اتراك السنجق ونيلهم استقلالهم بمساعدة تركية[2] . ثم بعث على اثر ذلك برقية شكر الى كمال اتاتورك اخبره فيها بانتخابه رئيساً لدولة هاتاي وعبر عن شكره وشكر الاتراك على نجاحهم . وقد اجاب اتاتورك يهنئه بذلك ويعده بانه سينظر الى هاتاي دائماً « بعين المحبة والرعاية »[3] .

واقترح النائب صبحي بركات إبدال اسم اللواء نظراً لتطور وضعه العام فتم القرار على اطلاق اسم « هاتاي » على الدولة الجديدة للدلالة على صبغتها التركية . ويعتقد اتراك الاسكندرونة بانهم من اصل الحيثيين واولئك كانوا اتراكاً ، مع ان المؤرخين يؤكدون بان الحيثيين من الاصل الهندي الاوربي .

وفي ٥ أيلول دعا الرئيس طيفور سوكمن الدكتور عبد الرحمن ملك ، والي لواء الاسكندرونة السابق ، وطلب اليه تأليف وزارة هاتاي الاولى . وقد اختار خمسة وزراء كلهم اتراك لم يكن بينهم وزير عربي .

وفي ٦ أيلول اجتمع مجلس هاتاي النيابي ثانية وحضره رئيس الوزارة فألقى خطاباً بالتركية ضمنه برنامج حكومته الذي وعد بتقدم الدولة والمحافظة على التعهدات الدولية[4] . وقد اعترض النائب صبحي بركات على تأليف الوزارة من اعضاء لم يكونوا نواباً ولكن المجلس وافق بالاكثرية على جواز ذلك ومنح الوزارة الجديدة ثقته . وفي نفس هذا الاجتماع قرر المجلس نقل عاصمة الدولة الجديدة من مدينة اسكندرونة الى انطاكية ، لأن الاتراك يؤلفون الاكثرية في انطاكية (بينما يؤلف العرب اكثرية مدينة اسكندرونة) ، كما وضع علماً خاصاً بالدولة

---

(١) راجع جريدة يكى كون ٣ أيلول السنة ١٩٣٨ . ولقد سبق لعبد الغني تركمان ان مثل مدينة انطاكية في مجلس المبعوثان قبل السنة ١٩١٨ .

(٢) راجع يكى كون ٥ أيلول السنة ١٩٣٨ .

(٣) راجع نص البرقيتين في يكى كون ٦ أيلول السنة ١٩٣٨ .

(٤) راجع نص الخطاب في يكى كون ٨ أيلول السنة ١٩٣٨ .

الجديدة وهو نفس العلم التركي غير ان النجمة تضم داخلها نجمة حمراء.

وتقرر في اجتماعات اخرى من مجلس هاتاي اقتباس كثير من قوانين تركية كما تقرر استقدام موظفين من تركية لتنظيم ادارة هاتاي ونظامها المالي. وهكذا كان اللواء يتطور ويصطبغ شيئاً فشيئاً بالمظاهر التركية كما كانت تزول عنه معالم الحياة العربية دون ان يقوى عرب اللواء على مقاومة ذلك.

ولقد شبه المستر هارولد بيلي وضع هاتاي في خلال السنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بوضع ولايتي البوسنة والهرسك في خلال السنوات ١٨٧٨ - ١٩٠٨؛ فقد كان لهاتين الولايتين وضع يجعلها تابعتين لتركية من الناحية القانونية بينما كانت ادارتها بيد دولة اخرى (النمسة والمجر)[1]. وهكذا كانت هاتاي نظرياً ضمن الانتداب الفرنسي على سورية بينما اصبحت عملياً تحت سيطرة تركية. على أن البوسنة والهرسك بقيتا على وضعها حتى السنة ١٩٠٨ بينما هاتاي ضمت الى تركية في خلال سنة واحدة.

معاهدة ٢٣ حزيران السنة ١٩٣٩

وفي صيف السنة ١٩٣٩ حدث تطور خطير في الوضع الدولي وغدت الظروف ملائمة مرة اخرى لتركية فلم تلبث ان استثمرتها دفعة اخرى على حساب سوريا فقد غدت فرنسة بعد مؤتمر مونيخ منخذلة ونظراً لحرصها على مركزها في البحر المتوسط الشرقي فقد صارت اكثر حاجة الى الصداقة التركية. اما تركية فانها مع فزعها من قرارات مونيخ، فقد اتبعت نفس الاساليب التي اتبعتها المانية في التوسع وسط اوربة فقد ابتلعت لواء الاسكندرونة كما ابتلعت المانية جيكسلوفاكية، ولكن دون ان يؤدي ذلك الى حرب ما. أما فرنسة فقد عقدت مع تركية معاهدة اخرى في ٢٣ حزيران السنة ١٩٣٩ التي تم بموجبها ضم لواء الاسكندرونة نهائياً الى تركية فاصبح الولاية

---

(١) راجع
Arnold Toynbee, Survey of International Offaiss, 1938 (London 1941), Vol. I, P. 489.

الثالثة والستين من ولايات الجمهورية التركية . وقد عدلت الحدود بين سورية وتركية بعض التعديل بحيث اخذت سورية ثلاث قرى يسكنها مهاجرون من الارمن . وقد نصت المعاهدة ايضاً على ان كل شخص بلغ من العمر ١٨ سنة له حق اختيار احدى الجنسيتين السورية واللبنانية في خلال ستة اشهر من تنفيذ المعاهدة مع الاحتفاظ بحق نقل كافة امواله المنقولة بما في ذلك ماشيته وان يبيع مايملك من دار أو عقار غير منقول .

وقد تمّ ابرام المعاهدة المذكورة ومبادلة وسائل الموافقة عليها في ١٣ تموز السنة ١٩٣٩ . وكان قبيل ذلك قد اجتمع مجلس هاتاي النيابي لآخر مرة في ٢٦ حزيران السنة ١٩٣٩ فقرر الموافقة على ماتمّ في تقرير مصيره . وهكذا فصل لواء الاسكندرونة نظرياً وواقعياً عن الوحدة السورية واصبح جزءاً من الجمهورية التركية .

خاتمة

بينما كانت هذه المفاوضات تجري بصورة مباشرة بين فرنسة وتركية خارج عصبة الامم لم يعرض لنقدها احد من اعضاء مجلس العصبة الذي كانت تهمه هذه القضية مباشرة . على ان لجنة الانتدابات الدائمة لم تتخذ من صمت المجلس عذراً لتجنب النقد والمناقشة بل لقد سأل بكل جرأة المسيو رابار (Rappard) ، العضو السويسري ، قائلاً ان الصحف تشير بين آن وآخر الى الاحداث في سنجق الاسكندرونة ، فهو يرى ضرورة البحث في الموضوع . فأجابه الرئيس (في اجتماع ٢٢ حزيران السنة ١٩٣٨) بان من صلاحية اللجنة البحث في الموضوع . وهكذا جرت مناقشة خطيرة في بضعة اجتماعات كان في خلالها المسيو روبير دي كه يرد على اسئلة الاعضاء ونقدهم ويبرر موقف فرنسة . ونظرت اللجنة ايضاً في برقيات وردت الى اللجنة من عرب الاسكندرونة يحتجون فيها على اجراء الانتخابات وعلى فصل اللواء عن سورية . وقد تكلم المسيو رابار في

اجتماع ٢٣ حزيران السنة ١٩٣٨ بلهجة انتقادية شديدة فقال : « ان عمل فرنسة كان مناقضاً لحق تقرير المصير ، والعدل ، والدمقراطية ، والمعاهدة الفرنسية السورية ، وعظمة فرنسة ونفوذها ، والعصبة » . ثم تساءل : أليس عمل فرنسة هذا مناقضاً المادة ٤ من صك الانتداب ؟ وقد رد على ذلك المسيو روبير دي كه. على أن المسيو رابار علّق على ذلك قائلاً :

« ان المحامي ، في قضية هي على الاخص في مصلحته ، قد ترك الى جانب ثالث جزءاً من إرث يحميه الذي عهد اليه الدفاع عنه . وان ممثل (فرنسة) طبعاً سيقول ان ذلك في مصلحة من تولى الحماية عنه . واذا تذكر (المسيو رابار) فان منتسكيو هو الذي عرف الضريبة بأنها منحة الى الدولة من دافع الضريبة بقصد حماية ذلك الجزء الباقي من ثروته . وهذا المثال ينطبق على قضيتنا . ولكن المسيو روبير دي كه يحتاج الى كل ماوهب من قابلية الاقناع حتى يبرهن لنا بان ماحدث لم يكن مناقضاً لصك الانتداب »[1] .

اما المسيو روبير دي كه فقد أجاب بأن استرسال المسيو رابار في الكلام يزيد في تعقيد القضية لأنها قد خرجت الآن من مجال البحث في اللجنة لأنها خرجت عن نطاق الانتداب اصلاً ، لأن الموضوع اصبح من مواضيع السياسة الدولية.

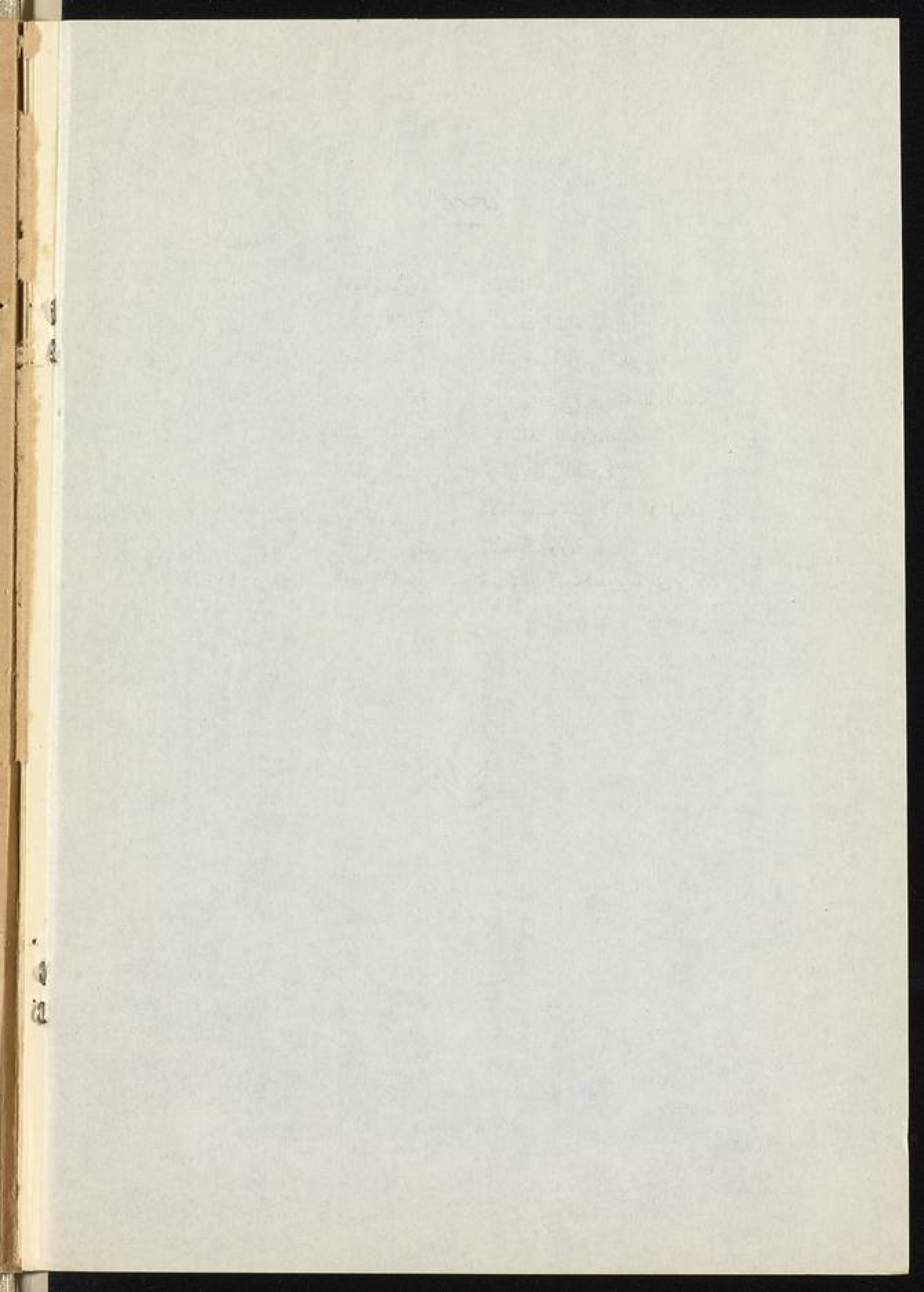
نستنتج من مامرّ اذن ان حل قضية الاسكندرونة ، بفصلها عن سورية والحاقها بتركية ، قد تمّ بصورة سياسية خارج العصبة وليس بصورة قانونية ؛ لأن فرنسة لم تمتلك حق التنازل عنها الى تركية نظراً لمعارضة ذلك للمادة الرابعة من صك الانتداب على سورية ولبنان. ولاريب في أن عمل فرنسة هذا كان مناقضاً لنفس المبدأ الذي انتقدت فيه المانية بالتجائها الى خرق التعهدات الدولية بالمفاوضات المباشرة خارج حظيرة عصبة الامم . ولقد أثار عمل فرنسة هذا نقداً شديداً في الصحف الفرنسية نفسها .

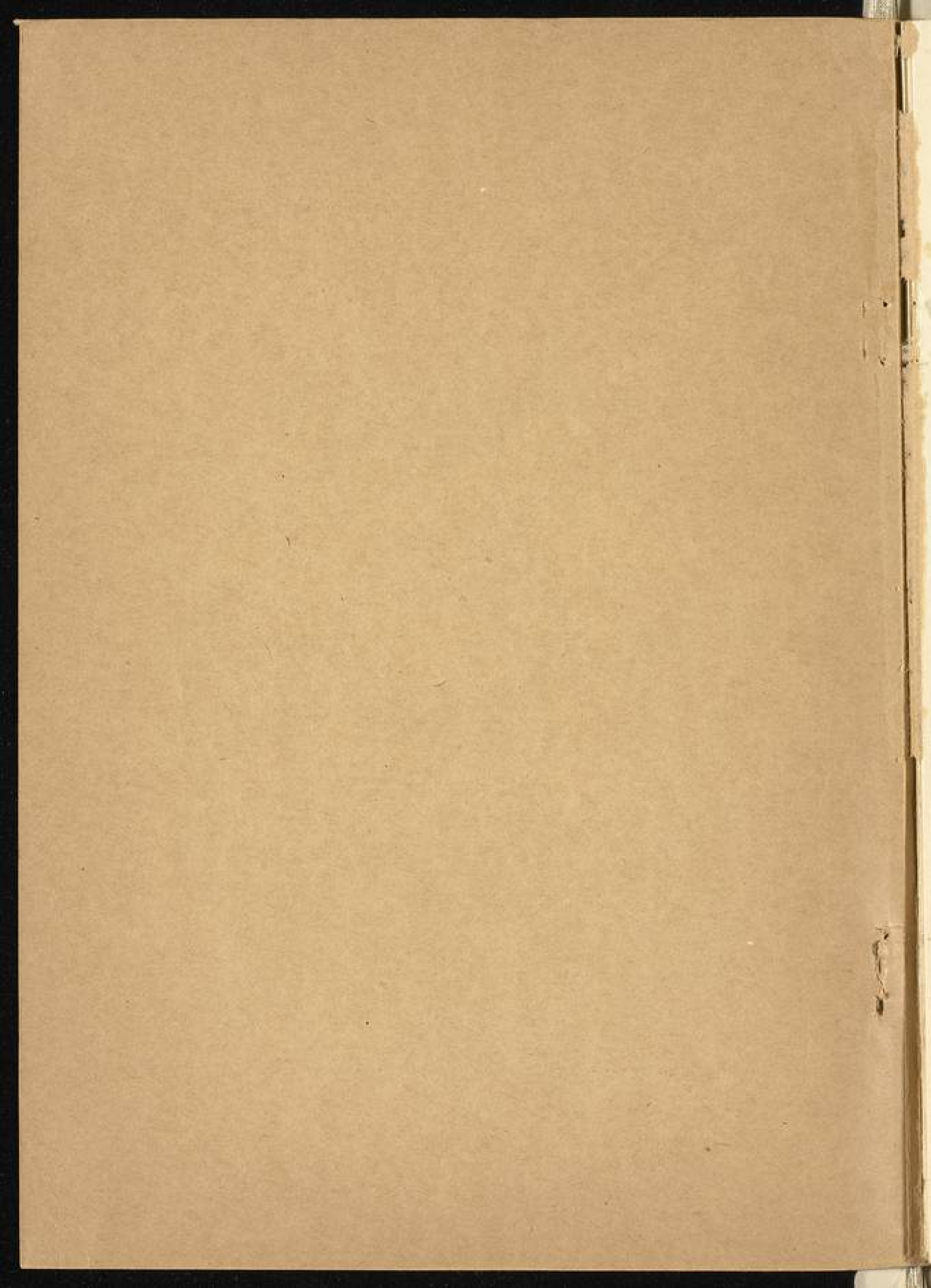
---

(١) راجع
League of Nations, Minutes of the Permanent Mandates Commission , 36 th Session , 1939 , P. 222.

الفهرس







المكتبة الكبرى للتأليف والنشر بدمشق

تطبع وتنشر كافة المؤلفات العاملة على خدمة الثقافة العامة .

تغذي جمهور القراء بنتاج الفكر العربي الحديث .

وتعمل على تقوية الروابط الثقافية بين الأقطار العربية .

مطبعة المكتبة الكبرى بدمشق

